



١٤٠١هـ - ١٩٨١م
1401AH - 1981AD

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

موسسة توثيق التراث النبوي
٣

الجزء الثالث

تقوية الدور الاجتماعي

للمصطفى السيد

إعداد

لجنة من الأساتذة الخيرة
الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين



نَفَقَةُ الدَّوْلِ الْجَمْعِيَّةِ

لِلرَّحْمَةِ الْإِلَهِيَّةِ

الطبعة الأولى
(١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م)

الكتب والدراسات التي يصدرها المعهد تعبر عن
آراء واجتهادات مؤلفيها

تفويض الدولة الاجتماعية

للمصارف الإسلامية

إعداد

لجنة من الأساتذة الخبراء الإقتصاديين والشرعيين والمصرفيين

المعهد العالمى للفكر الإسلامى

القاهرة

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

(دراسات فى الاقتصاد الإسلامى ، ٣)

© ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

جميع الحقوق محفوظة

المعهد العالمى للفكر الإسلامى

٢٦ ب - ش الجزيرة الوسطى - الزمالك - القاهرة - ج.م.ع.

بيانات الفهرسة أثناء النشر - مكتبة المعهد بالقاهرة .

تقويم الدور الاجتماعى للمصارف الإسلامية / إعداد لجنة

من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين .

- ط١ . - القاهرة : المعهد العالمى للفكر الإسلامى،

١٩٩٦ .

ح ٣ . سم - (موسوعة تقويم أداء البنوك

الإسلامية : ٣)

تدك + - ٥٠ - ٥٢٢٤ - ٩٧٧ .

١ - البنوك الإسلامية - تضامن .

أ - العنوان . ب - (السلسلة)

رقم التصنيف ٣٣٢.١

رقم الإيداع ٧٢٣٠ / ١٩٩٦ .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تصدير : بقلم أ. د. على جمعة محمد	
المقدمة	٧
القسم الأول : مقدمة التقرير	١١
- مقدمة عامة	١٣
- نبذة مختصرة عن عمل اللجنة الاجتماعية بمراحل عملها	١٧
- تشكيل اللجنة الاجتماعية التي قامت بإعداد التقرير	١٨
- معايير التقييم	٢٢
- قائمة الاستقصاء المعدة لجمع البيانات والمعلومات المبدئية	٢٧
- قائمة البنوك الإسلامية للبنوك التجارية التي ضمنها الدراسة	٣٤
القسم الثاني : التقارير الجزئية والتقرير العام لتقييم للتقويم الاجتماعي للبنوك الإسلامية وفروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية في مصر	٣٧
القسم الثالث : التقارير الجزئية والتقرير العام لتقييم الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية في السودان	٧٩
القسم الرابع : التقارير الجزئية والتقرير العام لتقييم الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية في منطقة الخليج	٩٩
القسم الخامس : التقارير الجزئية والتقرير العام لتقييم الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية في الدول الإسلامية	١٢١
القسم السادس : التقارير الجزئية والتقرير العام لتقييم الدور الاجتماعي في الدول غير الإسلامية	١٣٥
القسم السابع : النتائج والتوصيات	١٥٣

تصدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم ، ثم أما بعد . .

فيهدف هذا المشروع ، إلى دراسة صيغ المعاملات المصرفية ، والاستثمارية ، والمالية المستخدمة في المؤسسات الإسلامية ، وخاصة في البنوك ، وشركات الاستثمار .

يتمثل نتاج هذا المشروع ، في عدد من البحوث ، التي يغطي كل منها ناحية ، أو موضوعاً محدداً ، من الصيغ التي تنظم علاقات هذه المؤسسات ، سواء أكانت مع غيرها من الأفراد ، والمؤسسات الأخرى ، أم في جانب استخداماتها للأموال المتاحة لها ، أم في جانب الخدمات الأخرى غير التمويلية ، التي تقوم بها ، ويقدر - مبدئياً - أن يصل عدد البحوث المطلوبة ، إلى حوال ٤٠ بحثاً ، تغطي النواحي التالية :

في جانب موارد أموال المؤسسة ، تخصص أبحاث لرأس المال الفردي ، والذي يأخذ شكل شركة رأسمالية ، أو تعاونية ، أو شرعية ، وكذلك في صورة رأس المال المساند .

كما تخصص أبحاث لكل من أنواع الودائع الجارية وحسابات التوفير ، والودائع الاستثمارية العامة ، والمخصصة سواء قطاع ، أو إقليم ، أو مشروع معين ، وتقدر بحوث هذا المجال بخمسة عشر بحثاً .

في جانب استخدامات المؤسسة للأموال المتاحة لها تخصص بحوث لكل نوع من هذه الاستخدامات ، سواء في ذلك ما يتم على الصعيد المحلي ، أو ما يتم في السوق الدولية ، وتشمل صيغ المشاركة ، والمضاربة ، والبيع ، والإيجار بكافة صورها ، والتي لا داعي لتفصيلها هنا ، وتقدر بحوث هذا المجال ، بخمسة عشر بحثاً .

وفي جانب الخدمات غير التمويلية ، التي تقوم بها هذه المؤسسات ، تخصص أبحاث لكل نوع من أنواع هذه الخدمات مثل : إصدار ، وبيع ، وصرف الشيكات السياحية ، وإصدار بطاقات الائتمان ، وصرف العملات الأجنبية ، وتحويل الأموال ، سواء إلى عملتها ، أو إلى عملة أخرى ، وإصدار الشيكات المصرفية ، سواء بالعملة المحلية ، أو بعملات أخرى ، وإصدار الضمانات المصرفية ، وفتح ، وتبليغ ، وتثبيت الاعتمادات المستندية ، وشراء ، وبيع الذهب ، والفضة ، والمعادن النفيسة ، وفتح الحسابات الجارية بالمعادن النفيسة ، وإصدار شهادات الودائع بها ، وقبول تحصيل سندات الدفع ، والأوراق التجارية ، وتأسيس الشركات ، وطرح الأسهم للاكتتاب ، وتقديم الخدمات الإدارية للشركات القابضة ، وشراء ، وبيع ، وحفظ ، وتحصيل أرباح الأسهم لحساب العملاء ، وتقديم الاستشارات ، فيما يتعلق باندماج

الشركات، أو شرائها ، وإدارة العقارات لحساب العملاء، وإدارة الأوقاف، وتنفيذ الوصايا ، وقبول الأمانات ، وتأجير الخزائن الحديدية، وخدمات الخزائن الليلية، ودراسات الجدوى الاقتصادية، وتقديم خدمة الاستعلامات التجارية، والترتيبات التأمينية ، والاستشارات الضريبية، والخدمات القانونية، وخطابات التعريف، وتحصيل القوائم التجارية لصالح العميل ، وأية أنشطة أخرى ، مما تقوم به البنوك فى مجالات البحث، والتدريب، والأعمال الاجتماعية ، والخيرية.

وتتجمع بعض هذه الأنشطة - وفقاً لطبيعتها - فى بحوث محددة، بحيث لا يتجاوز عدد البحوث فى هذا المجال ، عشرة بحوث .

ويشترط فى كل من البحوث المطلوبة فى هذا المشروع ، أن تغطى عناصر معينة ، على وجه التحديد هى :

- وصف للوظيفة الاقتصادية للعقد ، أو العملية، أو النشاط موضوع البحث ، أى للفائدة المستهدفة من كل منها .

- وصف تطبيلى للإطار القانونى للعقد ، أو العملية ، أو النشاط ، أى للأحكام القانونية الوضعية، التى تحكم كلا منها، وتنظمها .

- بيان الحكم الشرعى للعقد ، أو العملية ، أو النشاط ، فإن كان الحكم الشرعى ، هو الإباحة بصورة مبدئية - ولكن يشوب العقد ، أو العملية ، أو النشاط ، بعض المخالفات الشرعية الجزئية - فينبغى أن يشمل البحث بياناً بالتعديلات ، أو التحفظات المقترح إدخالها، لإزالة الاعتراض الشرعى ، وكذلك بحث مدى قبول هذه التعديلات للتطبيق ، من الناحية القانونية الوضعية ، التى تحكم العملية .

- أما إذا كان الحكم الشرعى ، هو الحرمة من الناحية المبدئية ، وتعذر تصحيحها شرعياً بإجراء تعديلات ، أو تحفظات ، فينبغى أن يشمل البحث ، اقتراح البديل المقبول شرعاً ، والذى يؤدى نفس الوظيفة الاقتصادية للعقد ، أو العملية، أو النشاط ، وكذلك بحث مدى قبول هذا البديل ، للتطبيق من الناحية القانونية الوضعية ، التى تحكم العملية.

- ينبغى أن يشتمل البحث كذلك على نموذج ، أو نماذج لصيغة العقد البديل المقترح، كما فى البند السابق أعلاه ، أو التعديل المقترح ، كما فى البند الذى يسبقه ، مع توضيح إجمالى للإطار القانونى الوضعى ، المقبول شرعاً ، مع الإحالة إلى رقم القانون، ورقم المادة ما أمكن ، كما يوضح - تفصيلاً - الأحكام الشرعية ، مع بيان الدليل الشرعى والمراجع الفقهى ، موضحاً بالطبعة، والجزء ، والصفحة .

- ونظراً لتعذر القيام بهذه البحوث ، بصورة شاملة لجميع المؤسسات المصرفية والاستثمارية ، والمالية الإسلامية ، فى جميع البلاد ، فيكتفى بإجراء البحوث بصورة مقارنة، على أساس انتقائى لنولتين ، أو ثلاث ، أو أربع، ويراعى فى اختيارها ، أن يكون إطارها القانونى ممثلاً لنموذج معين من العقد، أو العملية، أو النشاط موضوع البحث .

ويراعى فى اختيار هؤلاء الأفراد، تكامل التخصصات المصرفية ، والقانونية، والشرعية .

واتبع المعهد العالمى للفكر الإسلامى منهجاً ، حرص فيه على خروج الأبحاث بشكل علمى جيد ، فتم تشكيل لجنة ضمت فى عناصرها : أساتذة من الجامعات فى مختلف التخصصات الاقتصادية ، والمحاسبية ، والإدارية ، والشرعية ، بجانب عدد من الخبراء المصرفيين فى المصارف الإسلامية : وذلك لمناقشة مخططات الأبحاث المقدمة من الباحثين، وتقديم الاقتراحات العلمية الدقيقة لهم : حتى تخرج البحوث فى النهاية ، متضمنة الجوانب النظرية ، والتطبيقية للمصارف الإسلامية .

بعد إتمام هذه الأبحاث، يعهد بمراجعتها، وتحكيمها إلى أشخاص أو هيئة و- غالباً - كان يتم تحكيم البحث من أكثر من شخص .

والبحث الذى بين أيدينا ، من بحوث سلسلة صيغ معاملات المصارف الإسلامية ، وقد اجتهد الباحث فى أن يخرج البحث بالصورة المشرفة ، وقد أخذ فى الاعتبار ، كل توصيات المعهد بشأن البحث، وأملنا أن ينتفع ببحوث هذه السلسلة ، فى ترشيد مسيرتها ، ودعم خطواتها فى بناء الاقتصاد الإسلامى ، والسعى يوماً نحو الرقى ، والتقدم للأمة الإسلامية ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أ. د. على جمعة محمد

المستشار الأكاديمى

للمعهد العالمى للفكر الإسلامى

مكتب القاهرة

القسم الأول

مقدمة التقرير

القسم الأول مقدمة التقرير

مقدمة عامة :

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ونحمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله.

بفضل الله أنشئت المصارف الإسلامية لتؤكد على شمولية الإسلام وأنه دين عظيم شامل لكل نواحي الحياة فيه، اقتصاد وإدارة ومحاسبة واجتماع.

وليس من قبيل التكرار أن نؤكد على أن المصارف الإسلامية لم تظهر عفويا أو ارتجاليا بل قيض الله لها من الدعاة والعلماء والمتخصصين فى الاقتصاد والإدارة من قاموا بجهود فكرية وإسهامات طيبة وكان من نتائج جهودهم وجهادهم أن تمكنوا بفضل الله من وضع تصور للمصارف الإسلامية بحيث تسير حسب الشريعة الإسلامية وتقوم بواجب التكافل الاجتماعى للمجتمع والتنمية الاقتصادية للعالم الإسلامى.

ولقد ترجم هذا التصور إلى واقع عملى وذلك بإنشاء العديد من المصارف الإسلامية فى البلاد الإسلامية والبلاد غير الإسلامية حتى ناهزت المائة بنك أو أكثر حالياً. كما قام عدد من البنوك الربوية بتحويل بعض فروعها إلى المعاملات الإسلامية.

ولقد صاحب إنشاء المصارف الإسلامية العديد من الصعوبات والمعوقات ووجه إليها العديد من الافتراءات والانتقادات ومازال هناك محاولات لتصيد الأخطاء، وقد يكون فى بعض هذه التهم حق ولكن لاشك فيها أن الكثير من التجنى والمغالطات. والمصارف الإسلامية عمرها لايزيد عن عشرين عاما، فتعتبر مازالت تحت التجربة.

ومما لاشك أن فيها لكل تجربة صوابها وخطأها.. وهناك أخطاء لاتخلو منها أى تجربة رائدة وذلك من طبيعة الريادة ويطلق عليها أخطاء الريادة.

وكما هو معلوم بالنسبة لنا أن التنظير دائماً يسبق الواقع والفقه الميدانى إلا أننا نجد أن المصارف الإسلامية عندما انتشرت هذا الانتشار السريع وازدهرت واقتحمت مجال العمل جعلت فقه التجربة يسبق التنظير، وحتى إن حاولنا الآن القيام بالتنظير لاستيعاب واستيفاء جميع نواحي وأعمال المصارف الإسلامية فسيبقى رغم ذلك للفقه الميدانى أو مايسمى بفقه التجربة العملى دوره ومساحته. فلذا يجب ألا نتخوف من الأخطاء التى نقع فيها - طالما بدون قصد - فإذا أردنا ألا نخطئ فيجب أن نتوقف عن

العمل وينترك الساحة لغيرنا ذلك أن الساكن والقاعد والمنسحب من ساحة العمل هو الوحيد الذى لا يخطئ

بنظرة موضوعية متأنية ومحاولة نقد الذات ومحاولة لتصحيح خطأ التجربة والعمل على تسديد ما يمكن تسديده للمؤسسات المالية الإسلامية وخاصة المصارف الإسلامية وتقويم أدائها كان أخرى «بالمعهد العالمى للفكر الإسلامى» أن يتبنى هذا المشروع الطموح لتقويم عمل المؤسسات المالية الإسلامية والمصارف الإسلامية على مستوى العالم .

إن مشروع «توثيق وتقويم عمل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية» كما أوضحه د. جمال الدين عطية المستشار الأكاديمى للمعهد وقتئذ فى بداية المشروع فى الاجتماع الأول ١٢/٦/١٩٩١م يتضمن :

- البنوك والمؤسسات المالية والإسلامية .

- التوثيق لهذه البنوك والمؤسسات .

(١) المقصود بالبنوك والمؤسسات التى يغطيها هذا المشروع :

* البنوك الإسلامية فى كافة أنحاء العالم والشركات القابضة لها كدار المال الإسلامى فى البهاما وكذلك فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية. كان من المنتظر أن تشتمل الدراسة أيضا على :

* شركات الاستثمار وتوظيف الأموال والشركات المالية الأخرى التى تنص نظمها الأساسية على الالتزام بالشريعة الإسلامية.

* شركات التأمين والتكافل الإسلامية.

نأمل أن تستكمل الدراسة على تلك المحاور فى القريب العاجل إن شاء الله

(٢) والمقصود بالتوثيق هو جمع الوثائق الخاصة بكل من المؤسسات السابقة وعلى وجه الخصوص الوثائق التالية:

١ - عقد التأسيس والنظام الأساسى وتعديلاته المختلفة .

٢ - قرارات الجمعيات العمومية لهذه المؤسسات .

٣ - قرارات مجالس إدارات هذه المؤسسات إن أمكن .

٤ - التقارير السنوية .

٥ - اللوائح الداخلية .

٦ - دليل العمل إن وجد .

٧ - النورات المستندية .

٨ - برامج الحاسب الآلى إن وجدت .

٩ - النماذج والصيغ والعقود المستعملة منذ نشأتها حتى الآن.

١٠- المنشورات والطبوعات الصادرة عن هذه المؤسسات.

(من واقع المذكرة رقم ١ إعداد د. جمال عطية)

نظراً لضخامة المشروع وتعدد مداخل التقويم قام المعهد العالمى للفكر الإسلامى مكتب القاهرة بتكوين لجنة لتقويم هذه المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك الإسلامية - وهى اللجنة العامة الرئيسية.

وقد ضمت هذه اللجنة أساتذة الشريعة والقانون والمحاسبين وأهل الخبرة والاختصاص فى المؤسسات المصرفية الإسلامية وهم :

- | | |
|----------------------------|---------------------------|
| ١ - د. جمال الدين عطية . | ٢ - د. على جمعة . |
| ٣ - أ. أحمد عادل كمال . | ٤ - د. حسين شحاته . |
| ٥ - د. حاتم القرنشوى . | ٦ - د. عبدالحميد البعلى . |
| ٧ - د. كـوثر الأبحى . | ٨ - د. محمد سراج . |
| ٩ - د. عبدالحميد المغربى . | ١٠ - د. الغريب ناصر . |
| ١١ - أ. محمد عبدالعزيز . | ١٢ - أ. سمير الشيخ . |
| ١٣ - أ. محمد أبو زيد . | ١٤ - أ. فياض عبدالمنعم . |

وقامت هذه اللجنة العامة بمحاولة تحديد المعايير لتقويم المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك الإسلامية.

وفى سبيل هذا قامت اللجنة بعقد عدد من الاجتماعات النورية لتبادل الرأى ومناقشة أوراق العمل التى قدمت البحث عن أفضل سبل التقويم.

وقد استقر الرأى فى نهاية المطاف بعد مناقشات طويلة - أن يتم تقسيم فريق العمل إلى خمسة لجان تغطى أوجه نشاط المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك الإسلامية - ويجوز لكل لجنة من اللجان الخمسة الاستعانة بمن تراه من أهل الخبرة والتخصص واللجان الخمسة هم :

- ١ - اللجنة الشرعية .
- ٢ - اللجنة المحاسبية .
- ٣ - اللجنة الإدارية .
- ٤ - اللجنة الاقتصادية .
- ٥ - اللجنة الاجتماعية .

(الاجتماع ٢٧) للجنة تقويم أداء البنوك الإسلامية ١٢/١٦).

وبعد أن تم تقسيم العمل على هذه اللجان السابقة - قامت كل لجنة فرعية بإعداد المعايير التقويمية التي يتم من خلالها عمل اللجنة واستخلاص النتائج وتحقيق الهدف المرجو.

وإن المقام هنا ليس مقام تناول عمل كل اللجان وإنما مايعيننا حالياً هو عمل اللجنة الاجتماعية المنبثقة من عمل اللجنة العامة الرئيسية .

تشكيل اللجنة الاجتماعية التي قامت بإعداد التقرير :

تم تشكيل اللجنة الاجتماعية لتقويم الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية بتكليف من المعهد العالمى للفكر الإسلامى بتاريخ ١٩٩٢/١/٧ على النحو التالى :

- ١ - أ. د عبد الحميد المغربى أستاذ بكلية التجارة جامعة المنصورة رئيسا .
- ٢ - أ. أحمد عادل كمال نائب محافظ بنك فيصل الإسلامى المصرى سابقا .
- ٣ - أ. د نعمت مشهور أستاذ مساعد بكلية التجارة للبنات جامعة الأزهر .
- ٤ - أ. جاد المنياوى مدرس بكلية التجارة جامعة المنصورة .
- ٥ - أ. محمد عبد العزيز باحث اقتصادى بالمصرف الإسلامى للاستثمار والتنمية .

٦ - أ. محمد جلال باحث اقتصادى .

٧ - أ. محمد أبو زيد باحث اقتصادى .

وقد شارك فى بعض الاجتماعات .

الأستاذ: عواد رضوان .

الأستاذ: خالد القاضى .

الأستاذ: عبد العزيز على حسن .

وقام بتمثيل المعهد العالمى للفكر الإسلامى .

١ - أ.د جمال الدين عطية المستشار الأكاديمى للمعهد بالقاهرة (سابقا) .

٢ - أ.د على جمعة محسن المستشار الأكاديمى للمعهد حالياً .

وقد قام بأعمال الشئون الإدارية والسكرتارية أ. أحمد جابر بدران .

وقد انتهت اللجنة من إعداد التقرير النهائى بتاريخ ١٨/١٠/١٩٩٣

نبذة مختصرة عن عمل اللجنة الاجتماعية :

اللجنة الاجتماعية:

قد يكون من الأحرى بنا قبل الخوض فى تشكيل اللجنة وتناول مراحل عملها فى التقييم، إلقاء بعض الضوء لماذا يتم التقويم للمؤسسات المالية والبنوك الإسلامية من المنظور الاجتماعى؟

إن كان البعد الاجتماعى للمصارف الإسلامية مازال محل تساؤل من بعض من يعتقدون أن البنوك أو المصارف مهمتها الأساسية هى جذب الودائع وتقديم الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والإستثمار فقط. فإننا نؤكد أن البنوك والمصارف الإسلامية لها ذاتية خاصة تميزها عن البنوك الربوية ألا وهى المساهمة فى تحقيق التنمية الاجتماعية للمجتمع المسلم، وإن تتحقق هذه التنمية إلا بتطبيق قاعدة التكافل الاجتماعى وأداء دور أصيل من الناحية الاجتماعية فى المجتمع المحيط بالبنك بصفة خاصة والمجتمع الإسلامى بصفة عامة.

كذلك فإن من واجب الحكومات الإسلامية أو ولى الأمر بها جمع الزكاة وانفاقها فى مصارفها الشرعية وتقاسع ولى الأمر عن أداء هذا الواجب يجعله أثماً، بل قد يكون المجتمع بأكمله أثماً لغياب هذه الفريضة .

وقيام المصارف الإسلامية بإحياء هذه الفريضة الغائبة قد يكون إسهاماً فى رفع الحرج عن الأمة. لذا فقد جعلت بعض المصارف الإسلامية من أنشطتها الرئيسية دعوتها إلى إحياء فريضة الزكاة والقيام بجمعها وانفاقها فى مصارفها الشرعية وفق الفهم الصحيح للزكاة وهو لا يقتصر على سد جوع الفقير أو اقالة عثرته بدرهمات وإنما تمكنه من إغناء نفسه بنفسه بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره ولو كان هذا الغير هو الدولة .

فمن كان من أهل الاحتراف أو الإنجاز أعطى من صندوق الزكاة مايمكنه من مزاوله مهنته أو تجارته بحيث يعود عليه من وراء ذلك بدخل يكفيه بل يتم كفايته وكفاية أسرته بانتظام ويتحول من مستحق للزكاة إلى دافع لها.

ولأن البنوك الإسلامية تعلم رسالتها، فهي لاكتفى بنشاط الزكاة، بل تقوم بتنشيط نظام القرض الحسن حتى تعين ذا الحاجة على القيام برسائلته فى المستقبل وتقدم القرض الحسن للغايات الإنتاجية فى مختلف المجالات والقرض من ذلك هو المساعدة على تمكين المستفيد من القرض من بدء حياته المستقلة أو تحسين مستوى دخله، كما قد يقدم القرض لقرض استهلاكى.

ونظراً لأن المصارف الإسلامية لها ذاتية خاصة فهي تراعى البعد الاجتماعى فى تمويلها للمشروعات الاستثمارية وتتخذ ذلك بعين الاعتبار، فتمول المشروعات الضرورية التى يحتاجها المجتمع وتعمل على تحقيق التوازن بين كل القطاعات الإنتاجية فى المجتمع .

أولاً: الوصف الموضوعى للجنة التقييم الاجتماعى للمصارف الإسلامية :

من هذا المنطلق بدأت اللجنة الاجتماعية اجتماعاتها، حيث عقدت الاجتماع الأول فى: ١٩٩٢/١/٧ بمقر المعهد العالمى للفكر الإسلامى .

وقد تم تشكيل اللجنة بعد عدة اجتماعات ضمت السادة :

الأستاذ/ أحمد عادل كمال .

الدكتور/ عبدالحميد المغربى .

الدكتورة/ نعمت عبداللطيف مشهور .

الأستاذ/ محمد عبدالعزيز زيد .

الأستاذ/ محمد أبو زيد .

الأستاذ/ محمد جلال .

الأستاذ/ جاد المنياوى .

وقد شارك فى بعض الاجتماعات السادة :

الأستاذ/ فؤاد رضوان .

الدكتور/ خالد القاضى .

الأستاذ/ عبدالعزيز على حسن .

وقد عقدت اللجنة ٤٠ اجتماعا كان آخرها فى ١٨/١٠/١٩٩٣ ، وكان كل اجتماع من اجتماعاتها يستغرق مايقرب من ثلاث ساعات على الأقل.

قامت اللجنة الاجتماعية بفضل الله بالإيجازات الآتية:

أ- اجتماعات اللجنة الاجتماعية ونتائجها:

١ - فى اجتماعها الأول تم تحديد فريق العمل باللجنة وتحديد أدوار كل فرد ووضع التوجيهات الرئيسية لعمل اللجنة فى الفترة المستقبلية.

٢ - فى اجتماعاتها من الثاني وحتى الخامس تم وضع المعايير التى تمكن من قياس الأداء الاجتماعى للمصارف الإسلامية فى مجالاته المتعددة كالزكاة والقرض الحسن والقروض الإنتاجية والتأمين الاجتماعى ودور المصرف فى تمويل الصناعات الصغيرة... وغيرها.

٣ - فى اجتماعاتها من السادس وحتى العاشر تمت دراسة وتحليل كل معيار مع وضع الوزن النسبى لكل معيار من المعايير وقد انتهت اللجنة إلى تقسيم الأنشطة الاجتماعية إلى قسمين:

(أ) أنشطة اجتماعية بذاتها.

(ب) أنشطة اجتماعية بتبعيةها.

وقد اتفق أن يكون الوزن الترجيحي للأنشطة (٥٥ نقطة) وللأنشطة الاجتماعية بتبعيةها (٤٥ نقطة).

٤ - فى اجتماعاتها التالية تم تقسيم المقاييس والمعايير إلى فئتين: بيانات يمكن الحصول عليها من المستندات والسجلات والتقارير، وبيانات يمكن الحصول عليها ميدانيا. ومن ثم أعدت قائمة استقصاء شاملة - سيأتى بيانها تفصيلا بعد ذلك - لجميع البيانات التى تحتاجها عمليات التحليل ولا يمكن الحصول عليها من التقارير والسجلات.

٥ - وفى الاجتماع الثاني والعشرين بتاريخ ١٣/١٠/١٩٩٢م أوضح الأستاذ أحمد جابر لأعضاء اللجنة عدم تعاون البنوك الإسلامية وفروع المعاملات الإسلامية داخل مصر فى الرد على قوائم الاستقصاء رغم إرسالها اليهم من مدة أربعة شهور وقررت اللجنة نزول الباحثين إلى هذه البنوك لإجراء الدراسات الميدانية وملء استمارات الاستقصاء.

٦ - فى الاجتماعات النهائية ورد إلى اللجنة مجموعة من التقارير عن الأداء الاجتماعى للبنوك الإسلامية فى مصر وخارجها ردا على قوائم الاستقصاء

التي سبق إرسالها للمصارف الإسلامية في الخارج أو تلك التي حصل عليها أعضاء اللجنة وخلال زيارتهم الميدانية للمصارف الإسلامية داخل مصر وخارجها، وكانت اللجنة تناقش هذه التقارير تباعاً فور ورودها إليها.

ب - الزيارات الميدانية :

- قام الأستاذ محمد عبدالعزيز أبو زيد بالزيارة الميدانية للبنوك الآتية لملء قوائم الاستقصاء :

- ١ - المصرف الإسلامي للاستثمار والتنمية القاهرة
- ٢ - بيت التمويل السعودي المصرى القاهرة
- ٣ - بنك ناصر الاجتماعي القاهرة
- ٤ - البنك الوطني المصرى فرع المعاملات الإسلامية القاهرة
- ٥ - بنك قناة السويس فرع المعاملات الإسلامية القاهرة
- ٦ - بنك التجارة والتنمية فرع المعاملات الإسلامية القاهرة
- ٧ - بنك المهندس فرع المعاملات الإسلامية القاهرة
- ٨ - بنك النيل فرع المعاملات الإسلامية القاهرة
- ٩ - بنك مصر الحسين فرع المعاملات الإسلامية القاهرة
- ١٠ - البنك المصرى الخليجى فرع المعاملات الإسلامية القاهرة
- ١١ - بنك الجيزة الوطنى فرع المعاملات الإسلامية القاهرة
- ١٢ - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فرع المعاملات الإسلامية القاهرة
- ١٣ - بنك الشرق الأقصى فرع المعاملات الإسلامية القاهرة
- ١٤ - بنك الاستثمار العربى فرع المعاملات الإسلامية القاهرة

وقام الأستاذ/ محمد جلال بالزيارة الميدانية للبنوك الآتية:

- ١ - بنك فيصل الإسلامي القاهرة
- ٢ - بنك الدقهلية الوطنى للتنمية فرع المعاملات الإسلامية المنصورة

جـ - مناقشة التقارير المقدمة عن البنوك الإسلامية وفروع المعاملات الإسلامية للبنوك الربوية :

تعد مناقشة التقارير هي صلب عمل اللجنة، فبعد أن قامت اللجنة الاجتماعية بصياغة المعايير والضوابط لتقويم الأنشطة الاجتماعية كان من الواجب إسقاط هذه المعايير على واقع البنوك الإسلامية وفروع المعاملات الإسلامية. للحكم عليها حيث مدى قربها أو بعدها من مراعاة الجوانب الاجتماعية.

وتم إعداد التقارير مكتبيا من خلال وثائق البنك الأساسية التي تمكن الباحثين من الاطلاع عليها.

وقد تمت مناقشة تقارير ٣٥ بنكا إسلاميا و١٢ فرعا إسلاميا للبنوك الربوية.

ومما هو جدير بالذكر أن تقرير كل بنك كان يتم مراجعته على حدة مع أعضاء اللجنة، وكانت تبدي اللجنة أحيانا بعض الملاحظات أو التعديلات فيقوم الباحث بإعداد تقرير أفضل في ضوء التعديلات التي طلبتها الهيئة أو إعادة كتابة التقرير مرة أخرى في ضوء قائمة الاستقصاء الواردة من البنك.

تشكلت لجنة الإشراف والصياغة في اللجنة الاجتماعية على النحو التالي :

- | | |
|--------------------------------------|-------------|
| ١ - د. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي | رئيس اللجنة |
| ٢ - أ. أحمد عادل كمال | عضوا |
| ٣ - د. نعمت عبد اللطيف مشهور | عضوا |

المعايير والمقاييس التي توصلت إليها اللجنة الاجتماعية لتقويم الأداء الاجتماعي للمصارف الإسلامية :

توصلت اللجنة الاجتماعية من خلال المناقشات في اجتماعاتها إلى مجموعة من المعايير اعتمدت على مجموعة من المرتكزات الأساسية أهمها :

- ١ - فلسفة الشريعة الإسلامية تجاه الدور الاجتماعي للمنظمة .
- ٢ - ما حدده المصرف الإسلامي من مجالات لأبعاد نوره الاجتماعي .
- ٣ - الاتجاهات الحديثة في مجال المسؤولية الاجتماعية للمنظمة مع الاطلاع على تجارب البنوك التقليدية والمنظمات الأخرى التي يمكن الاستفادة من نتائج ممارساتها الاجتماعية.

ولقد تطلب الأمر في هذا الصدد العديد من الدراسات التحليلية التي تولت اللجنة القيام بها ومنها:

- ١ - دراسة وتحليل الأنشطة الاجتماعية للمصارف الإسلامية بكافة أشكالها.
- ٢ - دراسة الخطط الاجتماعية للمصارف الإسلامية والأهداف الموضوعية لتوجيه تلك الخطط.
- ٣ - دراسة اللوائح والقرارات فيما يتعلق بالدور الاجتماعي ومن أهمها:
 - (أ) عقود التأسيس والنظم الأساسية.
 - (ب) قرارات مجلس الإدارة وتقارير الجمعية العمومية .
 - (ج) اللوائح الداخلية .
 - (د) النشرات والمجلات الداخلية والخارجية .
 - (هـ) دراسة المتغيرات المؤثرة على مدى التزام المصارف الإسلامية بدورها الاجتماعي .

اعتماداً على ماسبق خلصت اللجنة إلى مجموعة المعايير التالية ، ويلاحظ أن كل معيار قرينه الوزن الخاص به والذي يبين أهميته بين المعايير الأخرى...وهي على النحو التالي :

معايير تقوم الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية :

يتم تقويم الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية في ضوء عدة محددات أهمها:

- أن البنوك الإسلامية ليست مؤسسات اجتماعية، وإنما هي مؤسسات اقتصادية بالدرجة الأولى، ولكنها وحدة من وحدات المجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولذلك يجب عليها التفاعل الاجتماعي مع مختلف وحداته الأخرى ومراعاة عناصره المختلفة.

- تتعدد مداخل التقويم، والتي قد تركز على:

- التقويم بالتركيز على الفئات (المساهمين - العاملين - المتعاملين - المجتمع).
- التقويم بالتركيز على مدى اجتماعية النشاط (مباشر / غير مباشر).
- التقويم بالتركيز على الأنشطة الاجتماعية (الزكاة - القرض الحسن...).
- التقويم بالتركيز على البنك / العميل / المجتمع (من الممول ومن المستفيدين).
- التقويم بالتركيز على العناصر الداخلية والعناصر الخارجية .

ويجرى هذا التقويم بمراعاة المداخل السابقة مع التقسيم إلى أنشطة اجتماعية بذاتها أو أنشطة اجتماعية بتبعيتها.

- أن المعايير التي يتم تحديدها والوقوف عليها لتقويم الدور الاجتماعى تعتبر نهائية من وجهة نظر اللجنة الاجتماعية. وعلى أساسها يتم التقويم الذى قد يظهر البنك فى مرتبة متأخرة، وهذا لا يقلل من دور البنك فى مختلف المجالات الأخرى، فقد تظهر نتائج تقويمها فى المجالات الأخرى (الاقتصادية / الإدارية / الشرعية / الحاسبية) متقدمة فى إحدى هذه المجالات أو كلها.

- أن الأوزان الترجيحية المعطاه لكل نشاط وكل معيار داخلى فى النشاط قد حددت على أساس :

- الدور المنتظر من البنوك الإسلامية من قبل: البنوك نفسها / الأفراد.

- الاتفاق العام بين البنوك الإسلامية على النشاط.

- وجهة قيام البنك الإسلامى بالنشاط.

يتم تقسيم الأنشطة الاجتماعية إلى مجالين رئيسين هما:

(١) الأنشطة الاجتماعية بذاتها:

١/١: الزكاة.

٢/١: القرض الحسن.

٣/١: التبرعات (مورد / مصرف).

٤/١: المشروعات الاجتماعية غير الهادفة للربح (دون الأنشطة السابقة).

(٢) الأنشطة الاجتماعية بتبعيتها:

١/٢: نسبة الاستثمار المحلى بين إجمالى الاستثمارات.

٢/٢: مدى الاهتمام بتحقيق التوازن فى تمويل القطاعات بمراعاة أهم القطاعات فى الدولة التى يوجد بها البنك.

٣/٢: مدى اهتمام البنك بالمعايير الاجتماعية عند دراسة المشروعات التى يتم تمويلها.

٤/٢: مدى اهتمام البنك بتمويل الصناعات الصغيرة (شروط التمويل / فئات المبالغ).

٥/٢: مدى اهتمام البنك بنشر الوعى المصرفى الإسلامى :

- الدور الإعلامى .

- عدد الحسابات .

ويكون تفصيل هذه الأنشطة الإجتماعية على النحو التالي

أولا: الأنشطة الاجتماعية بذاتها:

١/١ الزكاة :

- ١/١/١: الإفصاح عنها فى قانون تأسيس البنك ولوائحه وقراراته.
- ٢/١/١: الإفصاح عنها فى التقارير السنوية وتقارير الإنجاز.
- ٣/١/١: الإدارة أو القسم المسئول عن الزكاة ومكانته التنظيمية.
- ٤/١/١: عدد الأفراد المسئولين عن الزكاة ومؤهلاتهم.
- ٥/١/١: عدد لجان أو صناديق الزكاة ومدى انتشارها جغرافيا.
- ٦/١/١: دور الرقابة الشرعية فى الاشراف على نشاط الزكاة.
- ٧/١/١: فئات المزمكين (وعددهم إن أمكن).
- ٨/١/١: طرق تجميع موارد الزكاة.
- ٩/١/١: فئات المستفيدين وفق التصنيف الشرعى .
- ١٠/١/١: أسلوب تحديد المستحق للزكاة .
- ١١/١/١: نسبة المنفق من موارد الزكاة فى نفس عام تحصيلها .
- ١٢/١/١: تنوع أنشطة الزكاة .

٢/١ القرض الحسن:

- ١/٢/١: الإفصاح عنه فى القانون الأساسى للبنك .
- ٢/٢/١: الإفصاح عنه فى التقارير السنوية .
- ٣/٢/١: المكانة التنظيمية للإدارة المسئولة عن القرض الحسن .
- ٤/٢/١: مصادر تمويل القرض الحسن .
- ٥/٢/١: عدد الأفراد المستفيدين من القرض الحسن .
- ٦/٢/١: سياسات منح القرض الحسن .

٣/١ التبرعات :

- ١/٣/١: مصادر التبرعات ومعدلات نموها .
- ٢/٣/١: مجالات الإنفاق ومعدلات نموها .

ثانيا: الأنشطة الاجتماعية بتبعيتها :

١/٢ الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات:

١/١/٢: نسبة الاستثمار المحلي من جملة استثمارات البنك.

٢/١/٢: مدى خدمة الاستثمار الخارجي للأغراض الاجتماعية.

٢/٢ تحقيق التوازن في تمويل القطاعات، بمراعاة الأهمية النسبية لكل قطاع في الدولة التي يوجد بها البنك محل التقييم .

٣/٢: الاهتمام بالمعايير الاجتماعية عند دراسة المشروعات التي يتم تمويلها:

١/٣/٢: الأهداف الاجتماعية.

٢/٣/٢: مدى أهمية المشروعات التي يتم تمويلها.

٣/٣/٢: معايير اتخاذ قرار التمويل والاستثمار.

٤/٢: الاهتمام بتمويل الصناعات الصغيرة:

١/٤/٢: شروط التمويل .

٢/٤/٢: الفئات المستفيدة .

٣/٤/٢: نوعيات تلك الصناعات .

٤/٤/٢: فئات المبالغ الممنوحة .

٥/٢: الاهتمام بنشر الوعي الثقافي المصرفي الإسلامي :

١/٥/٢: النور الإعلامي .

٢/٥/٢: عدد الحسابات ومعدلات نموها .

قائمة الاستقصاء المعدة لجمع البيانات والمعلومات الميدانية :

بعد اتمام الاتفاق على معايير التقويم وتحديد البيانات المطلوبة عن طريق الاستقصاء، تم تحديد الموضوعات بدقة كاملة وتمثلت أهم الخطوات التي اتبعتها اللجنة في إعداد قائمة الاستقصاء فيما يلي :

١ - وضع تصور مبدئي للقائمة ناقشته اللجنة للوقوف على مدى تغطيته للبيانات المطلوبة .

٢ - القيام بعملية الاختبار المبدئي للاستثمار في بعض البنوك الإسلامية العاملة في مصر .

٣ - وضع القائمة في صورتها النهائية بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها .
ولقد أرسلت القائمة للمصارف الإسلامية العاملة خارج مصر عن طريق المعهد، أما داخل مصر فلقد تولى الباحثين باللجنة القيام بجمع بياناتها بصورة مباشرة عن طريق الزيارات الميدانية.
وفيما يلي استثمار الاستقصاء .

استمارة الاستقصاء

اللجنة الاجتماعية

(١) الرجاء من سيادتكم بيان الوحدة الإدارية المسئولة عن نشاط الزكاة بمصرفكم، ومكانتها التنظيمية، وذلك بوضع علامة (√)

المستوى التنظيمي

الوحدة الإدارية

إدارة تنفيذية	إدارة تنفيذية	إدارة تنفيذية	
()	()	()	إدارة مستقلة
()	()	()	قسم
()	()	()	لجنة
()	()	()	صندوق
()	()	()	أخرى

(٢) نرجو من سيادتكم بيان عدد الأفراد المسئولين عن نشاط الزكاة بمصرفكم (المركز الرئيسي والفروع) حسب مؤهلاتهم، مع ذكر تخصصاتهم وذلك من خلال الجدول التالي:

العـدد	المؤهل	التخصص
-	دراسات عليا	-
-	مؤهل عال	-
-	مؤهل متوسط	-
-	بدون مؤهل	-

(٣) يتمثل دور الرقابة الشرعية علي نشاط الزكاة في عنصر أو أكثر من العناصر التالية، الرجاء وضع علامة (√) أمام العنصر أو العناصر التي تمثل دور الرقابة الشرعية بمصرفكم:

- () - وضع معايير محددة لانفاق أموال الزكاة
- () - الإشراف المستمر علي أعمال الزكاة
- () - تقديم الرأي والمشورة
- () - أبواب أخرى، تذكر....

(٤) تمثل الفئات التالية أهم مصادر أموال الزكاة، الرجاء بيان الأهمية النسبية لكل

منها بمصرفكم :

الأهمية النسبية	المصدر
%	- المساهمين
%	- المتعاملين من الأفراد
%	- المتعاملين من الشركات
%	- أطراف غير متعاملين مع المصرف
%	- أطراف أخرى، تذكر....
<hr/> %	
١٠٠	

(٥) يقوم المصرف بتجميع أموال الزكاة بعدة طرق، نرجو من سيادتكم بيان الطرق التي يتبعها مصرفكم في تجميع أموال الزكاة.

- () تحصيل زكاة المساهمين من المنبع
- () ارسال مندوبين لتحصيل الزكاة من خارج المصرف
- () يتقدم الأفراد بركاتهم إلى مقر المصرف
- () عن طريق مراسلة الأفراد وتلقى أموالهم
- () أخرى، تذكر.....

(٦) نرجو من سيادتكم وضع علامة (√) أمام ماترونه مناسباً من إجابات حول أسلوب مصرفكم في تحديد الأفراد المستحقين للزكاة:

- () وفق معايير ثابتة متفق عليها
- () لجان أو أفراد تتولى الزيارات الميدانية للتعرف على المستحق
- () ترشيحات من بعض المساهمين أو المتعاملين
- () تقدم المستحق بنفسه للمصرف ودراسة الحالة
- () أخرى ، تذكر.....

(٧) الرجاء من سيادتكم بيان فئات المستحقين، والأهمية النسبية لكل فئة منها:-
 الفئات الأهمية النسبية %

- ١
- ٢
- ٣
- ٤
- ٥
- ٦

 /٨٠٠

(٨) الرجاء من سيادتكم وضع علامة (√) أمام الإدارة أو القسم المسئول عن القرض الحسن بمصرفكم :

- صندوق الزكاة ()
- إدارة أو قسم مستقل ()
- مسندة إلى شخص متخصص لذلك ()
- مسندة إلى شخص بجانب أعماله الأخرى ()
- مسندة إلى مجلس الإدارة ()
- مسندة إلى لجنة تعقد بصفة استثنائية ()
- أخرى تذكر ()

(٩) تتعدد مصادر تمويل القرض الحسن ، نرجو من سيادتكم بيان الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر تمويل القروض الحسنة مما يلي :

- تبرعات أهل الخير ()
- جزء من موارد صندوق الزكاة ()
- جزء من أموال المصرف ()
- أخرى تذكر ()

(١٠) الرجاء من سيادتكم ذكر بيانات إجمالي القروض الحسنة الممنوحة وعدد الحالات المستفيدة وإجمالي الموارد الخيرية من خلال الجدول التالي :

بيان السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
إجمالي القروض الممنوحة											
عدد الحالات المستفيدة											
إجمالي الموارد الخيرية											

(١١) الرجاء من سيادتكم بيان الأهمية النسبية للفئات المستفيدة من القروض الحسنة:
الأهمية النسبية / الفئات المستفيدة

- المساهمين
 - العاملين بالمصرف
 - المتعاملين مع المصرف
 - حالات كوارث وأمراض وحوادث
 - أخرى
- _____ / ١٠٠

(١٢) الرجاء وضع علامة (✓) أمام الإجابة الصحيحة فيما يتعلق بمصرفكم فيما يلي:
(أ) المدة التي تستغرقها دراسة القرض الحسن

- شهران فأقل ()
- ٣ - ٥ شهور ()
- ٦ شهور فأكثر ()

(ب) الضمان الذي يطلبه المصرف مقابل منح القرض الحسن:

- ضمان شخصي () ضمان عيني () ضمان الوظيفة ()
- (ج) الفترة التي يحددها المصرف لسداد القرض الحسن:
- سنة شهور () سنة () سنة ونصف ()
- سنتين () ٣ سنوات فأكثر ()

(د) سياسة المصرف فى حالة عدم التزام العميل بالسداد فى الموعد المحدد:

-

-

(١٣) كيف يقوم المصرف بتحديد مدى حاجة المقترض لقيمة القرض الحسن، الرجا وضع علامة (√) أمام الاجراءات التى يتم اتخاذها:

- الأوراق التى يقدمها طالب القرض الحسن ()
- تزكية شخص ما للحالة المعروضة ()
- دراسة الحالة ميدانيا عن طريق موظفى البنك ()
- أخرى، تذكر..... ()

(١٤) يتمثل دور الفروع فيما يتعلق بنشاط القروض الحسنة فى واحد أو أكثر من الأنوار التالية، الرجا وضع علامة (√) أمام مايقوم به فروع مصرفكم:

- تجميع الطلبات المقدمة وتحويلها إلى المركز الرئيسى ()
- يمنح الفرع القروض الحسنة فى حدود ()
- يمنح الفرع القروض الحسنة بحرية كاملة ()
- لا يقوم الفرع بمنح القروض الحسنة تماما ()

(١٥) الرجا من سيادتكم ذكر أهم مصادر التبرعات التى يحصل عليها مصرفكم:

-

-

-

-

(١٦) يقوم المصرف باتفاق التبرعات التى يحصل عليها فى مجالات متعددة، الرجا بيان هذه المجالات :

-

-

-

-

(١٧) عند ممارسة المصرف لنشاط توظيف الأموال فإنه يسعى لتحقيق عدة أهداف،
برجاء ترتيب هذه الأهداف حسب أهميتها:

- الحفاظ علي درجة نمو المصرف ()
- تحقيق المنافع الاجتماعية ()
- تحقيق أقصى ربح للمساهمين ()
- المشاركة في خطة التنمية ()
- تحقيق أقصى ربح للمودعين ()
- توفير الحاجات الأساسية حسب سلم الأولويات الإسلامية ()

(١٨) برجاء اختيار بديل واحد من كل مجموعة من المجموعات التالية:

- (أ) تمويل مشروع يحقق عائد ١٤٪ وينتج مواد غذائية ضرورية.
- (ب) تمويل مشروع يحقق عائد ٢٠٪ وينتج عطوراً.
- (أ) تمويل مصنع يحقق عائد ١٢٪ ويتيح فرص عمل قدرها ١٠٠ فرصة عمل.
- (ب) تمويل مشروع يحقق عائد ١٠٪ ويتيح فرص عمل قدرها ٢٠٠ فرصة عمل.
- (أ) تمويل مشروع لاستصلاح الأراضي يدر عائد بعد ثلاث سنوات.
- (ب) تمويل مشروع سياحي يدر عائداً سريعاً.
- (أ) تمويل مشروع لإنتاج عدد وآلات للحرفيين.
- (ب) تمويل مشروع لإنتاج سيارات خاصة.

(١٩) يعتمد المصرف على بعض المعايير عند اتخاذ قرار التمويل، برجاء بيان مدى
أهمية كل معيار من المعايير التالية:

الأهمية

المعايير

أهمية كبيرة أهمية متوسطة أهمية ضعيفة

- الربحية العالية
- انخفاض المخاطرة
- الضمانات الكافية

- متانة المركز المالي لطالب التمويل أهمية كبيرة أهمية متوسطة أهمية ضعيفة
- سرعة استرداد الأموال
- سمعة طالب التمويل وخبرته
- خدمة البيئة المحلية
- حاجة المجتمع لنوع المنتجات
- مساهمة خطة التنمية بالدولة
- أخرى

(٢٠) برجاء ذكر أعداد الحسابات الممولة والاستثمارية حسب الفئات التالية:

- ١٠.٠٠٠ جنية فأقل عدد
- أكثر من ١٠.٠٠٠ حتى ٤٠.٠٠٠ جنية عدد
- أكثر من ٤٠.٠٠٠ حتى ٧٠.٠٠٠ جنية عدد
- أكثر من ٧٠.٠٠٠ حتى ١٠٠.٠٠٠ جنية عدد
- أكثر من ١٠٠.٠٠٠ جنية عدد

(٢١) يمارس المصرف مجموعة من الأنشطة بهدف إثراء الوعي الثقافي والديني والمصرفي ، برجاء وضع علامة (√) أمام النشاط الذي يزاوله مصرفكم مما يلي :

- إقامة الندوات والمؤتمرات ()
- ابتعاث الدعاة ()
- نشر الكتب الدينية والثقافية ()
- بحوث لتطوير الخدمات المصرفية ()
- إرسال بعثات أو استضافتها من الطلبة على نفقة المصرف ()
- أخرى ()

(٢٢) الرجاء من سيادتكم بيان عدد حسابات الإيداع والحد الأدنى لكل نوع من أنواع الودائع فى نهاية كل عام:

السنوات ميلادية/هجرية	الحسابات	١٤٠١	١٤٠٢	١٤٠٣	١٤٠٤	١٤٠٥	١٤٠٦	١٤٠٧	١٤٠٨	١٤٠٩	١٤١٠
		١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
	حسابات الاستثمار										
	حسابات الادخار										
	حسابات التوفير										
	حسابات أخرى										

(٢٣) الرجاء من سيادتكم بيان المشروعات الاجتماعية غير الهادفة للربح دون أنشطة الزكاة.

- ١
- ٢
- ٣
- ٤
- ٥
- ٦

- قائمة البنوك الاسلامية وفروع المعاملات الإسلامية للبنوك التجارية التى شملتها الدراسة للوصول إلى التقرير النهائي لتقرير الدور الاجتماعى للبنوك الإسلامية حيث تم تقسيم البنوك الإسلامية محل الدراسة إلى خمس مجموعات كما يلى:

١ - التقارير الجزئية والتقرير العام لتقويم الدور الاجتماعى للبنوك الإسلامية فى مصر وسجلت على :

- بنك فيصل الإسلامى المصرى .

- بنك ناصر الاجتماعي .
- المصرف الإسلامي للاستثمار والتنمية .
- فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية :
- البنك الوطني المصري .
- بنك مصر للمعاملات الإسلامية .
- بنك قناة السويس .
- بنك التنمية والإئتمان الزراعى .
- البنك للمعاملات الإسلامية .
- بنك التجاريون .
- ٢ - التقارير الجزئية والتقارير العام لتقويم الدور الاجتماعى للبنوك الإسلامية فى السودان واشتملت على :
- بنك التضامن الإسلامى السودانى .
- البنك الإسلامى لغرب السودان .
- بنك فيصل الإسلامى السودانى .
- بنك التنمية التعاونى الإسلامى .
- ٣ - التقارير الجزئية والتقارير العام للبنوك الإسلامية منطقة الخليج واشتملت على :
- بنك البركة الإسلامى للاستثمار - البحرين
- بنك البحرين الإسلامى
- بنك قطر الإسلامى .
- بنك دىبى الإسلامى .
- بنك فيصل الإسلامى - البحرين .
- شركة البركة للاستثمار .
- شركة الراجحى المصرفية - السودان .
- بيت تمويل الكويت .
- البنك الإسلامى الأردنى للتمويل والاستثمار .

٤ - التقارير الجزئية والتقارير العام للبنوك الإسلامية في البلاد الإسلامية :

- البنك الإسلامي لجمهورية إيران.

- بنك البركة الموريتاني الإسلامي.

- بنك موريتاني الإسلامي.

- بنك البركة - جيبوتي.

- البنك الإسلامي الماليزي.

- بنك فيصل الإسلامي قبرص.

- بيت التمويل السعودي التونسي.

- المصرف الاسلامى التجارى التعاونى المحدود.

٥ - التقارير الجزئية والتقارير العام للبنوك الإسلامية في البلاد غير الإسلامية :

- بنك البركة الدولي المحدود لندن .

- المصرف الإسلامى الدولى لكسمبورج .

- المصرف الإسلامى الدولى الدنمارك .

- بنك القرير المحدود .

- دار المال الإسلامى .

القسم الثانى

التقارير الجزئية والتقارير العام للتقويم الاجتماعى
للبنوك الإسلامية وفروع المعاملات الإسلامية فى مصر

القسم الثانى

التقارير الجزئية والتقارير العام للتقويم الاجتماعى للبنوك الإسلامية وفروع المعاملات الإسلامية فى مصر

أولاً: تقويم الدور الاجتماعى للبنوك الإسلامية فى مصر :

اشتمل التقرير على جزئين:

- (أ) تقويم الدور الاجتماعى للبنوك الإسلامية فى مصر.
(ب) تقويم الدور الاجتماعى للفروع الإسلامية للبنوك الربوية فى مصر.

(أ) تقويم الدور الاجتماعى للبنوك الإسلامية فى مصر وتضم :-

- ١ - بنك ناصر الاجتماعى .
- ٢ - المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية.
- ٣ - بنك التمويل المصرى السعودى .
- ٤ - بنك فيصل الإسلامى المصرى .

وقد اعتمد تقويم الدور الاجتماعى لهذه البنوك على:

- (أ) الدراسة المكتبية والوثائقية: أى الاطلاع على النظام الأساسى - عقد التأسيس - تقارير مجالس الإدارة المعروضة على الجمعية العمومية للمساهمين - النشرات الدورية - أى مستندات أخرى .
- (ب) الدراسة الميدانية: التى قام بها الأستاذ محمد عبدالعزيز للبنوك الثلاثة الأولى - والدراسة الميدانية التى قام بها الأستاذ محمد جلال لبنك فيصل الإسلامى المصرى .

وتشتمل الدراسة على :

- ١ - جدول ترتيب البنوك الإسلامية فى مصر من حيث أهميتها النسبية فى القيام بالأنشطة الاجتماعية حسب المعايير الاجتماعية الموضوعة .

- ٢ - دراسة المعايير الاجتماعية مقسمة إلى :
- القسم الأول: الأنشطة الاجتماعية بذاتها.
- القسم الثاني: الأنشطة الاجتماعية بتبعيتها.

جدول ترتيب البنوك الإسلامية في مصر من حيث أهميتها النسبية في القيام بالأنشطة الاجتماعية حسب المعايير الاجتماعية الموضوعة

البنك	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية بذاتها ٥٥ درجة	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية بتبعيتها ٤٥ درجة	المجموع ١٠٠	الترتيب
بنك ناصر الاجتماعي	٤٩	٣٤	٨٣	الأول
بنك فيصل الإسلامي المصري	٤٦	٣٣	٧٩	الثاني
المصرف الإسلامي الدولي	٤٢	٢٥	٦٧	الثالث

ملاحظات على الجدول السابق :

- ١ - الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بذاتها = ٥٥ درجة
- وهي تخص كل من
- نشاط الزكاة = ٤٠
 - نشاط القرض الحسن = ١٠
 - نشاط التبرعات = ٥
- ٢ - الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بتبعيتها = ٤٥ درجة

- وهي تخص كل من - الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات = ٥
- التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية = ٥
- الامتثال بالمعايير الاجتماعية = ١٠
- تمويل الصناعات الصغيرة = ١٠
- نشر الوعي الثقافي والمصرفي = ١٠
- ٣ - المجموع الكلي = ١٠٠ درجة .

٤ - الترتيب فى العمود الأخير للبنوك الإسلامية فى مصر من حيث التزامها بمجموعة المعايير الاجتماعية التى وضعتها اللجنة الاجتماعية والتى سيتم تحليلها والوقوف على نتائجها فيما يلى (٥) :

القسم الأول: الأنشطة الاجتماعية بذاتها وتشتمل على :

١/١ - نشاط الزكاة	٤٠
٢/١ - نشاط القرض الحسن	١٠
٣/١ - التبرعات	٥
	<hr/>
	٥٥

١/١ نشاط الزكاة :

المعايير التنظيمية والإدارية لنشاط الزكاة :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية التى أجريت على البنوك الإسلامية العاملة فى مصر أن الجوانب الإدارية والتنظيمية لنشاط الزكاة تحظى بالاهتمام الكافى من قبل تلك البنوك، ويوضح الجدول التالى عدد البنوك الإسلامية التى أبدت اهتماما بالجوانب الإدارية والتنظيمية ونسبتها إلى إجمالى البنوك الإسلامية محل الدراسة.

جدول يوضح أعداد البنوك الإسلامية التى تهتم بالجوانب الإدارية والتنظيمية لنشاط الزكاة ونسبتها إلى إجمالى البنوك التى شمت دراستها فى مصر

النسبة (%)	عدد البنوك	الجوانب الإدارية والتنظيمية لنشاط الزكاة
٧٥	٣	إفصاح عنها فى القانون الأساسى
٧٥	٣	الإفصاح عنها فى التقارير السنوية
٧٥	٣	الإدارة أو القسم المسئول عنها ومكانته التنظيمية
٧٥	٣	عدد الأفراد المسئولين عنها وتخصصاتهم
٧٥	٣	عدد لجان الزكاة أو صناديق الزكاة
٧٥	٣	نور الرقابة الشرعية

(٥) جاء ترتيب بنك ناصر الاجتماعى كنول البنوك الإسلامية القائمة بالأنشطة الاجتماعية نتيجة لقانون إنشاء الذى من أهم أهدافه القيام بالأنشطة الاجتماعى بتواضع .

يتضح من الجدول السابق أن ٧٥٪ من البنوك الإسلامية في مصر قد اهتمت بالجوانب الإدارية والتنظيمية لنشاط الزكاة وهي بنك ناصر الاجتماعي وبنك فيصل الإسلامي المصري والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، بينما لم يشر بنك التمويل المصري السعودي عن التزامه بأى من المعايير التنظيمية أو الإدارية لنشاط الزكاة ويظهر ذلك تفصيلاً كما يلي:

١/١/٨: أفصحت البنوك الإسلامية الثلاثة صراحة عن نشاط الزكاة في قانونها ونظامها الأساسى بحيث كانت هناك مواد وقوانين تشير إلى التزام البنك بالقيام بنشاط الزكاة.

٢/١/٨: أن نفس هذه البنوك الثلاثة هي التي قامت بالإفصاح عن نشاطها المتعلق بالزكاة من حيث الموارد والانفاق في تقاريرها السنوية المنشورة.

٣/١/٨: أن هذه البنوك الثلاثة تخصص إدارة أو قسم ذو مكانة تنظيمية مناسبة للقيام بمهام وأنشطة الزكاة.

٤/١/٨: أن هذه البنوك الثلاثة لديها العدد المناسب من الأفراد المسؤولين عن نشاط الزكاة بالتخصصات المقبولة إلى حد كبير سواء كانت في الشريعة أو الاقتصاد أو الحقوق أو التجارة مما يساعدها وييسر عليها عملها في هذا المجال من الأنشطة.

٥/١/٨: أن بنك فيصل الإسلامي المصري والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية لديهما العدد الكافي من اللجان أو الصناديق الخاصة بإدارة وتنظيم نشاط الزكاة بينما بلغت لجان الزكاة ببنك ناصر مايزيد عن ثلاثة آلاف وخمسمائة لجنة تمارس أعمالها في مختلف نواحي وأرجاء مصر.

٦/١/٨: للرقابة الشرعية دور واضح في تنظيم أعمال الزكاة بالبنوك الإسلامية الثلاثة ومتابعة اجراءاتها مما يصبغها بالصبغة الشرعية.

معايير موارد الزكاة:

٧/١/٨ : فئات المزكين :

تراعى نسبة ٧٥٪ من البنوك الإسلامية العاملة في مصر فئات المزكين بحيث تهتم بتتنوع تلك الفئات ومحاولة إضافة الفئات الجديدة ومن أهم فئات المزكين:

١ - الأفراد الطبيعيين.

٢ - الشركات والهيئات والمؤسسات والجمعيات.

٣ - الربح المستحق على وعاء الزكاة فى البنك.

٤ - أموال الزكاة التى تدفع من المساهمين.

٥ - عائد حسابات الاستثمار الخيرية.

وقد اتضح من نتائج الدراسات الميدانية أن بنك ناصر الاجتماعى يعتمد بشكل يكاد يكون كاملا على الأفراد والشركات والهيئات الخارجية فى تمويل أنشطة الزكاة. أما بنك فيصل الإسلامى المصرى والمصرف الإسلامى الدولى للاستثمارات والتنمية فيعتمدان أولا على وعاء الزكاة الذى يحدده مجلس الإدارة ثم أموال المساهمين وعائد حسابات الاستثمار الخيرية. بينما لم يكن لبنك التمويل المصرى السعودى دور فى ذلك المجال.

٨/١/١ : طرق تجميع موارد الزكاة :

تتعدد طرق تجميع موارد الزكاة فى البنوك الإسلامية التى تهتم بهذا المجال والتى تبلغ نسبتها ٧٥٪ من البنوك العاملة فى مصر، هى بنك ناصر الاجتماعى وبنك فيصل الإسلامى المصرى والمصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية بينما لايقوم بنك التمويل المصرى السعودى بأى دور فى تجميع موارد الزكاة.

وفى البنوك المصرية الثلاثة ذات النشاط الزكوى المستقر فإن طرق تجميع موارد الزكاة تتمثل فيما يلى :

١ - الاقتطاع المباشر من المنبع حسب النسبة الشرعية للزكاة المفروضة شرعا على أموال البنك.

٢ - تلقى الزكاة من الأفراد والشركات الذين يقومون بتفويض البنك فى القيام بانفاقها فى مصارفها الشرعية.

٣ - اقتطاع الزكاة المستحقة على حسابات الاستثمار وذلك فى حدود الحسابات التى يفوض أصحابها البنك فى إخراج الزكاة عنهم.

هذا ويتميز بنك ناصر الاجتماعى بطريقة منفردة فى تحصيله لموارد الزكاة، إذ تنتشر لجان الزكاة التابعة للبنك فى شتى أنحاء مصر، وهى لجان شعبية تتبثق من المساجد وأماكن التجمعات بالمدن والقرى وفى المدارس والجامعات والمستشفيات والجمعيات والمصالح والنوادي وغيرها.

ويقوم على إدارتها نخبة من المواطنين الذين يسعون لفعل الخير فى المنطقة التى تشكل بها لجنة الزكاة، وتقوم لجان الزكاة بصفة رئيسية على :

- ١ - العمل على حصر من تستحق الزكاة في أموالهم والاتصال بهم ودعوتهم للمساهمة في عمل اللجنة والتعاون معها.
- ٢ - السعى لاكتساب ثقة المواطنين بالدعوة لحياء فريضة الزكاة من خلال بيان شريعتها وأنواعها ومصارفها.
- ٣ - قبول أموال الزكاة بموجب إيصالات مختومة بخاتم البنك وموقع عليها من عضو اللجنة المتسلم.
- ٤ - تدعو اللجنة الأفراد للمساهمة في احياء الزكاة كركن من أركان الإسلام والتعاون في أى من أنشطة اللجنة وتبادل المنفعة وتقدير الحلول لمشاكل المنطقة.

معايير مصارف الزكاة :

١٠/١/١ : فئات المستحقين للزكاة:

أظهر ٧٥٪ من البنوك الفئات المختلفة التي تستفيد من مصارف الزكاة وهي البنوك المصرية الثلاثة القائمة بنشاط الزكاة، في حين لم يبد بنك التمويل المصرى السعودى أى إشارة إلى قيامه بهذا النشاط.

هذا ومما يذكر أن البنوك التي أظهرت الفئات المستحقة للزكاة لم تتفق جميعها على أسلوب واحد في تحديد الفئات المستحقة وإنما لكل بنك منها أسلوبه المميز في تحديد تلك الفئات وإن كان من الممكن بصفة عامة بيان أهم هذه الفئات على النحو التالي:

- ١ - الأفراد المستحقين للزكاة وهؤلاء الأفراد تختلف أسباب طلبهم والتي قد ترجع إلى :

- قلة الدخل أو انعدامه مع كثرة الأولاد وتعدد الاحتياجات والمتطلبات الأسرية.
- التدعيم في مراحل التعليم المختلفة سواء في المدارس أو في الجامعات أو غيرهما من المعاهد العلمية.
- طلب أجهزة طبية أو تعويضية أو علاج للمرضي.

- ٢ - المساجد الأهلية عينا أو نقدا ومحاولة تنميتها وتوسيع دورها فيلحق بالمسجد مستوصف للعلاج ومركز للتدريب وحضانة وحلقات تحفيظ للقرآن وحلقات دراسية وغيرها .

- ٣ - حافظى ومحفظى القرآن الكريم: تشجع البنوك الإسلامية من خلال نشاط الزكاة بها التوسع في إنشاء حلقات تحفيظ القرآن وتخصيص الجوائز المناسبة للحفظ والمساهمة في أجور مكافآت المحفظين، وقد امتدت هذه

الطلقات خارج المساجد فوصلت إلى المدارس والجامعات والسجون وغيرها.

٤ - الأفراد المستحقين في المواسم الدينية المختلفة ومن أمثلة ذلك:

- تقديم الإفطار للصائمين من خلال مآذب الرحمن في شهر رمضان المبارك.

- تقديم الملابس في عيدي الفطر والأضحى للفقراء والمساكين لاشراك المستحقين في فرحة العيد وإدخال السرور في قلوب اليتامى والمحتاجين.

٥ - الأفراد والأسر التي تستطيع العمل ولا تملك المال لذلك تيسر لها صناديق ولجان الزكاة المشروعات الحرفية والإنتاجية التي تساعد على الاستفادة من خبراتها وأنشطتها.

٦ - الجمعيات ذات الطابع الخيري والاجتماعي .

١١/١١ : أسلوب تحديد المستحق للزكاة:

تقدر البنوك التي أوضحت أسلوبها في تحديد المستحقين للزكاة بنسبة ٧٥٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة، ويرى بعض هذه البنوك أن دراسة طلبات الأفراد هي التي تظهر مدى شدة الحاجة أو مدى الفقر أو المرض أو الحالة التعليمية المطلوب من أجلها مال الزكاة.

هذا في حين يرى بنك ناصر أن لجان الزكاة هي التي تحدد من يستحق الزكاة لقربها والتحامها من الأفراد ومعرفتها الكاملة بأحوال أهل المنطقة. فعملية نشاط اللجنة يتبع للأعضاء سهولة الوصول للمستحق الشرعي، فأعضاء اللجنة هم جيرانهم وأهلهم ومعارفهم وأقرب الناس إليهم ومن ثم يستطيعون تحديد من تصرف لهم الزكاة. ويرى المصرف الإسلامي أنه يجب أن يجمع بين عدة أبعاد لتحديد المستحق للزكاة أهمها:-

* مراعاة المعايير الثابتة التي وضعها المصرف في ذلك.

* مراعاة الترشيحات الواردة من قبل الجمعيات ذات الطابع الخيري الإسلامي والاجتماعي.

* مراعاة الترشيحات الواردة من قبل بعض الجامعات.

* مراعاة الترشيحات الواردة من قبل العاملين بالمصرف.

١٢/١/١ : نسبة المنفق من موارد الزكاة:

تختلف نسبة المنفق من موارد الزكاة من بنك لآخر حسب مآظهورته نتائج الدراسة الميدانية ولكن الواضح أنه ليست هناك سياسة واحدة لدى البنوك الإسلامية جميعاً في إنفاق مال الزكاة الوارد في نفس السنة أو ترك جزء منه للعام التالي، وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى النقاط التالية:

- أن بنك ناصر بلغت فيه الحدود القصوى للإنفاق ١٢٧٪ في ١٩٨٠، إلا أن السنوات في حين أن الحدود الدنيا للإنفاق في عام آخر كانت ٥٢٪ فقط وتتراوح نسب الإنفاق الأخرى بمتوسط سنوي يبلغ ٧٢٪ تقريباً وذلك للسنوات من ١٩٨٠ حتى ١٩٩١م.
- وفي بنك فيصل الإسلامي المصري بلغت الحدود القصوى لنسبة المنفق من موارد الزكاة ٨٢٧٪ سنة ١٩٨٦م بينما انخفضت هذه النسبة إلى ٢١٪ سنة ١٩٨٨.
- ونجد أن متوسط نسبة المنفق من موارد الزكاة في هذا البنك فيما بين سنة ١٩٨٥ - ١٩٨٨ لم يتعد ٦٩٪، مما يعني وجود فائض مستمر يحول عليه الحول ويتم ترحيله إلى العام التالي.

- أما في المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية فإن ماتم إنفاقه على مصارف الزكاة كان أكثر من زكاة البنك والزكاة المحصلة، وقد تم استيفاء هذا الفرق من الوديعة الموجودة مقابل تنقية المال المدفوع من رأس مال المصرف المشار إليها.

١٣/١/١ : تنوع أنشطة الزكاة:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية يتضح أن البنوك الثلاثة القائمة على نشاط الزكاة في مصر تظهر من خلال أنشطتها المتعلقة بالزكاة تنوعاً كبيراً في هذه الأنشطة. ولقد أشارت نتائج الدراسات الميدانية على سبيل المثال في بنك ناصر الاجتماعي إلى أن أنشطة الزكاة تشمل العديد من الأنشطة من أهمها:

- ١ - منح ومساعدات فردية للأفراد دفعة واحدة أو على دفعات دورية.
- ٢ - مساعدات للعلاج وشراء الأدوية للمرضى .
- ٣ - المساهمة في نفقات التعليم من خلال إعداد حلقات للدروس الخصوصية أو إنشاء المعاهد التعليمية والدينية على وجه الخصوص أو المساهمة في مدارس اللغات الإسلامية ودور الحضارة.
- ٤ - تدعيم وتنمية حلقات تحفيظ القرآن الكريم.
- ٥ - الاهتمام ببناء وتأسيس المساجد والعناية بتجميلها وفرشها ونظافتها.

٦ - الاهتمام بالأفراد في المناسبات الاجتماعية المختلفة ومن أهمها:

(أ) فستان وبدلة العيد.

(ب) مآتب الرحمن في رمضان.

(ج) سيارات تكريم الإنسان (للموتى).

٧ - مراكز رعاية المسنين والاهتمام بهم.

كما ابتكر بنك فيصل أسلوب الحسابات الخيرية بديلاً عن الوقف الخيري وبموجبه تصل إلى البنك الهبات والایداعات من الأفراد بشرط ألا تسترد ولا يجوز التصرف في أصلها وإنما يقوم صندوق الزكاة بالتصرف في عائدها في الأوجه التي يحددها مودعوها.

ذلك فضلاً عن قيامه بابتعاث دعاة إلى دول إسلامية ومساهمة بطريقة مباشرة في حل مشكلة الإسكان الطلابي للمغتربين من الطلبة مستحقى الزكاة.

٢/١ نشاط القرض الحسن:

١/٢/١ : الإقصاص عنه في القانون الأساسي للبنك :

أوضحت الدراسة الميدانية أن ٥٠٪ من البنوك الإسلامية التي تم دراستها هي التي أشارت في قانونها الأساسي بصورة واضحة إلى اهتمامها بالقروض والمساعدات الاجتماعية التي يمكن منحها للأفراد في المناسبات الاجتماعية ، وهما بنك ناصر الإسلامي والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية.

بينما لم يشر بنك التمويل المصري السعودي أو بنك فيصل الإسلامي المصري إلى القرض الحسن في قانونهما الأساسي.

٢/٢/١ : الإقصاص عنه في التقارير السنوية:

تبين من الدراسات الميدانية أيضاً أن ٥٠٪ فقط من البنوك الإسلامية التي تم دراستها هي التي تهتم بالإقصاص عن نشاط القرض الحسن في التقارير السنوية التي تصدرها في نهاية العام لبيان نتائج أعمالها وهما بنك ناصر والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية .

٣/٢/١ : المكانة التنظيمية للإدارة المسؤولة عن القرض الحسن:

يتضح من الدراسة أن ٥٠٪ من البنوك الإسلامية التي تم دراستها تهتم بالقرض الحسن مما حدا بها لأن تجعل له إدارة مستقلة تهتم بشئونه يقوم عليها مجموعة

متكاملة من الأفراد المسؤولين أو خصصت للاهتمام به أقسام معينة يقوم عليها أيضا مجموعة أفراد يهتمون بنشاط القرض الحسن بصورة مستقلة وهما بنك ناصر والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية.

هذا ولم يوضح بنك فيصل الإسلامي المصري سياسته في هذا الصدد، بينما ليس لبنك التمويل المصري السعودي أى سياسة في هذا الصدد لعدم قيامه بهذا النشاط.

٤/٢/١ : مصادر تمويل القرض الحسن :

أوضحت ٧٥٪ من البنوك الإسلامية التي تمت دراستها ماهى المصادر التي تعتمد عليها فى تمويل القرض الحسن والتي تمتثلت في:

١ - جزء من أموال البنك.

٢ - تبرعات من الأفراد.

٣ - أموال الهبات والتبرعات.

٤ - جزء من موارد صندوق الزكاة.

أما بنك التمويل المصري السعودي فلم يشر لا من قريب أو من بعيد إلى ماينتجه فى هذا الصدد وإن كان من الواضح من خلال الدراسة الميدانية أنه لا يمارس نشاط القرض الحسن تماما.

٥/٢/١ : عدد الأفراد المستفيدين من القروض الحسنة :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن ٧٥٪ من البنوك الإسلامية التى تم دراستها لديها بيانات واضحة عن عدد الأفراد المستفيدين من القروض الحسنة فى بعض السنوات وإن كانت قاصرة على أعداد قليلة فى ٢٠٪ من البنوك حيث بلغ متوسطها السنوى حوالى ١٠ أفراد فقط.

أما فى بنك ناصر الاجتماعى فإن أعداد المستفيدين من نظام القرض الاجتماعى (الحسن) كبيرة جداً حيث تبلغ الآلاف وذلك لتعدد الأغراض الممنوحة من أجلها كما سيأتى بيانه بعد ذلك.

٦/٢/١ : سياسات المصرف عند منح القرض الحسن :

تحدد بعض البنوك الحالات التى تمنح فيها القروض الحسنة على النحو التالى :

١ - فى حالات الزواج .

٢ - فى حالات المرض وطلب العلاج .

٣ - فى حالات الوفاة.

٤ - فى حالات بدء العام الدراسى للمدارس والجامعات.

٥ - فى بعض الحالات الملحة والطارئة الأخرى كالحريق والحوادث وانهايار العقارات.

وتطلب بعض البنوك اجراءات معينة فى هذا الصدد ومن هذه الإجراءات:

١ - تزكية شخص ما للحالة المعروضة.

٢ - دراسة الحالة ميدانيا عن طريق موظفى البنك.

٣ - بحث اجتماعى من الشئون الاجتماعية فى بعض الحالات.

٤ - تقديم بعض الضمانات فى بعض الأحوال ومنها ضمان شخصى - ضمان عيى - ضمان الوظيفة.

بالإضافة إلى ما سبق فقد اتضح أن هناك بعض السياسات التى تضعها البنوك للاستفادة من القروض الحسنة التى تقدمها. ومن هذه السياسات:

١ - الفترة الزمنية:

(أ) الفترة الزمنية التى تستغرقها دراسة القرض الحسن وشروطه ومدى توافر الضمانات واتمام الاجراءات، وهذه تتراوح ما بين شهر حتى خمسة أشهر.

(ب) الفترة الزمنية اللازمة لسداد قيمة القرض الحسن، وتتراوح ما بين سنة وثلاث سنوات أو أكثر حسب الظروف الخاصة.

(ج) تطبيق بعض البنوك مبدأ « النظرة إلى ميسرة» فى حالة الاعسار وعدم قدرة العميل على السداد فى الموعد المحدد يلتزم البنك بالامهال وترك الفرصة للعميل لحين القدرة.

٢ - الضمانات المطلوبة :

(أ) ضمانات المرتب أو المعاش وهى الغالبة لموظفى الحكومة والقطاع العام.

(ب) الضمانات الشخصية: ويقل الاعتماد عليها عن غيرها من الضمانات.

(ج) الضمانات العينية بشتى أشكالها: وتزد أهمية فى حالة القروض الانتاجية التى تتعلق بتوفير الآلات والمواد والماكينات وغيرها.

٣ - ليست للفروع حرية منح القروض الحسنة، وإنما عليها تجميع الطلبات المقدمة ودراستها وتحليلها ثم تحويلها للمركز الرئيسى مشفوعة برأى الفرع فيما يختص بهذه الطلبات.

٤ - لا تتقاضى البنوك الإسلامية المصاريف الإدارية والبريدية والتحصيلية المتعلقة بإدارة القروض الحسنة باستثناء بنك ناصر الذي يتقاضى مصروفات إدارية هي نسبة ثابتة (٢٪) من قيمة القرض.

١ / ٣ التبرعات

أوضح ٧٥٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة أنها تهتم ببند التبرعات وأن بعض المواد في قوانين انشائها قد اهتمت بذلك فأشارت إلى أن أموال الهبات والتبرعات والوصايا التي يقبلها مجلس الإدارة يجب ألا تتعارض مع أغراض الهيئة. وهذا لم يكن لبنك التمويل السعودي أى نشاط في مجال التبرعات.

١/٣/١ مصادر التبرعات:

١ - الأفراد والهيئات والشركات الخارجية: فيتقدم الأفراد بالتبرع للبنك بصفة مطلقة أو بغرض محدد سواء كانت هذه التبرعات نقدية أم عينية.

٢ - حسابات الاستثمار الخيرية (حساب الصفقات الجارية) وهذه الحسابات يقصد التبرع بعائدها على إحدى الأشكال التالية:

(أ) حسابات يؤول عائدها لصندوق الزكاة.

(ب) حسابات يتفق عائدها في أغراض أخرى .

(ج) حسابات يحتفظ أصحابها بعائدها أثناء حياتهم فقط.

٣ - المساهمون .

٤ - أى جهات أخرى يوافق عليها مجلس الإدارة ولا تتعارض مع أهداف وغايات البنك .

١/٣/٢ : مجالات إنفاق التبرعات

تتفق نسبة ٧٥٪ من البنوك الإسلامية التي أشارت إلى قبولها للتبرعات بأن مجالات إنفاق التبرعات هي نفس مجالات إنفاق أموال الزكاة.

وإن كان من نافلة القول أن:

١- التبرعات والهبات: يتم صرفها بمعرفة لجان وصناديق الزكاة في أوجه الخير والبر المتعددة مالم يحددها بدقة أصحاب التبرع والهبة.

٢- حسابات الاستثمار الخيرية «الصدقات الجارية» فهذه أما أن يؤول عائدها لصندوق أو لجنة الزكاة وتكون مجالات إنفاقها مثل الحالة السابقة أو أنها حسابات يتفق عائدها في أغراض محددة مسبقاً، أو قد تمثل حسابات يحتفظ أصحابها بعائدها أثناء حياتهم فقط وهذه لا يتم إنفاقها طوال هذه الفترة.

القسم الثاني : الأنشطة الاجتماعية بتبعيتها :

وتشتمل على :

- ١/٢ : الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات ٥
- ٢/٢ : التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية ٥
- ٣/٢ : الاهتمام بالمعايير الاجتماعية ١٠
- ٤/٢ : تمويل الصناعات الصغيرة ١٥
- ٥/٢ : نشر الوعي الثقافي والمصرفي ١٠

٤٥

١/٢ الاستثمار األملى من جملة الاستثمارات :

تشير جملة الاستثمارات إلى الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل من ناحية، كما تشير إلى إجمالى المشاركات والمضاريات والاستثمارات المباشرة والمتأجرة وغيرها، ويتم حساب هذا المعيار على أساس أن:

الاستثمار المحلي $\times 100$

نسبة الاستثمار إلى إجمالى الاستثمارات = $\frac{\text{جملة الاستثمارات}}{\text{إجمالى الاستثمارات}}$

وكلما كانت نسبة الاستثمارات المحلية أعلى كان ذلك مؤشرا إيجابيا فى تشغيل أموال البنك، بمرأعة عنصر هام يجب أخذه فى الاعتبار وذلك فيما يتعلق بمدى توافر عملات أجنبية لا يستوعبها السوق المحلي ومن ثم يتحتم توظيفها فى السوق الخارجى . ومن ناتج الدراسة الميدانية اتضح أن ٥٠٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة توظف استثماراتها محليا بنسبة ١٠٠٪ وهناك ٥٠٪ من هذه البنوك تبلغ متوسط نسبة توظيفاتها المحلية ٧٥٪ من جملة استثماراتها، وعلى هذا الأساس نجد أن نتائج الدراسة الميدانية فى هذا الصدد كانت على النحو التالى :

عدد البنوك / نسبة التوظيف	المحلى	الخارجى	إجمالى
٢	١٠٠٪	—	١٠٠٪
٢	٧٥٪	٢٥٪	١٠٠٪

يتضح مما سبق أن البنوك الإسلامية في مصر يغلب عليها التوظيف المحلى خاصة فى السنوات الأخيرة، وكانت قضية التوظيف الخارجى قد ظهرت فى بداية عمل بعض هذه البنوك خاصة بنك فيصل الإسلامى المصرى .

٢/٢ : التوازن فى تمويل القطاعات الاقتصادية :

يهتم المعيار بدراسة مدى قيام البنوك الإسلامية بتنويع استثماراتها فى عدة قطاعات بما يخدم قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الدولة، وكلما كانت الاستثمارات تتسم بالتنوع والتقارب كلما كان ذلك أفضل ويحظى بدرجة مقبولة علمياً، أما إذا تم التركيز على قطاع واحد أو قطاعين فقط فبالنظر إلى درجة القبول، إلا إذا كان هذا القطاع هو الزراعة أو الصناعة.

ومن خلال الدراسة الميدانية اتضح أن البنوك الإسلامية تمارس عند القيام استثماراتها فى القطاعات المختلفة سياسات مختلفة على النحو المبين فى الجدول التالى :

النسبة	عدد البنوك	درجة التنوع والتوازن بين القطاعات
٥٠ ٪	٢	تنوع وتوازن مقبول بين عدة قطاعات *
٢٥ ٪	١	التركيز على قطاع التجارة فقط
—	١	التركيز على قطاع التجارة والخدمات
٢٥ ٪	—	غير واضح فى سياساته
١٠٠ ٪	٤	الإجمالى

* التوازن المقبول يشير إلى وجود استثمارات فى عدة قطاعات منها الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات مع عدم التباين فى نسب الاستثمار بين هذه القطاعات وإن انخفض أو ارتفع بعضها نسبياً ولكنه فى مجمله مقبول.

٣/٢ : الاهتمام بالمعايير الاجتماعية :

يمكن الوصول إلى مدى اهتمام البنوك الإسلامية من خلال العديد من المؤشرات الفرعية من أهم هذه المؤشرات التى اعتمدت عليها اللجنة:

١- الأهداف الاجتماعية ومدى توازنها مع الأهداف الاقتصادية التى تسعى البنوك الإسلامية لتحقيقها.

٢- مدى ضرورة وأهمية المشروعات التي تمويلها البنوك الإسلامية وتنفقها في عملياتها الاستثمارية.

٣- أهم المعايير التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية عند اتخاذها لقرار التمويل والاستثمار.

وقد اتضح من نتائج الدراسات الميدانية عن طريق قوائم الاستقصاء بالنسبة لهذه المؤشرات مايلي :

١/٣/٢ - الأهداف الاجتماعية :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية من واقع الإجابة عن الاستقصاء الموجه للبنوك الإسلامية وذلك لبيان مدى أهمية الأهداف الاجتماعية بجانب الأهداف الاقتصادية، النتائج الموضحة في الجدول التالي :

م	الأهداف	مجموع نقاط الترتيب	الترتيب
١	الحفاظ على درجة نمو المصرف	٦	الأول
٢	المشاركة في خطة التنمية	٧	الثاني
٣	تحقيق أقصى ربح للمساهمين	١٠	الثالث
٤	تحقيق أقصى ربح للمودعين	١١	الرابع
٥	تحقيق للمنافع الاجتماعية	١٢	الخامس
٦	توفير الحاجات الأساسية حسب سلم الأولويات الإسلامية	١٣	السادس والأخير

يتضح من الجدول السابق النقاط التالية :

(أ) يلاحظ أن العمود الأول يشير إلى مسلسل الأهداف من ١-٦ وأن الأرقام (١-٢-٤) تشير إلى الأهداف الاقتصادية أما الأرقام الأخرى فتشير إلى الأهداف الاجتماعية.

(ب) تظهر أهمية ترتيب الأهداف كلما كان رقمه هو الأصغر، لأن ماطلب من المستقيمين هو أن يتم ترتيب الأهداف الاجتماعية والاقتصادية بوضع رقم (١) للهدف الأهم ثم رقم (٢) للأقل أهمية وهكذا حتى رقم (٦) أقل الأهداف أهمية.

(ج) مما سبق يمكن الوصول إلى مجموع الأهداف الاقتصادية وكذلك مجموع الأهداف الاجتماعية على النحو المبين في الجدول التالي :

الأهداف	أرقام الأهداف الفرعية	المجموع	الترتيب
الاقتصادية	١١ + ١٠ + ٦	٢٧	الأول
الاجتماعية	١٢ + ٧ + ١٢	٣١	الثاني

وهكذا يتضح أن أهمية الأهداف الاقتصادية لها الأولوية وإن تقاربت أهميتها مع الأهداف الاجتماعية وهذا طبيعي حيث أننا بصدد منشأة اقتصادية في المقام الأول .

٢/٣/٢ - مدي أهمية المشروعات التي تمويلها البنوك الإسلامية :

بالرجوع إلى نتائج قوائم الاستقصاء التي وجهت للبنوك الإسلامية محل الدراسة والتي اهتمت في سؤالها رقم (١٨) ببيان مدى وأهمية وضرورة المشروعات التي يختارها البنك الإسلامي والتي تشير إلى ميله للنواحى الاجتماعية أو للنواحى الاقتصادية بالدرجة الأولى اتضح مايلي :

١- أن تكرار الاستجابات لكل من النواحى الاقتصادية والنواحى الاجتماعية في المشروعات كان على النحو المبين في الجدول التالى :

- لاحظ أن الاختيار (أ) يدعم الجانب الاجتماعى .

- فى حين أن الاختيار (ب) يدعم الجانب الاقتصادى .

٢	١	١ ٣	(أ) تمويل مشروع يحقق عائد ١٤٪ وينتج مواد غذائية (ب) تمويل مشروع يحقق عائد ٢٠٪ وينتج عطور
٢	٢	٢ ٢	(أ) تمويل مشروع يحقق عائد ١٠٪ وينتج ٢٠٠ فرصة عمل (ب) تمويل مصنع يحقق عائد ١٢٪ وينتج ١٠٠ فرصة عمل

٢	٢	٢ ٢	(أ) تمويل مشروع لاستصلاح الأراضي بدر عائد بعد ٢ سنوات (ب) تمويل مشروع بدر عائد سريع
٢	٢	٢ ٢	(أ) تمويل مشروع لإنتاج عدد وآلات للحرفيين (ب) تمويل مشروع لإنتاج السيارات الخاصة
٩	٧		الإجمالي

يتضح من الجدول السابق أن هناك شبه تساوى في الأهمية من حيث ضرورة المشروعات الاجتماعية والاقتصادية مما يبرز حالة التوازن بين كل من المشروعات التي تهتم بالجانب الاقتصادي وتلك التي تهتم بالجانب الاجتماعي.

٣/٣/٢- أهم المعايير التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية عند اتخاذها لقرار التمويل والاستثمار :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية من خلال قائمة الاستقصاء أن ترتيب المعايير التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية عند تمويلها للمشروعات الاستثمارية كانت على النحو التالي :

جدول يوضح أهم المعايير التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في مصر عند تمويلها للمشروعات الاستثمارية .

المعايير	الترتيب
الضمانات الكافية	الأول
متانة المركز المالي لطالب التمويل	الثاني
سرعة استرداد الأموال	الثالث
سمعة طالب التمويل وخبرته	الرابع
انخفاض المخاطرة	الخامس
حاجة المجتمع لنوع المنتجات	السادس
الربحية العالية	السابع
خدمة البيئة المحلية	الثامن
مساهمة خطة التنمية بالدولة	التاسع

من الجدول السابق يتضح أن الجوانب المادية تسيطر على فكر المسؤولين عند اختيار المشروعات الاستثمارية وقد اتضح ذلك جليا حيث كانت المعايير الأهم وذات الأولوية :

- ١- الضمانات الكافية .
 - ٢- المركز المالى لطالب التمويل .
 - ٣- سرعة استرداد الأموال .
 - ٤- الاطمئنان على سمعة طالب التمويل .
- وجاءت المعايير التى تهتم بالجوانب الاجتماعية فى ذيل قائمة أهم المعايير، ومنها:
- ١- خدمة البيئة المحلية .
 - ٢- مساهمة خطة التنمية بالدولة .
- وهذا طبيعى حيث أننا بصدد منشأة اقتصادية فى المقام الأول .
- ٤/٢ : تمويل الصناعات الصغيرة :
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية على البنوك الإسلامية محل الدراسة بمصر أن الاهتمام بتمويل الصناعات الصغيرة كان على النحو المبين فى الجدول التالى :

درجة الاهتمام	العدد	النسبة
بنوك تهتم بتمويل الصناعات الصغيرة	٢	٥٠٪
بنوك لا تهتم بتمويل الصناعات الصغيرة	٢	٥٠٪
الإجمالى	٤	١٠٠٪

ومن الجدول السابق يتضح إنقسام البنوك الإسلامية فى مصر من حيث إهتمامها بتمويل الصناعات الصغيرة، حيث يقوم بنك ناصر وبنك فيصل الإسلامى المصرى بدعم هذا النشاط من خلال قروض إنتاجية لتمويل الحرفيين فى شتى المجالات وهى أساس المجالات الإنتاجية التى تخدم هدف التنمية من خلال إعداد الحرفيين وأصحاب الصناعات الصغيرة بالوسائل المتطورة والعدد والأنوات التى تساعد على زيادة إنتاجيتهم .

ولايوجد نشاط تمويل الصناعات الصغيرة فى بنك التمويل المصرى السعودى وقد اعتذر المدير العام للمصرف الإسلامى الدولى الاستثمار والتنمية عن قيام المصرف بنشاط تمويل الصناعات الصغيرة للأسباب التالية :

- ١- تكلفة تمويل هذه المشروعات أعلى من العائد المتحقق منها .
 - ٢- المخاطر المرتفعة .
 - ٣- عدم توفير الضمانات الكافية .
 - ٤- الانتظار لفترة زمنية حتى يتم التعرف على النتائج التي توصلت إليها البنوك الأخرى التي قامت بتمويل الصناعات الصغيرة .
- ٥/٢: نشر الوعي الثقافي والمصرفي :
- يعتبر نشر الوعي الثقافي والمصرفي الإسلامي من بين الأنشطة الاجتماعية بالغة الأهمية في إرساء قواعد التعامل المصرفي الإسلامي، خاصة في مراحله الأولى .
- لقد تحدد لقياس هذا الجانب مؤشران على جانب كبير من الأهمية وهما :
- ١ - الوعي الثقافي والدور الإعلامي .
 - ٢ - تعدد الحسابات وخاصة الدنيا .
- ولم يتم الحصول على استجابات من البنوك حول المؤشر الثاني مع أنه كان يمثل السؤال رقم ٢٢ بقائمة الاستقصاء .
- أما فيما يتعلق بمدى تحقيق الوعي الثقافي والدور الإعلامي فلقد كانت نتائج الدراسة الميدانية لمجالات وأنشطة إثراء الوعي الثقافي والديني والمصرفي كما يوضحها الجدول الآتي :

جدول يوضح أهمية أنشطة إثراء الوعي الثقافي
والمصرفي والديني التي تمارسها البنوك الإسلامية بمصر

الأنشطة	الترتيب
إقامة الندوات والمؤتمرات	الأول
نشر الكتب الدينية والثقافية	الثاني
بحوث تطوير الخدمات المصرفية	الثالث
ابتعاث الدعاة	الرابع
إرسال بعثات أو استضافتها من الطلبة على نفقة المصرف	الخامس

(ب) تقرير الدور الاجتماعى الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية فى مصر وتضم :

- ١- بنك مصر - فرع المعاملات الإسلامية بالحسين .
 - ٢- البنك الوطنى المصرى - فرع الدقى للمعاملات الإسلامية .
 - ٣- بنك النيل - فرع المعاملات الإسلامية .
 - ٤- بنك قناة السويس - فرع الدقى للمعاملات الإسلامية .
 - ٥- بنك التجارة والتنمية «التجارين» .
 - ٦- البنك المصرى الخليجى - فرع الأزهر للمعاملات الإسلامية .
 - ٧- بنك الجيزة الوطنى - فرع الجيزة للمعاملات الإسلامية .
 - ٨- بنك المهندس - فرع الأزهر للمعاملات الإسلامية .
 - ٩- بنك التنمية والائتمان الزراعى - الدقهلية .
 - ١٠- بنك الدقهلية الوطنى للتنمية - فرع المعاملات الإسلامية .
- وقد اعتمد تقويم الدور الاجتماعى لهذه الفروع الإسلامية على :

(أ) الدراسة المكتبية والوثائقية : أى الإطلاع على النظام الأساسى - عقد التأسيس - تقارير مجالس الإدارة المعروضة على الجمعية العمومية للمساهمين التشرعات الدورية أى مستندات أخرى .

(ب) الدراسة الميدانية : التى قام بها الأستاذ محمد عبدالعزيز للبنوك الثمانية الأولى - والدراسة الميدانية الى قام بها الأستاذ محمد جلال لبنك التنمية والائتمان الزراعى بالدقهلية وبنك الدقهلية الوطنى للتنمية - فرع المعاملات الإسلامية وتشتمل الدراسة على :

١- جدول ترتيب البنوك الإسلامية فى مصر من حيث أهميتها النسبية فى القيام بالأنشطة الاجتماعية حسب المعايير الاجتماعية الموضوعة .

٢- دراسة المعايير الاجتماعية مقسمة إلى :

القسم الأول : الأنشطة الاجتماعية بذاتها .

القسم الثانى : الأنشطة الاجتماعية بتبعيتها.

جدول ترتيب الفروع الإسلامية للبنوك الربوية في مصر
حسب أهميتها في القيام بالأنشطة الاجتماعية وفق المعايير الاجتماعية الموضوعة

الترتيب	المجموع درجة ١٠٠	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية بذاتها من ٤٥ درجة	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية بذاتها من ٥٥ درجة	فروع البنوك للمعاملات الإسلامية
الأول	٥٦	١٩	٣٧	البنك الوطني المصري
الثاني	٣٣	٦	٢٧	بنك الدقهلية الوطني للتنمية
الثالث	٢٢	٢٢	-	بنك مصر
الرابع	١٥	١٥	-	البنك المصري الخليجي
الخامس	١٤	١٤	-	بنك الجيزة الوطني
السادس	١٣	١٢	١	بنك المهندس
السابع	٩	٩	-	بنك قناة السويس
الثامن	٨	٨	-	بنك التنمية والائتمان
التاسع	٧	٧	-	بنك النيل
العاشر	٦	٦	-	بنك التجاريون

ملاحظات على الجدول السابق :

- ١- الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بذاتها = ٥٥ درجة
 - = ٤٠ = وهي تخص كل من - نشاط الزكاة
 - = ١٠ = - نشاط القرض الحسن
 - = ٥ = - نشاط التبرعات
- ٢- الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بتبعيتها = ٤٥ درجة
 - = ٥ = وهي تخص كل من - الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات
 - = ٥ = - التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية
 - = ١٠ = - الاهتمام بالمعايير الاجتماعية
 - = ١٥ = - تمويل الصناعات الصغيرة
 - = ١٠ = - نشر الوعي الثقافي والمصرفي
- ٣- المجموع الكلي = ١٠٠ درجة .
- ٤- الترتيب في العمود الأخير للبنوك الإسلامية في مصر من حيث التزامها بمجموعة

المعايير الاجتماعية التي وضعتها اللجنة الاجتماعية والتي سيتم تحليلها والوقوف على نتائجها فيما يلي:

القسم الأول : الأنشطة الاجتماعية بذاتها : وتشمل علي :

١/١ نشاط الزكاة ٤٠

٢/١ نشاط القرض الحسن ١٠

٣/١ التبرعات ٥

٥٥

١/١ نشاط الزكاة :

المعايير التنظيمية والادارية لنشاط الزكاة :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت على الفروع الإسلامية للبنوك الربوية في مصر أن الجوانب الإدارية والتنظيمية لاتحظى باهتمام يذكر من قبل تلك الفروع، ويوضح الجدول التالي عدد الفروع الإسلامية التي أبدت اهتماما بالجوانب الإدارية والتنظيمية ونسبتها إلى إجمالي الفروع الإسلامية محل الدراسة.

جدول اعدادالفروع الإسلامية للبنوك الربوية في مصر ومدى اهتمامها بالجوانب الإدارية والتنظيمية لنشاط الزكاة ونسبتها إلي إجمالي الفروع محل الدراسة

النسبة (%)	عدد الفروع	الجوانب الإدارية والتنظيمية لنشاط الزكاة
صفر	-	الإفصاح عنها في القانون الأساسي
صفر	-	الإفصاح عنها في التقارير السنوية
٢٠	٢	الإدارة أو القسم المسئول عنها ومكانته التنظيمية
٢٠	٢	عدد الأفراد المسئولين عنها وتخصصاتهم
١٠	١	عدد لجان أو صناديق الزكاة
١٠	١	دور الرقابة الشرعية.

ويتضح من الجدول السابق :

١/١/١- عدم الإفصاح عن نشاط الزكاة فى القانون الأساسى للفروع الإسلامية محل الدراسة حيث إنها فروع لبنوك ربوية لا يوجد لها قوانين تأسيس مستقلة تدل على قيامها بنشاط الزكاة.

٢/١/١- عدم الإفصاح عن نشاط الزكاة فى التقارير السنوية للفروع الإسلامية محل الدراسة، حيث إنها فروع لبنوك ربوية تظهر حساباتها ضمن حسابات البنوك الأصلية وليس لها حسابات مستقلة للزكاة.

٣/١/١- تخصص كل من فرع البنك الوطنى المصرى وفرع بنك الدقهلية الوطنى للتنمية لجنة تنتمى إلى الإدارة العليا لإدارة نشاط الزكاة أما الفروع الإسلامية الثمانية الأخرى فلا تخصص أى إدارات لعدم وجود نشاط الزكاة بها .

٤/١/١- يقوم أفراد ذوى مؤهلات عليا بنشاط الزكاة فى كل من فرع البنك الوطنى وفرع بنك الدقهلية الوطنى للتنمية، أما الفروع الثمانية الأخرى فليس هناك أفراد مسئولين لعدم وجود هذا النشاط بها.

٥/١/١- لا يوجد لجان أو صناديق للزكاة فى الفروع الإسلامية محل الدراسة إلا فى فرع البنك الوطنى الذى يخصص «صندوق للزكاة» يفتح لها حساب فى كل فرع من البنك على أن يكون الحساب المجمع لهذه الحسابات لدى فرع المعاملات الإسلامية بالدقي.

٦/١/١- ليس للرقابة الشرعية دور فى الفروع الإسلامية محل الدراسة حيث صدرت الفتوى لمعظمها أن أموال البنوك لا تجب فيها الزكاة لأنها تمثل جزء من الأموال العامة المملوكة للدولة، ولا يستثنى فى ذلك سوى فرع البنك الوطنى المصرى الذى يقوم فيه المستشار الشرعى- وهو عضو فى لجنة الزكاة - بالآتى :

١- وضع معايير إنفاق أموال الزكاة .

٢- الإشراف المستمر على أعمال الصندوق.

٣- تقديم الرأى والمشورة .

معايير موارد الزكاة :

٧/١/١ : فئات المزمكين :

تراعى ٢٠٪ من الفروع الإسلامية للبنوك الربوية فى مصر فئات المزمكين إلا أن هذه الفئات تقتصر فى غالبها على أموال المساهمين التى تمثل ٩٠٪ من مصادر أموال الزكاة فى فرع بنك الدقهلية الوطنى للتنمية، بينما تتنوع هذه الفئات لدى فرع البنك المصرى لتشمل :

١- جزء أو نسبة من صافى ربح البنك يحددها مجلس الإدارة .

٢- أموال الزكاة التى تدفع من المساهمين أو غيرهم .

٣- التبرعات والهبات النقدية أو العينية التى تدفع من الأفراد والهيئات .

٨/١/١ : طرق تجميع موارد الزكاة :

يعتبر تحصيل الزكاة من المنبع من المساهمين الأسلوب الأساسى فى فرع بنك الدقهلية الوطنى للتنمية، حيث نادراً ما يتقدم بعض الأفراد بزكاتهم إلى مقر البنك، أما فى فرع البنك الوطنى فإن تجميع الزكاة يكون من خلال :

١- تقرير الجمعية العمومية للمساهمين جزءاً من أرباح البنك يخصص للزكاة .

٢- تقدم الأفراد أو الهيئات بزكاتهم إلى مقر المصرف .

معايير مصارف الزكاة :

٩ /١/١ : فئات المستحقين للزكاة :

بالنسبة للفرعين الإسلاميين اللذين يقومان بنشاط الزكاة كانت الفئات المستحقة للزكاة كالتالى :

١- الفقراء والمحتاجين الأفراد .

٢- الجمعيات الخيرية .

٣- المستشفيات .

٤- طلبة المدارس .

٥- مسابقة حفظ القرآن «وإن كانت ليست من المصارف الشرعية للزكاة» .

١٠/١/١ : أسلوب تحديد المستحق للزكاة :

يلتزم فرع البنك الوطنى بصرف الزكاة فى مصارفها الشرعية بعد بحث حالة كل مستحق بمعرفة أعضاء لجنة إدارة صندوق الزكاة أو من ترى إدارة الصندوق

الاستعانة بهم، أما فرع الدقهلية للتنمية فيلجأ إلى الأساليب التالية لتحديد المستحق للزكاة .

- معايير ثابتة متفق عليها من قبل اللجنة المختصة .
- ترشيحات من بعض المساهمين .
- تقدم المستحق بنفسه ودراسة حالته من قبل المصرف .
- ترشيحات من العاملين بالمصرف .

١١/١/١ : نسبة المنفق من موارد الزكاة :

نظرا لعدم الإفصاح عن نشاط الزكاة في التقارير السنوية فإن الأرقام الخاصة بها غير متاحة سواء بالنسبة للمبالغ الإجمالية الواردة أو المتصرفة معايتعذر معه الوقوف على نسبة المنفق من موارد الزكاة في الفروع الإسلامية التي تقوم بهذا النشاط والتي لا تتجاوز ٢٠٪ من إجمالي الفروع الإسلامية محل الدراسة.

١٢/١/١ : تنوع أنشطة الزكاة :

لا يظهر تنوع لأنشطة الزكاة سوى في ١٠٪ من الفروع الإسلامية التي تناولتها الدراسة فقد بين فرع البنك الوطني أنه :

- يجوز للجنة إدارة الصندوق أن تستثمر ما لدى الصندوق من أموال استثمارات قصيرة الأجل تعود بالنماء والخير على مستحق الزكاة خلال الحول .

يساعد الصندوق على تحويل الطاقات العاطلة من مستحقي الزكاة إلى طاقات منتجة ما أمكن ذلك بتوفير أدوات الإنتاج البسيطة والأجهزة التعويضية وفرص التدريب ورأس المال النقدي المناسب إلى غير ذلك سواء في صورة مشروعات فردية أو اجتماعية.

٢/١ : نشاط القرض الحسن :

١/٢/١ : الإفصاح عنه في القانون الأساسي للبنك :

أوضحت الدراسة الميدانية أن الفروع الإسلامية التي تم دراستها لم تفصح عن قيامها بنشاط القرض الحسن ذلك أنها جميعا فروع لبنوك غير إسلامية وليس لها قوانين تأسيس مستقلة.

٢/٢/١ : الإفصاح عنه في التقارير السنوية :

تبين الدراسة الميدانية للفروع الإسلامية التي تم دراستها أنه لا يقوم أي منها بالإفصاح عن نشاط القرض الحسن في تقاريره السنوية حيث تظهر حساباتها ضمن حسابات البنوك الأصلية التي تنتمي إليها وهي جميعا بنوك غير إسلامية .

٣/٢/١ : المكانة التنظيمية للإدارة المسؤولة عن القرض الحسن :

بينت الدراسة أن ٢٠٪ من الفروع الإسلامية محل الدراسة أظهرت الإدارة التنظيمية المسؤولة عن نشاط القرض الحسن، إلا أن الإدارة ليست مستقلة بهذا النشاط وإنما تتبع لجنة صندوق الزكاة وإدارة شئون العاملين بالمركز الرئيسي في فرع البنك الوطنى المصرى وتقع ضمن مسئوليات إدارة المباحات فى بنك الدقهلية الوطنى للتنمية.

٤/٢/١ : مصادر تمويل القرض الحسن :

بينت الدراسة الميدانية أن ٢٠٪ من الفروع الإسلامية محل الدراسة تقوم بتمويل نشاط القرض الحسن من خلال جزء من أموال المصرف، وهما فرع بنك الدقهلية الوطنى للتنمية وفرع البنك الوطنى المصرى ويضيف الفرع الأخير إلى ذلك موارد أخرى هي :

- أموال الهبات والتبرعات .

- جزء من موارد صندوق الزكاة .

٥/٢/١ : عدد الأفراد المستفيدين من القروض الحسنة :

لم تبين الدراسة الميدانية للفروع الإسلامية فى مصر عدد الأفراد المستفيدين من القروض الحسنة، إلا أن فرع بنك الدقهلية الوطنى للتنمية بين الفئات المستفيدة من القرض الحسن كالآتى :

- العاملين بالمصرف ٨٠ ٪ .

- المتعاملين مع المصرف ١٠ ٪ .

- حالات كوارث وأمراض وطوارئ ١٠ ٪ .

٦/٢/١ : سياسات الفرع عند منح القرض الحسن :

أظهرت الدراسة الميدانية أن منح القرض الاجتماعى فى فرع البنك الوطنى المصرى يكون فى حالات :

- الكوارث والتكبات .

- المرض والعمليات الجراحية .

- الظروف الملحة والطارئة .

وقد كانت السياسات التى وضعها ٢٠٪ من الفروع الإسلامية محل الدراسة للقروض الحسنة كمايلى

١- لتحديد المستحق للقرض الحسن وتحديد مدي حاجته إليه تتبع ٢٠٪ من الفروع الإسلامية الإجراءات التالية :

- الاستعلام عن العميل ودراسة حالته ميدانيا عن طريق موظفى البنك .
- طلب بحث اجتماعى من الشئون الاجتماعية فى بعض الحالات.

٢- الفترة الزمنية :

- (أ) الفترة الزمنية لدراسة القرض الحسن وشروطه ومدى توافر الضمانات وإتمام الإجراءات تبلغ شهرين فأقل .
- (ب) الفترة الزمنية التى يحددها الفرع لسداد قيمة القرض تتراوح ما بين ٦ شهور وستين.

(ج) فى حالة عدم التزام العميل بالسداد فى الموعد المحدد يقوم الفرع بدراسة السبب مع التأجيل وذلك فى فرع البنك الوطنى المصرى، أما فى فرع بنك الدقهلية الوطنى للتنمية فيقوم الفرع باتباع السياسة المعتادة للأئتمان العادى وهى إستيفاء القرض من الضمان المقدم .

٣- الضمانات المطلوبة :

- (أ) ضمان الوظيفة بالنسبة للعاملين بالمصرف والعاملين بالحكومة والقطاع العام .
- (ب) الضمانات الشخصية .
- (ج) الضمانات العينية بأشكالها المختلفة .

٤- لاتستطيع الفروع الإسلامية منح القروض الحسنة إلا فى حدود السلطات المخولة لها، كما يقوم الفرع الإسلامى بتجميع الطلبات المقدمة وتحويلها إلى المركز الرئيسى.

٢/١ : التبرعات :

أوضحت الدراسة الميدانية أن ١٠٪ فقط من الفروع الإسلامية محل الدراسة تضطلع بنشاط التبرعات وهو فرع البنك الوطنى المصرى .

١/٣/١ مصادر التبرعات :

- تتعدد مصادر التبرعات فتشمل :
- المساهمين .
- الأفراد .
- الشركات .

٢/٣/١ : مجالات اتفاق التبرعات :

بينت الدراسة الميدانية للفروع الإسلامية في مصر أنه بالنسبة للفرع الوحيد القائم بهذا النشاط وهو فرع البنك الوطنى المصرى فإن مجالات إنفاق التبرعات هى نفس مجالات إنفاق أموال الزكاة، كما يجوز تحويل التبرعات العينية إلى نقود أيهما أسهل فى أداء أو أنفع لمستحقيها حسب الظروف والأحوال .

القسم الثانى : الأنشطة الاجتماعية جبرتها :

وتشتمل على :

- ١/٢ : الاستثمار المحلى من جملة الاستثمارات
- ٢/٢ : التوازن فى تمويل القطاعات الاقتصادية
- ٣/٢ : الاهتمام بالمعايير الاجتماعية
- ٤/٢ : تمويل الصناعات الصغيرة
- ٥/٢ : نشر الوعى الثقافى والمصرفى

٤٥

١/٢ : الاستثمار المحلى من جملة الاستثمارات :

تشير جملة الاستثمارات إلى الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل من ناحية، كما تشير إلى اجمالى المشاركات والمرابحاث، والمضاربات والاستثمارات المباشرة والمتاجرة وغيرها ويتم حساب المعيار على أساس أن:

$$\text{نسبة الاستثمار المحلى إلى إجمالى الاستثمارات} = \frac{\text{الاستثمار المحلى} \times 100}{\text{جملة الاستثمارات}}$$

وكما كانت نسبة الاستثمارات المحلية أعلى كان ذلك مؤشرا إيجابيا فى تشغيل أموال البنك بمراعاة عنصر هام يجب أخذه فى الاعتبار، وذلك فيما يتعلق بمدى توافر عملات أجنبية لاستتوعبها السوق المحلى ومن ثم يتحتم توظيفها فى السوق الخارجى .

ومن نتائج الدراسة الميدانية اتضح أن ٩٠٪ من الفروع الإسلامية محل الدراسة تكون استثماراتها محلية بنسبة ١٠٠٪ أما ال ١٠٪ الباقية وهو فرع بنك الدقهلية الوطنى للتنمية فلم يذكر شيء عن هذا المعيار، وأن كان المتوقع أن تكون كل استثماراته محلية لعدم تعامله بالعملة الأجنبية .

وعلى ذلك نجد أن التوظيف المحلي هو الأساس بالنسبة لكل الفروع الإسلامية للبنوك الربوية، حيث لاتواجهها مشكلة توظيف العملات الأجنبية التي واجهت البنوك الإسلامية فترة من الزمن.

٢/٢ : التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية :

يهتم هذا المعيار بدراسة مدى قيام الفروع الإسلامية بتنويع استثماراتها في عدة قطاعات بما يخدم قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدولة، وكلما كانت الاستثمارات تتسم بالتنوع والتقارب كلما كان ذلك أفضل، ويحظى بدرجة مقبولة علميا، أما إذا تم التركيز على قطاع أو قطاعين فقط فبالنظر إلى تقل درجة القبول إلا إذا كان القطاع هو الزراعة أو الصناعة.

ومن خلال الدراسة الميدانية اتضح أن الفروع الإسلامية تمارس سياسات متقاربة في توجيه استثماراتها إلى القطاعات المختلفة كما هو مبين في الجدول التالي :

درجة التنوع والتوازن بين القطاعات	عدد البنوك	النسبة
تنوع وتوازن مقبول بين عدة قطاعات *	٦	٦٠٪
التركيز على قطاع التجارة فقط	١	١٠٪
التركيز على قطاع التجارة والخدمات	١	١٠٪
غير واضح في سياساته	٢	٢٠٪
الإجمالي	١٠	١٠٠٪

* التوازن المقبول يشير إلى وجود استثمارات في عدة قطاعات منها الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات مع التقارب في نسب الاستثمار بين هذه القطاعات وإن انخفض أو ارتفع بعضها نسبيا ولكنه في مجمله مقبول.

٣/٢ : الاهتمام بالمعايير الاجتماعية :

يمكن الوصول إلى مدى اهتمام الفروع الإسلامية بالمعايير الاجتماعية من خلال العديد من المؤشرات الفرعية، من أهم هذه المؤشرات التي اعتمدت عليها اللجنة :

- ١- الأهداف الاجتماعية ومدى توازنها مع الأهداف الاقتصادية التي تسعى الفروع الإسلامية لتحقيقها.
- ٢- مدى ضرورة وأهمية المشروعات التي تمويلها البنوك الإسلامية وتنفيذها في عملياتها الاستثمارية.

٣- أهم المعايير التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية عند اتخاذها لقرار التمويل والاستثمار.

وقد اتضح من نتائج الدراسة الميدانية عن طريق الاستقصاء بالنسبة لهذه المؤشرات مايلي:

١/٣/٢: الأهداف الاجتماعية :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية من واقع الإجابة على الاستقصاء الموجه للفروع الإسلامية لبيان مدى أهمية الأهداف الاجتماعية بجانب الأهداف الاقتصادية، النتائج التي يوضحها الجدول التالي :

الأهداف	مجموع النقاط	الترتيب
١- الحفاظ علي درجة نمو المصرف	١٥	الأول
٢- تحقيق أقصى ربح للمودعين	٢٠	الثاني
٣- تحقيق أقصى ربح للمساهمين	٢١	الثالث
٤- المشاركة في خطة التنمية	٢٢	الرابع
٥- توفير الحاجات الأساسية حسب سلم الأولويات الإسلامية	٥٠	الخامس
٦- تحقيق المنافع الاجتماعية	٥٢	السادس والأخير

ويتضح من الجدول السابق النقاط التالية :

(أ) يلاحظ أن العمود الأول يشير إلى مسلسل الأهداف من ١-٦ وإن الأرقام الثلاثة الأولى تشير إلى الأهداف الاقتصادية أما الأرقام الثلاثة الأخيرة فتشير إلى الأهداف الاجتماعية.

(ب) تظهر أهمية ترتيب الأهداف كلما كان رقمه هو الأصغر، لأن ماطلب من المستقصين أن يتم ترتيب الأهداف الاجتماعية والاقتصادية بوضع رقم (١) للأهم ثم رقم (٢) للتالي في الأهمية وهكذا حتى رقم (٦) لإقل الأهداف أهمية .

(ج) مما سبق يمكن الوصول إلى مجموع الأهداف الاقتصادية وكذلك مجموع الأهداف الاجتماعية على النحو المبين في الجدول التالي :

الأهداف	الأهداف الفرعية	المجموع	الترتيب
الاقتصادية	٢٠ + ٣١ + ١٥	٦٦	الأول
الاجتماعية	٥٠ + ٣٢ + ٥٣	١٣٥	الثاني

وهكذا يتضح أن الأهداف الاقتصادية مازالت لها الأولوية بشكل واضح، وهذا طبيعي حيث أننا بصدد منشأة اقتصادية في المقام الأول .

٢/٣/٢ : مدى أهمية المشروعات التي تمويلها الفروع الإسلامية :

بالرجوع إلى نتائج قوائم الاستقصاء التي وجهت للفروع الإسلامية محل الدراسة والتي اهتمت في سؤالها رقم (١٨) ببيان مدى وأهمية وضرورة المشروعات التي يختارها الفرع الإسلامي والتي تشير إلى ميله للنواحي الاجتماعية أو النواحي الاقتصادية بالدرجة الأولى. اتضح مايلي :

١- أن تكرر الاستجابات لكل من النواحي الاقتصادية والنواحي الاجتماعية في المشروعات كان على النحو المبين في الجدول التالي :

- لاحظ أن الاختيار (أ) يدعم الجانب الاجتماعي .

- في حين أن الاختيار (ب) يدعم الجانب الاقتصادي .

المشروعات التي يقترح تمويلها	التكرار	مجموع (أ)	مجموع (ب)
(أ) تمويل مشروع يحقق عائد ١٤٪ ومنتج مواد غذائية (ب) تمويل مشروع يحقق عائد ٢٠٪ ومنتج عطور	٤ ٥	٤	٥
(أ) تمويل مشروع يحقق عائد ١٠٪ ومنتج ٢٠٠ فرصة عمل (ب) تمويل مصنع يحقق عائد ١٢٪ ومنتج ١٠٠ فرص عمل	٦ ٣	٦	٣
(أ) تمويل مشروع لاستصلاح الأراضي بدر عائد بعد ٣ سنوات (ب) تمويل مشروع بدر عائد سريعاً	٦ ٣	٦	٣
(أ) تمويل مشروع لإنتاج عدد وآلات الحرفيين (ب) تمويل مشروع لإنتاج السيارات الخاصة	٦ ٣	٦	٣
الإجمالي		٢٢	١٤

يتضح من الجدول السابق أن الاهتمام بالجانب الاجتماعي المتمثل في مشروعات المجموعة (أ) يفوق الاهتمام بالجانب الاقتصادي المتمثل في مشروعات المجموعة (ب) وإن كان هذا التفوق ضعيفاً جداً مما يبين وجود اتجاه كبير إلى التوازن بين كلا الاهتمامين بالجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي .

٢/٣-٣- أهم المعايير التي تعتمد عليها الفروع الإسلامية عند اتخاذها لقرار التمويل والاستثمار

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية من خلال قائمة الاستقصاء أن ترتيب المعايير التي تعتمد عليها الفروع الإسلامية عند تمويلها للمشروعات الاستثمارية كانت على النحو التالي :

جدول يوضح أهم المعايير التي تعتمد عليها الفروع الإسلامية في مصر عند تمويلها للمشروعات الاستثمارية .

الترتيب	المعايير
الأول	الربحية العالية
الثاني	انخفاض المخاطرة
الثالث	الضمانات الكافية
الرابع	متانة المركز المالي للممول
الخامس	سرعة استرداد الأموال
السادس	سمعة طالب التمويل وخبرته
السابع	حاجة المجتمع لنوع المنتجات
الثامن	مساهمة خطة التنمية بالدولة
التاسع	خدمة البيئة المحلية

ومن الجدول السابق يتضح جليا أن الجوانب المادية تسطير على فكر المسئولين عند اختيار المشروعات الاستثمارية، حيث اشتركت المعايير المادية في انها المعايير الأهم وذات الأولوية وهى :

١- الربحية العالية .

٢- انخفاض المخاطرة .

٣- الضمانات الكافية .

٤- متانة المركز المالى للمول .

وجاءت المعايير التى تهتم بالجوانب الاجتماعية فى ذيل قائمة أهم المعايير ومنها :

٨- مساهمة خطة التنمية .

٩- خدمة البيئة المحلية .

ويعتبر هذا التفصيل طبيعيا حيث أننا بصدد منشأة اقتصادية فى المقام الأول .

٤/٢ : تمويل الصناعات الصغيرة :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية للفروع الإسلامية محل الدراسة بمصر أن الاهتمام بتمويل الصناعات الصغيرة كان على النحو المبين فى الجدول التالى :

فى الجدول السابق يتضح عدم اهتمام جميع الفروع الإسلامية محل الدراسة بتمويل الصناعات الصغيرة، وتشترك الفروع فى عدم إشارتها إلى سبب إحجامها عن هذا التمويل وإن كان واضحا أنه لارتفاع تكاليف تمويل هذا النشاط وعدم جدواه وارتفاع مخاطره.

٥/٢ نشر الوعي الثقافى والمصرفى :

يعتبر نشر الوعي الثقافى والمصرفى الإسلامى من بين الأنشطة الاجتماعية بالغة الأهمية فى إرساء قواعد التعامل المصرفى الإسلامى، وإيجاد المناخ الإسلامى السليم لعمل البنوك والفروع الإسلامية خاصة فى مراحلها الأولى .

لقد تحدد لقياس هذا الجانب مؤشران على جانب كبير من الأهمية هما :

١- الوعي الثقافى والدور الإعلامى .

٢- تعدد الحسابات وخاصة الدنيا .

ولم يتم الحصول على استجابات من الفروع حول المؤشر الثانى مع أنه يمثل السؤال رقم (٢٢) بقائمة الاستقصاء .

وفيما يتعلق بمدى تحقيق الوعي الثقافي والدور الإعلامي، فلقد كانت نتائج الدراسة الميدانية لمجالات وأنشطة إثراء الوعي الثقافي والديني والمصرفي كما يوضحها الجدول التالي .

جدول أهمية أنشطة إثراء الوعي الثقافي والمصرفي والديني
التي تمارسها الفروع الإسلامية بمصر

الترتيب	الأنشطة
الأول	- إقامة الندوات والمؤتمرات
الثاني	- بحث لتطوير الخدمات المصرفية
الثالث	- نشر الكتب الدينية والثقافية
الرابع	- إرسال بعثات أو استضافتها من الطلبة علي نفقة المصرف

ثانيا : نتائج تقوم النشاط الاجتماعي للبنوك والفروع الإسلامية في مصر
أولا : فيما يتعلق بنشاط الزكاة :

تبين أن البنوك الإسلامية من حيث النشأة والممارسة هي التي نصت في قوانينها على التزامها بنشاط الزكاة، أما فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية فنجد أنها لم تنص صراحة على التزامها بنشاط الزكاة، وإن كانت تمارس هذا النشاط بصورة أو بآخرى .

وقد لوحظ على نشاط الزكاة من خلال النتائج العامة ما يلي :

- ١ - ليس هناك مبادئ أو سياسات واحدة تسيّر عليها البنوك الإسلامية التي تمارس نشاط الزكاة ولكن مدى الاجتهاد واضح في تطبيق وممارسة هذا النشاط سواء في تجميع موارد، أو في اتفاق مصارقه.
- ٢ - أن الرقابة الشرعية على أعمال الزكاة تتم في بعض البنوك دون البعض الآخر وغالبا نجدها في البنوك الإسلامية التي لديها هيئة للرقابة الشرعية على

بقية أعمالها، وإن انحصر دورها نسبياً على أعمال وأنشطة الزكاة بينما لا يوجد هيئة للرقابة الشرعية في الفروع الإسلامية لتبقيتها لبنوك ربوية.

٢ - تتمثل أهم فئات المزمكين في الأطراف التالية:

(أ) الأفراد الطبيعيين.

(ب) الشركات والهيئات والجمعيات والمؤسسات الخيرية.

(ج) الزكاة المستحقة في البنك.

(د) أموال الزكاة التي يدفعها المساهمون.

(هـ) عائد حسابات الاستثمار الخيرية.

٤ - اتضح من نتائج الدراسة أيضاً أن أهم طرق تجميع موارد الزكاة تتمثل في :

(أ) اقتطاع مباشر من المنبع حسب النسب المحددة شرعاً.

(ب) تلقي الأموال من الأفراد والشركات.

(ج) استقبال الجزء الخاص بعوائد الحسابات الخيرية.

٥ - الفئات المستحقة للزكاة تتمثل في:

(أ) الأفراد الذين يتقدمون بطلبات للجنة أو الصندوق أو الذين يحدددهم الأعضاء ويذهبون إليهم .

(ب) الأفراد المستحقين في المواسم الدينية.

(ج) الأفراد المستحقين الذين يستطيعون العمل ولا يملكون المال.

(د) الجمعيات ذات الطابع الخيري والاجتماعي .

٦ - تحديد المستحق للزكاة:

يتم تحديد الأفراد المستحقين للزكاة وفق عدة إجراءات من أهمها:

(أ) دراسة الطلبات المقدمة من الأفراد.

(ب) الاعتماد على عدة معايير تساعد في بيان مدى شدة الحاجة ونوعها

كالمرض والتعليم والوفاة و... الخ.

(ج) مراعاة التعزيزات والترشيدات من الآخرين سواء كانوا جميعات خيرية أو

جامعات أو عاملين بالبنك أو غيرهم.

٧ - نسبة المنفق من أموال الزكاة:

تبين أن نسبة المنفق من موارد الزكاة لا يمثل الموارد الكلية التي تم تجميعها في نفس العام بل الغالب أن يتبقى جزء منها للعام التالي :

٨ - التنوع فى أنشطة الزكاة:

اتضح أن البنوك تمارس العديد من الأنشطة منها:

- (أ) المنح والمساعدات الفردية.
- (ب) المساعدات والمنح التعليمية.
- (ج) المنح فى حالات المرض والعلاج.
- (د) تدعيم حفظ القرآن الكريم.
- (هـ) الاهتمام ببناء المساجد وصيانتها.
- (و) المنح فى أوقات المواسم الدينية.

ثانيا: فيما يتعلق بنشاط القرض الحسن:

١ - البنوك الإسلامية لاهتم فى معظمها بالقرض الحسن كأحد الأنشطة الاجتماعية، وهذا واضح بجلاء من النتائج التى توصلت إليها الدراسات الميدانية والتى تشير إلى أن ٥٠٪ من البنوك الإسلامية هى التى تهتم فقط بالقرض الحسن فى قانونها الأساسى ونظام عملها الرئيسى وكذلك فى التقارير السنوية. أما فى الفروع الإسلامية فلا يظهر نشاط القرض الحسن فى قانونها الأساسى أو فى التقارير السنوية.

٢ - تتمثل مصادر تمويل القرض الحسن فى:

- (أ) جزء من أموال البنك - غالبا قليل جدا.
- (ب) تبرعات من الأموال والشركات.
- (ج) أموال الهيئات والتبرعات.
- (د) جزء من موارد صندوق الزكاة.

٣ - عدد الأفراد المستفيدين من القروض الحسنة ومتوسط استفادتهم:

لم تظهر البنوك الإسلامية بدقة أعداد الأفراد المستفيدين من القروض الحسنة ولا متوسط نصيب الفرد منها.

٤ - الحالات التى تمنح فيها القروض الحسنة:

- (أ) فى حالات الزواج.
- (ب) فى حالات المرض وطلب العلاج والأدوية.
- (ج) فى حالات الوفاة.

- (د) فى حالات بدء العام الدراسى للمدارس والجامعات.
- (هـ) فى بعض الحالات الملحة كالحريق والحوادث وغيرها.
- (و) فى حالات الاسكان والسيارات... إلخ.
- هـ - من بين الإجراءات والسياسات الخاصة بمنح القروض الحسنة أوضحت الدراسة أيضا:
- (أ) فترة دراسة القرض وشروط تقديمه تستغرق مدة تتراوح بين شهر وخمسة أشهر.
- (ب) فترة سداد قيمة القرض تتراوح ما بين سنة وثلاث سنوات.
- (جـ) الضمانات المطلوبة تتراوح بين الضمانات الشخصية وضمان الوظيفة والضمانات العينية.
- (د) درجة حرية الفروع فى منح القروض الحسنة درجة محدودة.

ثالثا: فيما يتعلق بالتبرعات:

١- مصادر التبرعات :

(أ) الأفراد والهيئات والشركات الخارجية .

(ب) حسابات الاستثمار الخيرية .

(ج) المساهمون .

(د) الجهات الأخرى .

٢- مجالات اتفاق التبرعات :

تتمثل مجالات اتفاق التبرعات فى الأغراض الشرعية التى تتم من أجلها.

رابعا: الاستثمار المحلى من جملة الاستثمارات :

تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن ٥٠٪ من البنوك الإسلامية تستثمر أموالها محليا وأن ٥٠٪ هى التى تستثمر ٢٥٪ جزء من أموالها بالخارج ويتوقف الأمر على مدى حداثة البنك من ناحية، ومدى توافر العملات الأجنبية لديها مع عدم توافر مجالات استثمار داخلية لهذه العملات الأجنبية. أما الفروع الإسلامية فإن ١٠٠٪ منها تستثمر أموالها محليا نظرا لعدم توافر عملات أجنبية لديها.

خامسا: التوازن في تمويل القطاعات :

أوضحت الدراسة الميدانية أن ٥٠٪ من البنوك الإسلامية تحتفظ بنسبة مقبولة من التوازن والتنوع فيما بين محفظة الاستثمارات في القطاعات المختلفة كالزراعة والصناعة والخدمات والتجارة وأن كان ٢٥٪ منها قد أشار إلى أنه يركز على قطاع التجارة فقط أما في الفروع الإسلامية فإن ٦٠٪ منها يحتفظ بنسبة مقبولة من التوازن والتنوع بينما لا يركز سوى ١٠٪ من الفروع على قطاع التجارة فقط.

سادسا: الاهتمام بالمعايير الاجتماعية :

أوضحت الدراسة الميدانية أن درجة اهتمام البنوك والفروع الإسلامية ومراعاتها للمعايير الاجتماعية سواء عند وضع وصياغة أهدافها أو عند التمويل والاستثمار كانت على النحو التالي :

١- اتضح أن ترتيب الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها كان على النحو التالي :

(أ) الحفاظ على درجة نمو المصرف.

(ب) المشاركة في خطة التنمية.

(ج) تحقيق أقصى ربح للمودعين.

(د) تحقيق أقصى ربح للمساهمين.

(هـ) توفير الحاجات الأساسية حسب سلم الأولويات الإسلامية.

(و) تحقيق المنافع الاجتماعية.

٢- اتضح أن ترتيب المعايير التي تعتمد عليها البنوك والفروع الإسلامية عند تمويل مشروعاتها الاستثمارية كان على النحو التالي :

(أ) الضمانات الكافية.

(ب) متانة المركز المالي لطالب التمويل.

(ج) سرعة استرداد الأموال.

(د) سمعة طالب التمويل وخبرته.

(هـ) انخفاض المخاطرة.

(و) حاجة المجتمع لنوع المنتجات.

(ز) الربحية العالية .

(ح) خدمة البيئة المحلية.

(ط) مسابقة خطة التنمية بالدولة.

سابعاً: تمويل الصناعات الصغيرة :

أوضحت الدراسة أن ٥٠٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة هي التي تهتم فقط بتمويل الصناعات الصغيرة وتضع لها السياسات والإجراءات والشروط وتعنى بفئات طالبيها، وأن ٥٠٪ لا تهتم بتمويل الصناعات الصغيرة وتبرر ذلك بارتفاع تكاليف تمويل هذا النشاط وعدم جدواه وارتفاع مخاطره أما الفروع الإسلامية فإن ١٠٠٪ منها لا تهتم بالقيام بهذا النشاط.

ثامناً: نشر الوعي الثقافي والمصرفي :

اتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن أهم الأنشطة التي تمارسها البنوك والفروع الإسلامية لنشر الوعي الثقافي والمصرفي تتمثل فيما يلي بالترتيب الذي اظهرته نتائج الاستقصاء:

- ١- إقامة الندوات والمؤتمرات.
- ٢- نشر الكتب الدينية والثقافية.
- ٣- إعداد البحوث لتطوير الخدمات المصرفية.
- ٤- ابتعاث الدعاة.
- ٥- إرسال بعثات أو استضافتها من الطلبة على نفقة المصرف.

القسم الثالث

التقارير الجزئية والتقارير العام لتقويم الدور الإجتماعى
للبنوك الإسلامية فى السودان

القسم الثالث

التقارير الجزئية والتقارير العام لتقويم الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية في السودان

أولاً: - تقويم الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية في السودان :

يضم التقويم دراسة النشاط الاجتماعي للبنوك التالية:-

١ - بنك التضامن الإسلامي السوداني .

٢ - البنك الإسلامي لغرب السودان.

٣ - بنك فيصل الإسلامي السوداني .

٤ - البنك الإسلامي السوداني .

٥ - بنك التنمية التعاوني الإسلامي .

وقد اعتمد تقويم الدور الاجتماعي لهذه البنوك على :-

(أ) الدراسة المكتبية والوثائقية: أى الإطلاع على النظام الأساسي- عقد التأسيس- تقارير مجالس الإدارة المعروضة على الجمعية العمومية للمساهمين- النشرات الدورية- أى مستندات أخرى. وقد أمكن توفير قدر مناسب من المعلومات المكتبية والوثائقية لبنوك ثلاثة هي: بنك فيصل الإسلامي السوداني والبنك الإسلامي السوداني وبنك التنمية التعاوني الإسلامي.

(ب) الدراسة الميدانية: من خلال استمارات الاستقصاء وقد وصلت استمارة الاستقصاء وأفية الاجابة من بنك التضامن الإسلامي السوداني بينما لم تكن إجابات الاستمارة الواردة من البنك الإسلامي لغرب السودان كافية بصورة مقبولة. أما الزيارات الميدانية فقد كلف المعهد الأستاذ/ محمد أبو زيد بالسفر إلى السودان لاستيفاء البيانات المطلوبة غير أن السلطات السودانية قد منعت دخوله في إطار الفجوة بين حكومتى البلدين.

وتشتمل الدراسة على:

١- جدول ترتيب البنوك الإسلامية في السودان من حيث أهميتها النسبية في القيام بالأنشطة الاجتماعية حسب المعايير الاجتماعية الموضوعية.

٢- دراسة المعايير الاجتماعية مقسمة إلي:

القسم الأول: الأنشطة الاجتماعية بذاتها.

القسم الثاني : الأنشطة الاجتماعية بتبعيتها.

**جدول ترتيب البنوك الإسلامية في السودان حسب أهميتها النسبية في القيام
بالأنشطة الاجتماعية وفق المعايير الاجتماعية الموضوعة**

البنك الإسلامي	الوزن النسبي للأنشطة اجتماعية بذاتها من ٥٥ درجة	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية يتبعيتها من ٤٥ درجة	المجموع من ١٠٠ درجة	الترتيب
بنك فيصل الإسلامي السوداني	٢٨	٢٩	٧٧	الأول
بنك التضامن الإسلامي السوداني	٢٢	٢٥	٥٨	الثاني
البنك الإسلامي السوداني	٢٨	٢٠	٤٨	الثالث
بنك التنمية التعاوني السوداني	١	٢٢	٢٤	الرابع
البنك الإسلامي لغرب السودان	٢	١١	٢٢	الخامس

ملاحظات على الجدول السابق:

- ١- الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بذاتها = ٥٥ درجة
 - وهي تخص كل من - نشاط الزكاة = ٤٠ =
 - نشاط القرض الحسن = ١٠ =
 - نشاط التبرعات = ٥ =
- ٢- الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية يتبعيتها = ٤٥ درجة
 - وهي تخص كل من - الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات = ٥ =
 - التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية = ٥ =
 - الاهتمام بالمعايير الاجتماعية = ١٠ =
 - تمويل الصناعات الصغيرة = ١٥ =
 - نشر الوعي الثقافي والمصرفي = ١٠ =
- ٣- المجموع الكلي = ١٠٠ درجة

٤- الترتيب في العمود الأخير للبنوك الإسلامية في السودان من حيث التزامها بمجموعة المعايير الاجتماعية التي وضعتها اللجنة الاجتماعية والتي سيتم تحليلها والوقوف على نتائجها فيما يلي :

القسم الأول: الأنشطة الاجتماعية بذاتها وتشتمل علي :

١/١: نشاط الزكاة ٤٠

٢/١: نشاط القرض الحسن ١٠

٣/١: التبرعات ٥

٥٥

١/١: نشاط الزكاة:

المعايير التنظيمية والإدارية لنشاط الزكاة :

أوضحت الدراسة الميدانية للبنوك الإسلامية في السودان أن المعايير الإدارية والتنظيمية لا تحظى بالاهتمام المناسب. ويوضح الجدول التالي عدد البنوك الإسلامية التي أبدت اهتماما بالجوانب الإدارية والتنظيمية ونسبتها إلى إجمالي البنوك الإسلامية في السودان محل الدراسة .

جدول يوضح أعداد البنوك الإسلامية التي تهتم بالجوانب الادارية والتنظيمية لنشاط الزكاة .
ونسبتها إلى إجمالي البنوك التي تم دراستها في السودان .

النسبة /	عدد البنوك	الجوانب الإدارية والتنظيمية لنشاط الزكاة
٨٠٪	٣	الإفصاح عنها في القانون الأساسي
٨٠٪	٤	الإفصاح عنها في التقارير السنوية
٤٠٪	٢	الإدارة أو القسم المسؤول عنها ومكانته التنظيمية
-	-	عدد الأفراد المسؤولين عنها وتخصصاتهم
-	-	عدد لجان أو هيئات الزكاة
٨٠٪	٣	نور الرقابة الشرعية

يتضح من الجدول السابق أن ٤٠٪ على الأقل من البنوك الإسلامية في السودان اهتمت بالجوانب التنظيمية والإدارية لنشاط الزكاة بينما لم يشر البنك الإسلامي لغرب السودان عن التزامه بأى من المعايير التنظيمية أو الإدارية لنشاط الزكاة ويظهر ذلك تفصيلا كما يلي:

١/١/١ - أن ٦٠٪ فقط من البنوك الإسلامية في السودان هي التي أفصحت عن قيامها بنشاط الزكاة في قانونها ونظامها الأساسي، وأن كان هذا الإفصاح في صورة عبارة مقتضية تشير إلى قبول البنك لأموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة وذلك في بنك التضامن الإسلامي السوداني وبنك فيصل الإسلامي السوداني والبنك الإسلامي السوداني.

٢/١/١ - أن ٨٠٪ من البنوك الإسلامية في السودان أفصحت عن قيامها بنشاط الزكاة، وإن كان ذلك بمجرد إشارة إلى رقم الزكاة المستحق في أحد التقارير أو أكثر كما في بنك التضامن الإسلامي السوداني وبنك التنمية التعاوني الإسلامي، بينما تمت الإشارة إلى وجود حساب للزكاة في البنك الإسلامي، أما بنك فيصل الإسلامي السوداني فيرد به دائما حساب لتوزيع الأرباح بين الزكاة المستحقة عن رأس المال والأرباح الصناعية.

٣/١/١ - أن ٢٠٪ فقط من البنوك الإسلامية في السودان ، وهما بنك التضامن الإسلامي السوداني وبنك فيصل الإسلامي السوداني خصصا قسما مسئولاً عن الاضطلاع بنشاط الزكاة وذلك من خلال لجنة الزكاة بالبنك.

٤/١/١ - لم تبين أى من البنوك الإسلامية في السودان عدد الأفراد المسؤولين عن نشاط الزكاة.

٥/١/١ - لم توضح الوثائق التي تم الاعتماد عليها في الدراسة عدد اللجان أو صناديق الزكاة.

٦/١/١ - أن ٦٠٪ من البنوك الإسلامية في السودان أوضحت دور الرقابة الشرعية في قيام البنك بنشاط الزكاة، وذلك بأنّها تقوم بتقدير قيمة الزكاة السنوية في بنك التضامن الإسلامي السوداني والإشراف التام على هذا النشاط والتكافل كما تفعل هيئة الرقابة الشرعية ببنك فيصل الإسلامي السوداني وذلك حتى صدور الأوامر بضرورة توريد مال الزكاة لديوان الزكاة والضرائب، بينما اقتنعت هيئة الرقابة الشرعية ببنك غرب السودان بأن على كل مساهم أن يتحمل مسئولية إخراج زكاته.

معايير موارد الزكاة :

١٧/١/١ : فئات المزمكين :

تراعى ٦٠٪ من البنوك الإسلامية فى السودان فئات المزمكين. إلا أن هذه الفئات تعتمد على أموال البنك فى بنك التضامن الإسلامى السودانى وفى البنك الإسلامى السودانى إلى جانب الأفراد والشركات، أما بنك فيصل الإسلامى فتتنوع فيه فئات المزمكين لتشمل:-

١ - أموال البنك.

٢ - أصحاب الحسابات الذين يقرضون البنك لإخراج زكاتهم.

٣ - المواطنين من غير المتعاملين مع البنك والذين يرغبون فى قيام البنك بتوزيعها.

٨/١/١ طرق تجميع موارد الزكاة :

يعتبر خصم الزكاة من المنبع الأسلوب الأساسى للبنك الإسلامى الوطنى وبنك التضامن الإسلامى السودانى وبنك فيصل الإسلامى السودانى الذى أضاف إلى ذلك:

١ - تكوين لجنة دائمة لتلقى زكوات المواطنين أو المودعين أو أصحاب الحسابات.

٢ - إنشاء قسم خاص لتجميع الزكاة من المواطنين وتعريفهم بجوانبها.

معايير مصارف الزكاة

٩/١/١ : فئات المستحقين للزكاة :

يتم توزيع الزكاة فى البنوك الإسلامية بالسودان التى تضطلع بهذا النشاط على مصارفها الشرعية من:

- الفقراء والمساكين.

- الغارمين.

- أبناء السبيل .

- فى سبيل الله .

إلا أنه منذ سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م يتم تحويل زكاة البنوك الإسلامية بالسودان إلى ديوان الزكاة والضرائب مما يفسر عدم وجود بيانات واضحة عن تفاصيل نشاط الزكاة فى هذه البنوك.

٢/١ نشاط القرض الحسن :

١/٢/١ : الإفصاح عنه في القانون الأساسي للبنك :

أوضحت الدراسة الميدانية أن ٤٠٪ منها فقط من البنوك الإسلامية في السودان هي التي أشارت إلى إعطاء القروض الحسنة وفقا للقواعد التي يقرها البنك «وذلك في بنك فيصل الإسلامي السوداني وبنك التضامن الإسلامي السوداني».

٢/٢/١ : الإفصاح عنها في التقارير السنوية :

تبين الدراسة الميدانية للبنوك الإسلامية في السودان أنه لا يوجد أى بيانات خاصة بنشاط القرض الحسن في تقاريرها السنوية، إلا في تقارير البنك الإسلامي السوداني الذي ذكر أنه يقدم قروضا حسنة لصغار المزارعين.

٣/٢/١ : المكانة التنظيمية للإدارة المسؤولة عن القرض الحسن :

تبين الدراسة الميدانية للبنوك الإسلامية في السودان أن نشاط القرض الحسن ليس له أى مكانة تنظيمية في هذه البنوك جميعها.

٤/٢/١ : مصادر تمويل القرض الحسن :

لم تبين الدراسة الميدانية للبنوك الإسلامية في السودان مصادر تمويل القرض الحسن بها إلا في البنك الإسلامي لغرب السودان الذي أشار أنها جزء من أموال البنك.

٥/٢/١ : عدد الأفراد المستفيدين من القروض الحسنة :

تبين الدراسة الميدانية للبنوك الإسلامية في السودان أن أعداد الأفراد المستفيدين من القروض الحسنة في البنك الإسلامي لغرب السودان هم الآتي:

- المساهمون ٥٪.

- العاملون بالبنك ٨٥٪.

- حالات الكوارث ٥٪.

- حالات أخرى ٥٪.

أما البنك الإسلامي السوداني فيقدم القروض الحسنة لصغار المزارعين الذين بلغ عددهم ٥٠ مقترضا سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م و٧٠ مقترضا سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م بمتوسط يتراوح بين ٥ آلاف و٦ آلاف جنيه للمقترض الواحد.

٦/٢/١ : سياسات الفرع عند منح القرض الحسن :

أظهرت الدراسة الميدانية للبنوك الإسلامية في السودان أن السياسة التي وضعها بنك التضامن الإسلامي السوداني للقرض الحسن والبنك الإسلامي لغرب السودان هي كالآتي :

١ - الضمانات المطلوبة :

(أ) ضمان عيني في حالة شراء عقار أو سيارة.

(ب) ضمان الوظيفة.

(ج) ضمان شخص.

٢ - الفترة الزمنية :

(أ) الفترة الزمنية لدراسة القرض الحسن وشروطه ومدى توافر الضمانات وإتمام الإجراءات تبلغ شهرين فاقلاً.

(ب) الفترة الزمنية التي يحددها البنك لسداد قيمة القرض الحسن هي .

- ٢٠ سنة في حالة شراء عقار .

- ٧ سنوات في حالة شراء سيارة .

- ٣ سنوات فلكثر.

(ج) في حالة عدم التزام العميل بالسداد في الموعد المحدد يقوم البنك بإخطاره بضرورة الالتزام واستعجاله في هذا الأمر ثم تتخذ الإجراءات القانونية من قبل المستشار القانوني للبنك.

٣ - المركز الرئيسي: هو السلطة المختصة لمنح القروض الحسنة، حيث تقدم الطلبات المقدمة إلى الفروع وتحول إلى المركز الرئيسي.

٣/١ التبرعات :

أوضحت الدراسة الميدانية أن ٦٠٪ من البنوك الإسلامية بالسودان تضطلع بنشاط التبرعات وهي بنك فيصل الإسلامي المصري وبنك التضامن الإسلامي السوداني والبنك الإسلامي السوداني.

١/٣/١ : مصادر التبرعات :

أظهر القانون الأساسي والتقارير السنوية لبنك فيصل الإسلامي السوداني أن مصادر التبرعات هي :

- من البنك ذاته.

- من الأفراد والهيئات.

أما في بنك التضامن الإسلامي السوداني فإن التبرعات تكون من البنك فقط. كما ذكر البنك الإسلامي السوداني أنه يقبل التبرعات والهبات.

٢/٣/١ : مجالات إنفاق التبرعات :

بينت الدراسة الميدانية للبنوك الإسلامية في السودان أن البنك الإسلامي السوداني يقوم باتفاق التبرعات وفق رغبة دافعيها، أما بنك التضامن الإسلامي السوداني فإنه يقوم بتحويل جزء من التبرعات إلى صندوق الاقتصاد القومي ويقوم بتوجيه الجزء الآخر منها إلى .

- المرضى والمعوقين

- الطلاب.

- الاتحادات والجمعيات.

- خلاوى القرآن الكريم.

- الطوارئ القومية.

أما بنك فيصل الإسلامي السوداني فإنه يقوم بتوجيه التبرعات إلى مجالات البر والإحسان والرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة والشباب والرياضة والتربية الروحية والأمن الوطني والمواطن والمبادرة القومية.

القسم الثاني : الأنشطة الاجتماعية بتبعيتها: وتشتمل على :

١/٢ الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات ٥

٢/٢ التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية ٥

٣/٢ الاهتمام بالمعايير الاجتماعية ١٠

٤/٢ تمويل الصناعات الصغيرة ١٥

٥/٢ نشر الوعي الثقافى والمصرفى ١٠

٤٥

١/٢ الاستثمار اأخلى من جملة الاستثمارات:

تشير جملة الاستثمارات إلى الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل من ناحية، كما تشير إلى إجمالى المراجحات والمشاركات والمضاربات والاستثمارات المباشرة والمتاجرة

وغيرها. ويتم حساب هذا المعيار على أساس أن :

$$\text{نسبة الاستثمار المحلي إلى جملة} = \frac{\text{الاستثمار المحلي} \times 100}{\text{جملة الاستثمارات}}$$

وكما كانت نسبة الاستثمارات المحلية أعلى كان ذلك مؤشرا ايجابيا في تشغيل أموال البنك.

وقد بينت الدراسة الميدانية أن ٦٠٪ من البنوك الإسلامية في السودان تقوم باستثمارات محلية بنسبة ١٠٠٪، ولايوجد ما يشير إلى قيامها باستثمارات خارج حدود البلاد، بينما لم يشر بنك فيصل الإسلامي السوداني إلى مدى محلية استثماراته.

أما بنك التضامن الإسلامي السوداني فإن استثماراته المحلية بلغت سنة ١٩٨٤م ٩٩,٤٪ واتجهت باقى استثماراته إلى المساهمة في رأس المال المصرف الإسلامي بلوكسمبرج.

وعلى ذلك فإن التوظيف المحلي هو الأساس بالنسبة لكل البنوك الإسلامية بالسودان، حيث لاتواجهها مشكلة توظيف العملات الأجنبية.

٢/٢ التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية :

يهتم هذا المعيار بدراسة مدى قيام البنوك الإسلامية في السودان بتوزيع استثماراتها بين عدة قطاعات بما يخدم قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. كلما كانت الاستثمارات تنسم بالتنوع والتقارب في نسب هذا التوزيع كلما كان ذلك أفضل، ويحظى بدرجة مقبولة علميا، أما إذا تم التركيز على قطاع واحد أو قطاعين فقط تقل بالتالى درجة القبول، إلا إذا كان هذا القطاع هو الزراعة أو الصناعة.

ومن خلال الدراسة الميدانية نتضح لنا السياسات التي تمارسها البنوك الإسلامية بالسودان في توجيه استثماراتها إلى القطاعات المختلفة كما هو مبين في الجدول التالي :

النسبة	عدد البنوك	درجة التنوع والتوازن بين القطاعات
٤٠٪	٢	درجة التنوع والتوازن بين القطاعات *
٢٠٪	١	التركيز على قطاع التجارة فقط **
٢٠٪	١	التركيز على قطاع التجارة والخدمات
٢٠٪	١	غير واضح في سياساته
١٠٠٪	٥	الاجمالي

* التوازن المقبول يشير إلى وجود استثمارات في عدة قطاعات منها الزراعة - الصناعة - الصادرات - التشييد - الحرف - النقل - الخدمات، وذلك في نسب متقاربة بين هذه القطاعات، وإن انخفض أو ارتفع بعضها نسبياً ولكنه في مجمله مقبول.

** يعتبر التركيز على التجارة فقط استثنائها بـ ٧٪ من جملة استثمارات البنك .

٣/٢ الاهتمام بالمعايير الاجتماعية :

يمكن الوصول إلى مدى اهتمام البنوك الإسلامية في السودان بالمعايير الاجتماعية من خلال العديد من المؤشرات الفرعية، من أهم المؤشرات التي اعتمدت عليها اللجنة في استجلاء هذه النقطة.

١ - الأهداف الاجتماعية ومدى توازنها مع الأهداف الاقتصادية التي تسعى البنوك الإسلامية لتحقيقها.

٢ - مدى ضرورة وأهمية المشروعات التي تمويلها البنوك الإسلامية وتنفيذها في عملياتها الاستثمارية.

٣ - أهم المعايير التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية بالسودان عند اتخاذها لقرار التمويل والاستثمار.

وقد اتضح من نتائج الدراسة الميدانية عن طريق الاستقصاء الذي ورد إلينا من بنكين فقط بالنسبة لهذه المؤشرات ما يلي:

١/٣/٢ - الأهداف الاجتماعية:

بدراسة إجابات البنكين في استمارة الاستقصاء الموجهة إليها لإظهار مدى أهمية الأهداف الاجتماعية بجانب الأهداف الاقتصادية تصل إلى النتيجة التالية:

الترتيب	مجموع نقاط الترتيب	الأهداف	الترتيب
الثالث	٤	١- المشاركة في خطة التنمية	١
السادس والأخير	٨	٢- توفير الحاجات الأساسية حسب سلم الأولويات الإسلامية	٢
الخامس	٦	٣- الحفاظ على ليرة نمو المصرف	٣
الأول	٢	٤- تحقيق أقصى ربح للمودعين	٤
الرابع	٥	٥- تحقيق أقصى ربح للمساهمين	٥
الثاني	٣	٦- تحقيق للمنافع الاجتماعية	٦

يتضح من الجدول السابق النقاط التالية:

(أ) ان العمود الأول يشير إلى مسلسل الأهداف من ١ - ٦ وأن الأرقام (٣ - ٤ - ٥) تشير إلى الأهداف الاقتصادية أما الأرقام (١ - ٢ - ٦) فتشير إلى الأهداف الاجتماعية.

(ب) تظهر أهمية ترتيب الأهداف كلما كان رقمها هو الأصغر، الان ما طلب من المستقصين هو أن يتم ترتيب الأهداف الاجتماعية والاقتصادية بوضع رقم (١) للأهم ثم رقم (٢) للتالى فى الأهمية وهكذا حتى رقم (٦) لأقل الأهداف أهمية.

(ج) مما سبق يمكن الوصول إلى مجموع الأهداف الاقتصادية وكذلك مجموع الأهداف الاجتماعية على النحو المبين فى الجدول التالى

الأهداف	أرقام الأهداف الفرعية	المجموع	الترتيب
الاجتماعية	٨ + ٢ + ٢	١٢	الأول
الاقتصادية	٤ + ٦ + ٥	١٥	الثاني

يتضح من ذلك أن الأهداف الاجتماعية لها الأولوية بالنسبة للبنوك الإسلامية فى السودان. وأن كان الفارق بينها وبين الأهداف الاقتصادية ليس كبيراً.

٢/٣/٢ - مدى أهمية المشروعات التى تمويلها البنوك الإسلامية :

بين السؤال رقم (١٨) باستمارة الاستقصاء مدى أهمية وضرورة المشروعات التى يختارها البنك الإسلامى، والتى تشير إلى ميله للنواحى الاجتماعية أو النواحى الاقتصادية إلا أنه لم توجد سوى إجابة واحدة على هذا السؤال فى استمارة استقصاء بنك التضامن الإسلامى السودانى.

وقد بينت الاجابات أن البنك يختار دائماً تمويل المشروعات ذات الأهداف الاجتماعية على حساب المشروعات ذات الأهداف الاقتصادية بون وجود بعد اجتماعى لها. إلا أنه من العسير تعميم هذه النتيجة على كل البنوك الإسلامية بالسودان، وإن كان اتجاه هذه البنوك إلى الاهتمام بالنواحى الاجتماعية يبدو واضحاً.

٣/٣/٢ - أهم المعايير التى تعتمد عليها البنوك الإسلامية عند اتخاذها لقرار التمويل والاستثمار: أوضحت نتائج السؤال رقم (١٩) باستمارة استقصاء كل من

البنك الإسلامي لغرب السودانى وبنك التضامن الإسلامى السودانى أن المعايير التى تعتمد عليها عند تمويلها للمشروعات الاستثمارية كانت على النحو التالى :

جدول يوضح أهم المعايير التى تعتمد عليها البنوك الإسلامية فى السودان عند تمويلها للمشروعات الاستثمارية

المعايير	الترتيب
الربحية العالية	السادس
انخفاض المخاطرة	الرابع
الضمانات الكافية	السابع
متانة المركز المالى للمول	الثامن
سرعة استرداد الأموال	الخامس
سمعة طالب التمويل وخبرته	التاسع
حاجة المجتمع لنوع المنتجات	الثاني
مسايرة خطة التنمية للدولة	الثاني

يتضح من الجدول السابق أن الجوانب الاجتماعية تسيطر على فكر المسئولين عند اختيار المشروعات الاستثمارية، حيث اشتركت المعايير الاجتماعية فى أنها المعايير الأهم وذات الأولوية وهي:

- مسايرة خطة التنمية للدولة.
- حاجة المجتمع لنوع المنتجات.
- خدمة البيئة المحلية.
- أما المعايير المادية فقد جاءت فى ذيل القائمة وهي:
- الضمانات الكافية.
- متانة المركز المالى للممول.
- سمعة طالب التمويل وخبرته.

وإذا كانت هذه هي نتيجة إجابة بنكين على السؤال رقم (١٩) من استمارة الاستقصاء إلا أننا يمكن أن نعزدها بنتائج دراسة نشاط البنوك الإسلامية في السودان الواردة في التقارير المعدة عنها، حيث بينت أن الاهتمام بالمعايير الاجتماعية هو الصفة الغالبة لهذه البنوك. ومن ذلك:

- الاهتمام بالتنمية الريفية بأنواعها.
- تسخير رأس المال الخاص لخدمة القطاع التعاوني .
- الاهتمام بتحقيق المنفعة الاجتماعية.
- القيام بمشروعات اجتماعية أساسا مثل: مشروع الإسكان لصالح المغتربين .
- المساهمة في تطوير وتنمية المجتمع.
- توفير الاحتياجات الملحة.

٤/٢ تمويل الصناعات الصغيرة :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية للبنوك الإسلامية في السودان أن الاهتمام بتمويل الصناعات الصغيرة كان على النحو المبين في الجدول التالي :

النسبة	العدد	درجة الاهتمام
٦٠	٣	بنوك تهتم بتمويل الصناعات الصغيرة
٤٠	٢	بنوك لا تهتم بتمويل الصناعات الصغيرة
١٠٠٪	٥	الإجمالي

من الجدول السابق يتضح الاهتمام النسبي من البنوك الإسلامية في السودان بتمويل الصناعات الصغيرة في صورة مشروعات الأسر المنتجة وصغار الحرفيين والزراع .

٥/٢ نشر الوعي الثقافي والمصرفي :

يعتبر نشر الوعي الثقافي والمصرفي الإسلامي من بين الأنشطة الاجتماعية بالغة الأهمية في ارساء قواعد التعامل المصرفي الإسلامي، وإيجاد المناخ الإسلامي السليم لعمل البنوك الإسلامية خاصة في مراحلها الأولى .

لقد تحدد لقياس هذا الجانب مؤشران على جانب كبير من الأهمية هما:

١ - الوعي الثقافي والدور الإعلامي .

٢ - تعدد الحسابات وخاصة الدنيا .

لم يتم الحصول على استجابات من البنوك حول المؤشر الثاني مع أنه كان يمثل السؤال رقم (٢٢) بقائمة الاستقصاء إلا بالنسبة لبنك التضامن الإسلامي السوداني الذي ذكر عدد الحسابات فون الإشارة إلى حدها الأدنى .

أما فيما يتعلق بمدى تحقيق الوعي الثقافي والدور الإعلامي فقد كانت نتائج الدراسة الميدانية لمجالات وأنشطة الوعي الثقافي والديني والمصرفي كما يوضحها الجدول التالي :

جدول يوضح أهمية أنشطة الزاء الوعي الثقافي والمصرفي والديني
التي تمارسها البنوك الإسلامية في السودان

الأنشطة	الترتيب
- إقامة مؤتمرات وندوات.	الأول
- بحوث تطوير الخدمات المصرفية.	الثالث
- نشر الكتب الدينية والثقافية.	الثاني
- ارسال بعثات أو استضافتها من الطلبة علي نفقة البنك.	الرابع

بالإضافة إلى ذلك كان لكل بنك نشاط اضافي في مجال نشر الوعي الثقافي المصرفي كمايلي :

- بنك التنمية التعاوني الإسلامي يصدر نشرة ربع سنوية توزع على المواطنين والمؤسسات ذات الصلة بالبنك.

- بنك فيصل الإسلامي السوداني يصدر العديد من النشرات والدوريات الأسبوعية والربع سنوية والتقارير الهامة.

- بنك التضامن الإسلامي السوداني يصدر مجلة المقتصد كما يزود الباحثين بالنشرات والبيانات بالإضافة إلى إنه يسهم في المشاريع الثقافية الإعلامية (المسلسلات الإسلامية الهادفة).

- البنك الإسلامي لغرب السودان يتبع سياسات للتدريب الداخلي والخارجي .

ثانياً: نتائج تقوم النشاط الاجتماعي للبنوك الإسلامية في السودان :

أولاً: فيما يتعلق بنشاط الزكاة:

أصدرت حكومة السودان سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٤م قانوناً بتحويل البنوك أموال الزكاة إلى ديوان الزكاة والضرائب وقد كان لهذا القانون أثره البعيد في مدى قيام البنوك الإسلامية في السودان بنشاط الزكاة.

وقد لوحظ على نشاط الزكاة من خلال النتائج العامة مايلي:-

١ - لم يتم إفصاح البنوك الإسلامية في السودان التي تقوم بنشاط الزكاة (٦٠٪) من إجمالي البنوك) سوى بعبارة مقتضبة تشير إلى قبول البنك لأموال الزكاة وتوجيهها في مصارفها الشرعية المحددة.

٢ - افصاح البنوك الإسلامية عن نشاط الزكاة في تقاريرها السنوية كان مجرد إشارة إلى رقم الزكاة المستحقة.

٣ - لهيئة الرقابة الشرعية دورها في مراقبة ومتابعة نشاط الزكاة في البنوك الإسلامية بالسودان القائمة به وذلك حتى صدور الأوامر بتوريد مال الزكاة لديوان الزكاة والضرائب.

٤ - تتمثل أهم فئات المزكين في :

(أ) أموال البنك.

(ب) المودعين وأصحاب الحسابات.

(ج) المواطنين من غير المتعاملين مع البنك.

٥ - اتضح من نتائج الدراسة أن الأسلوب الأساسي لتجميع موارد الزكاة هو:

- الخصم من المنبع.

ذلك بالإضافة إلى:

- تكوين لجنة دائمة لتلقي زكوات المواطنين والمودعين وأصحاب الحسابات.

- إنشاء قسم خاص لتجميع الزكاة من المواطنين.

٦ - الفئات المستحقة للزكاة هي المصارف الشرعية وتتمثل في:

(أ) الفقراء والمساكين.

(ب) الغارمين.

(ج) أبناء السبيل.

(د) في سبيل الله.

ثانياً: فيما يتعلق بنشاط القرض الحسن :

١ - أظهرت نتائج الدراسة أن نشاط القرض الحسن لا يحظى باهتمام سوى (٢٠٪) من البنوك الإسلامية في السودان سواء في قوانينها الأساسية أو في تقاريرها السنوية.

٢ - تتمثل مصادر القرض الحسن أساساً في:

- جزء من أموال البنك.

٣ - بيان الأفراد المستفيدين من القروض الحسنة ومتوسط استفادتهم وهم:

- المساهمون .

- العاملون بالبنك .

- حالات الكوارث.

- صغار المزارعين.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن متوسط نصيب المقرض من صغار المزارعين يتراوح بين ٥ آلاف و ٦ آلاف جنيه سوداني .

٤ - من بين الإجراءات والسياسات المتبعة عند منح القروض الحسنة أوضحت الدراسة مايلي :

(أ) فترة دراسة القرض وشروط تقديمه تستغرق شهرين فأقل.

(ب) فترة سداد قيمة القرض تتراوح بين ٣ سنوات و ٢٠ سنة.

(ج) الضمانات المطلوبة تتراوح بين ضمان الوظيفة والضمان العيني والضمان الشخصي .

(د) تحول طلبات منح القروض الحسنة إلى المركز الرئيسي الذي يمثل السلطة المختصة بمنح هذه القروض.

ثالثاً: فيما يتعلق بالتبرعات:

١ - مصادر التبرعات:

(أ) البنك نفسه.

(ب) الأفراد والهيئات.

٢ - مجالات اتفاق التبرعات:

(أ) المرضى والمعوقون.

(ب) الطلاب.

(ج) الاتحادات والجمعيات.

(د) خلاوى القرآن الكريم.

(هـ) الطوارئ القومية.

رابعاً: الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات :

تبين من نتائج الدراسة أن التوظيف المحلي للاستثمارات هو المجال الأساسي لكل البنوك الإسلامية بالسودان، وأن أي استثمارات خارجية تكون بنسب ضئيلة ولهدف محدد غير متكرر.

خامساً: التوازن في تمويل المشروعات :

تبين نتائج الدراسة أن ٤٠٪ من البنوك الإسلامية بالسودان تحتفظ بنسبة مقبولة من التوازن والتنوع فيما بين محفظة الاستثمارات في القطاعات المختلفة كالزراعة والصناعة والصادرات والتشييد والحرف والنقل والخدمات.

وقد أشار ٢٠٪ من البنوك الإسلامية بالسودان أن قطاع التجارة يستأثر على ٧٥٪ من جملة استثماراته بينما يركز ٢٠٪ على كل من قطاع التجارة والخدمات.

سادساً : الاهتمام بالمعايير الاجتماعية:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن درجة اهتمام البنوك الإسلامية بالسودان بمراعاتها للمعايير الاجتماعية سواء عند وضع وصياغة أهدافها أو عند التمويل والاستثمار كانت على النحو التالي :

١ - اتضح أن الأهداف الاجتماعية كان لها الأولوية حيث كان ترتيب الأهداف كالآتي:

(أ) المشاركة في خطة التنمية.

(ب) توفير الحاجات الأساسية حسب سلم الأولويات الإسلامية.

(ج) الحفاظ على درجة نمو المصرف.

(د) تحقيق أقصى ربح للمودعين.

٢ - اتضح أن المعايير الاجتماعية كان لها الأولوية حيث كان ترتيب المعايير كالآتي:-

(أ) حاجة المجتمع لنوع الخدمات.

(ب) مسايرة خطة التنمية للدولة.

(ج) خدمة البيئة المحلية.

(د) الربحية العالية.

(هـ) الضمانات الكافية.

(و) متانة المركز المالي للممول.

سابعاً: تمويل الصناعات الصغيرة:

أوضحت نتائج الدراسة أن ٦٠٪ من البنوك الإسلامية بالسودان هي التي تهتم بتمويل الصناعات الصغيرة في صورة مشروعات الأسر المنتجة وصغار الحرفيين والزراع.

ثامناً: نشر الوعي الثقافي والمصرفي :

اتضح من نتائج الدراسة أن أهم الأنشطة التي تمارسها البنوك الإسلامية بالسودان لنشر الوعي الثقافي والمصرفي تتمثل فيما يلي بالترتيب الذي أظهرته نتائج الاستقصاء:

- (أ) إقامة مؤتمرات وندوات.
- (ب) نشر الكتب الدينية والثقافية.
- (ج) بحوث تطوير الخدمات المصرفية.
- (د) ارسال البعثات من الطلبة أو استضافتها على نفقة البنك.

القسم الرابع

التقارير الجزئية والتقارير العام لتقويم الدور الاجتماعي للبنوك
الاسلامية في منطقة الخليج

القسم الرابع

التقارير الجزئية والتقارير العام لتقرير الدرر الاجتماعي للبنوك الإسلامية في منطقة الخليج

أولاً: تقرير النشاط الاجتماعي للبنوك الإسلامية في منطقة الخليج :

يشتمل هذا التقرير على نشاط عشرة بنوك بمنطقة الخليج هي :

- ١ - بنك البركة الإسلامي للاستثمار - البحرين .
- ٢ - بنك البحرين الإسلامي .
- ٣ - بنك قطر الإسلامي .
- ٤ - بنك دبي الإسلامي .
- ٥ - بنك فيصل الإسلامي - البحرين.
- ٦ - الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي .
- ٧ - شركة البركة للاستثمار.
- ٨ - شركة الراجحي المصرفية - السعودية.
- ٩ - بيت التمويل الكويتي .
- ١٠ - البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار * .

وقد اعتمد تقديم الدور الاجتماعى لهذه البنوك الإسلامية على:

(أ) الدراسة المكتبية والوثائقية: أى الاطلاع على النظام الأساسى - عقد التأسيس - تقارير مجالس الإدارة المعروضة على الجمعية العمومية للمساهمين - النشرات الدورية - أى مستندات أخرى .

(ب) الدراسة الميدانية: وقد أقتصرت على إجابة البنوك الستة الأولى على استمارة الاستقصاء. أما البنوك الأربع الأخيرة فلم يتوافر لها هذا المصدر التقييمي. ذلك فضلاً عن تعذر الدكتوراة/ كوثر الأبجي الحصول عليها.

وتشتمل الدراسة على :

* تم ضم البنك الإسلامي الأردني إلى مجموعة البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج لأنه بنك وحيد في منطقتة ولأن الخليج منطقة هي أقرب المناطق الجغرافية له تعميماً لفائدة تحليل النتائج الخاصة بالنشاط الاجتماعى للبنوك الإسلامية .

١ - جدول ترتيب البنوك الإسلامية في منطقة الخليج من حيث أهميتها في القيام بالأنشطة الاجتماعية حسب المعايير الاجتماعية الموضوعة.

٢ - دراسة المعايير مقسمة إلى :

* القسم الأول: الأنشطة الاجتماعية بذاتها.

* القسم الثاني: الأنشطة الاجتماعية بتبعيةها.

جدول ترتيب البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج من حيث أهميتها النسبية في القيام بالأنشطة الاجتماعية حسب المعايير الاجتماعية الموضوعة

البنك	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية بذاتها ٥٥ درجة	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية بتبعيةها ٤٥ درجة	المجموع ١٠٠ درجة	الترتيب
بنك البحرين الإسلامي	٢٣	٢٤	٤٧	الأول
بنك دبي الإسلامي	٢٣,٥	١٢	٤٥,٥	الثاني
بنك قطر الإسلامي	١٥	٢٠,٥	٣٥,٥	الثالث
بنك فيصل الإسلامي البحرين	١٣	١٤	٢٧	الرابع
البنك الإسلامي الأردني	١٣	٩	٢٢	الخامس
للتحويل والاستثمار	١٣			
بيت التمويل الكويتي *	٦	١٤	٢٠	السادس
بنك البركة الإسلامي للاستثمار **	٦	١٣	١٩	السابع
شركة الراجحي		٧	١٢	الثامن
المصرفية للاستثمار	٥,٥			
شركة البركة للاستثمار	صفر	١١	١١	التاسع
الشركة الإسلامية		٣,٥	٧	العاشر
للاستثمار الخليجي	٣,٥			

* اقتصرت هيئة الرقابة الشرعية ببيت التمويل الكويتي أن الزكاة تفرض على الشخص الطبيعي وليس على الشخص المعنوي .

** اقتصرت الرقابة الشرعية ببنوك البركة أن الزكاة لا تفرض على أموال البنك.

ملاحظات على الجدول السابق

- ١- الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بذاتها = ٥٥ درجة
وهي تخص كل من - نشاط الزكاة = ٤٠
- نشاط القرض الحسن = ١٠
- نشاط التبرعات = ٥
- ٢- الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بتبعيتها = ٤٥ درجة
وهي تخص كل من - الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات = ٥
- التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية = ٥
- الاهتمام بالمعايير الاجتماعية = ١٠
- تمويل الصناعات الصغيرة = ١٥
- نشر الوعي الثقافى والمصرفى = ١٠
- ٣- المجموع الكلى = ١٠٠ درجة .
- ٤- الترتيب فى العمود الأخير للبنوك الإسلامية فى مصر من حيث التزامها بمجموعة المعايير الاجتماعية التى وضعتها اللجنة الاجتماعية والتى سيتم تحليلها والوقوف على نتائجها فيما يلي:

القسم الأول : الأنشطة الاجتماعية بذاتها : وتشتمل على :

١/٨ : الزكاة	٤٠
٢/٨ : القرض الحسن	١٠
٣/٨ : التبرعات	٥
	<hr/>
	٥٥

١/٨ : نشاط الزكاة :

المعايير التنظيمية والإدارية لنشاط الزكاة :

أوضحت الدراسة الميدانية التى أجريت على البنوك الإسلامية العاملة فى منطقة الخليج أن الجوانب الإدارية والتنظيمية لنشاط الزكاة لا تحظى إلا باهتمام قليل من قبل تلك البنوك. ويوضح الجدول التالى ذلك :

جدول يوضح اعداد البنوك الاسلامية في منطقة الخليج ومدى اهتمامها
بالجوانب الادارية والتنظيمية لنشاط الزكاة ونسبتها إلى إجمالي البنوك محل الدراسة

نسبة (%)	عدد البنوك	الجوانب الادارية والتنظيمية لنشاط الزكاة
٢٠	٢	الافصاح عنها في القانون الاساسى
٣٠	٣	الافصاح عنها في التقارير السنوية
٥٠	٥	الادارة أو القسم المسئول عنها ومكانته التنظيمية
٤٠	٤	عدد الافراد المسئولين عنها وتخصصهم
-	-	عدد لجان أو صناديق الزكاة
٥٠	٥	نور الرقابة الشرعية

ويتضح من هذا الجدول النقاط التالية :

١/١/٩: أن ٢٠٪ فقط من البنوك الاسلامية هي التي أفصحت صراحة عن قيامها بنشاط الزكاة في قانونها الاساسى وهما بنك دبي الاسلامى والبنك الاسلامى الأردنى للتمويل والاستثمار.

٢/١/٩: أن ٣٠٪ فقط من البنوك الاسلامية هي التي يظهر نشاط الزكاة صراحة في تقاريرها السنوية وهى البنكان السابقان بالاضافة إلى شركة الراجحي المصرفية.

٣/١/٩: أن ٥٠٪ من البنوك محل الدراسة تخصص ادارة أو قسم ذا مكانة تنظيمية مناسبة للقيام بمهام وأنشطة الزكاة، فى حين أن الـ ٥٠٪ الأخرى منها لا تتوافر فيه مثل هذه المكانة التنظيمية وذلك لعدم قيام نشاط الزكاة فيه على الاطلاق وانما يترك للمساهمين القيام بتأدية زكاة أموالهم عما يملكون من رأس مال البنك واحتياجاته بما تمثله الأسهم من قيمة مالية.

٤/١/٩: أن ٤٠٪ من البنوك محل الدراسة توظف العدد المناسب من الأفراد المسئولين عن نشاط الزكاة بالتخصصات المقبولة إلى حد كبير سواء فى التجارة أو الشريعة أو الاقتصاد أو القانون والمحاسبة أو الادارة وذلك بينما لم تكلف ٦٠٪ من البنوك مسئولين عن القيام بهذا النشاط لعدم قيامها به أصلاً .

٥/١/١: لا توجد في كل البنوك الإسلامية محل الدراسة بمنطقة الخليج أى لجان أو صناديق للزكاة ، ونرجع أن ذلك الوضع يرجع إلى ضيق المساحة الجغرافية للدول التى تعمل فيها هذه البنوك الإسلامية مما لا يستدعى وجود فروع أو صناديق خارج المقر الرئيسى للبنك.

٦/١/١: أظهرت ٥٠٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة ان الرقابة الشرعية بورها الواضح فى تنظيم نشاط الزكاة ومتابعة اجراءاتها مما يصيغها بالصيغة الشرعية فى حين أن النصف الباقي لم يظهر فيها دور للرقابة الشرعية لعدم قيامها بنشاط الزكاة بها.

معايير موارد الزكاة :

٧/١/١: فئات المزمكين :

يمثل المساهمون النسبة الكبرى بالنسبة لـ ٦٠٪ من البنوك محل الدراسة. أما المتعاملون من الأفراد والشركات والأطراف غير المتعاملة مع المصرف فتتمثل مصدرا هاما لتمويل نشاط الزكاة فى ٥٠٪ من البنوك محل الدراسة. أما الأطراف الأخرى فانها تمثل المصدر الرئيسى لـ ٥٠٪ من البنوك محل الدراسة.

٨/١/١ : طرق تجميع موارد الزكاة :

لا يقوم سوى ٣٠٪ من البنوك محل الدراسة بتحصيل زكاة المساهمين من المنبع وهو بنك دىبى الاسلامي. بينما يعتمد ٦٠٪ من هذه البنوك على تقدم الأفراد بزكاتهم إلى مقر البنك.

ويعتمد ٥٠٪ من البنوك على طرق أخرى ذكر منها فى بنك قطر الدولى الاسلامى قيام شركة واحدة فقط من الشركات التى يساهم المصرف فى رأسمالها بتقديم زكاتها إلى هذا المصرف. بينما يقدم البنك الاسلامى الأردنى للتمويل والاستثمار جزء من ٥٠٪ من أرباح البنك.

ويتضح من ذلك عدم اهتمام البنوك التى تقوم بنشاط الزكاة بتنوع طرق تجميع موارد الزكاة بصورة كبيرة.

معايير مصارف الزكاة:

٩/١/١ : فئات المستحقين للزكاة :

تشارك ٥٠٪ من البنوك الإسلامية القائمة بنشاط الزكاة

فى توزيع زكاتها على المصارف الشرعية المستحقة وهى :

- | | |
|--------------------------------|---------------------------------|
| ١ - الفقراء | ٢ - المساكين |
| ٣ - المؤلفة قلوبهم | ٤ - الغارمين |
| ٥ - فى سبيل الله | ٦ - المرضى |
| ٧ - العجزة | ٨ - العيال الكثيرة |
| ٩ - المؤسسات الخيرية الاسلامية | ١٠ - المدارس والمعاهد الاسلامية |

١٠/١/١ : اسلوب تحديد المستحق للزكاة :

تعتمد ٢٠٪ من البنوك الاسلامية محل الدراسة على أكثر من اسلوب فى تحديد المستحق للزكاة ومنها

- وفق معايير ثابتة متفق عليها .
 - لجان وأفراد تتولى الزيارات الميدانية للتعرف على المستحق .
 - ترشيحات فى بعض المساهمين أو المتعاملين .
 - تقديم المستحق بنفسه للمصرف ودراسة الحالة .
- بينما اعتمد ١٠٪ من البنوك محل الدراسة وهو بنك قطر الدولى الاسلامى على اسلوب وحيد هو التزكية من أحد كبار أئمة المساجد .

١١/١/١ : نسبة المنفق من موارد الزكاة :

يقوم ١٠٪ من البنوك الاسلامية بانفاق ١٠٠٪ من موارد الزكاة ويزيد عليها وهو بنك دىبى الاسلامى .

لم تشر ٩٠٪ من البنوك عن نسبة المنفق من موارد الزكاة .

١٢/١/١ : تنوع أنشطة الزكاة ومعدل نمو مصارف الزكاة :

لا توجد أشارت إلى هذين البندين .

٢/١ : القرض الحسن :

١/٢/١ : الافصاح عنه فى قانون تأسيس البنك :

أوضحت الدراسة أن ٢٠٪ فقط من البنوك الاسلامية التى تم دراستها هى التى أفصحت فى قانونها الاشارة إلى قيامها بنشاط القرض الحسن وهما بنك دىبى الاسلامى والبنك الاسلامى الأردنى للتمويل والاستثمار . بينما لم تشر ٨٠٪ من البنوك محل الدراسة التى قيامها بهذا النشاط .

٢/٢/١ : الإفصاح عنه في التقارير السنوية :

لم يتم الإشارة إلى نشاط القرض الحسن للبنوك الإسلامية محل الدراسة في تقاريرها السنوية إلا من خلال عبارة «أن البنك يقوم بتقديم القروض الحسنة الانتاجية طبقا للمعايير التي يحددها مجلس ادارة البنك».

٣/٢/١ : المكانة التنظيمية :

أسندت ٥٠٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة مسئولية نشاط القرض الحسن إلى :

- لجنة تعقد بصفة استثنائية .
- شخص بجانب أعماله الأخرى.
- ادارات أخرى بالبنك : قسم الائتمان والتسويق - ادارة مالية أو ادارة قانونية - ادارة عليا بالبنك.

٤/٢/١ : مصادر تمويل القرض الحسن :

يشارك ٦٠٪ من البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج في تمويل نشاط القرض الحسن من جزء من أموال المصرف.
كما أن ٢٠٪ من البنوك محل الدراسة تعتمد أيضا على التبرعات من أهل الخير.

٥/٢/١ : عدد الأفراد المستفيدين من القرض الحسن :

تراوحت أعداد المستفيدين من القروض الحسنة بين ٦٩٢ حالة و ٦٤٣ حالة و ٥٨ حالة و ٢٠ حالة وحالة واحدة، بينما لم تتوافر بيانات عن اعداد المستفيدين في ٥٠٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة.

٦/٢/١ : سياسات البنك عند منح القرض الحسن :

أظهرت الدراسة الميدانية أن منح القرض الحسن من ٧٠٪ في البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج والتي تضطلع بهذا النشاط يكون لحالات :

- الزواج.
- ترميم المساكن.
- العلاج.
- التعليم.

- الكرارث والأمراض والطوارئ.

- للمتعاملين مع المصرف.

- للعاملين بالمصرف.

وقد كانت السياسات التي وضعتها هذه البنوك لنشاط القرض الحسن كما يلي :

١ - لتحديد المستحق للقرض الحسن تعتمد ٢٠٪ من البنوك على الأوراق المقدمة من طالب القرض الحسن. بينما يعتمد ١٠٪ منها على تزكية شخص ما للحالة المعروضة ويحدد بنك البحرين الاسلامي مبالغ مقطوعة لكل نوع من أنواع القروض الحسنة.

٢ - الفترة الزمنية

أ - الفترة الزمنية اللازمة لدراسة القرض الحسن وشروطه ومدى توافر الضمانات واتمام الاجراءات تبلغ شهرين فأقل.

ب - الفترة الزمنية التي يحددها البنك لسداد قيمة القرض تتراوح بين :

- عشرة شهور إلى سنة بالنسبة لبنك دبي الاسلامي.

- ستة شهور بالنسبة لبنك البركة الاسلامي للاستثمار.

- عشرة شهور إلى سنة بالنسبة لبنك دبي الاسلامي.

- ستة شهور بالنسبة لشركة الراجحي المصرفية.

- من سنة إلى سنتين بالنسبة لبنك البحرين الاسلامي.

ج - بالنسبة لسياسة المصرف في حالة عدم التزام العميل بالسداد في الموعد المحدد فان ٤٠٪ من البنوك محل الدراسة تقوم بدراسة الحالة المستعصية ثم تقوم بالخصم في الكفيل بعد أمهاله مدة قصيرة أو على الفور.

٣ - الضمانات المطلوبة.

أ - ضمان شخص يتمثل في الرواتب المحمولة إلى البنوك.

ب - ضمان الوظيفة عامة يطلب إلى جانب الضمان الشخصي .

ج - ضمان عيني .

٤ - أما بالنسبة لدور الفروع في القيام بنشاط القرض الحسن فإن البنوك الاسلامية بمنطقة الخليج ليس لها فروع مما يجعل القيام بهذا النشاط يقع أساسا على عاتق المركز الرئيسي .

التبرعات :

لا يقوم بنشاط التبرعات سوى ٢٠٪ فقط من البنوك الاسلامية بمنطقة الخليج هما
بنك البحرين الاسلامى والبنك الاسلامى الاردنى للتمويل والاستثمار.
ويقومان بجميع التبرعات من الأفراد الطبيعيين من رجال الأعمال، كما يقومان
بانفاقها فى مجالات متعددة :

- وفق شروط المتبرعين - التعليم

- الزواج - العلاج

- ترميم المساكن

القسم الثانى الأنشطة الاجتماعية بتبعيتها :

وتشمل على :

١/٢ : الاستثمار المحلى من جملة الاستثمارات ٥

٢/٢ : التوازن فى تمويل القطاعات الاقتصادية ٥

٣/٢ : الاهتمام بالمعايير الاجتماعية ١٠

٤/٢ : تمويل الصناعات الصغيرة ١٥

٥/٢ : نشر الوعى الثقافى والمصرفى ١٠

٤٥

١/٢ : الاستثمار اقليمى من جملة الاستثمارات :

تشير جملة الاستثمارات إلى الاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل من ناحية،
كما تشير إلى اجمالى المشاركات والمزايدات والمضاربات والاستثمارات المباشرة
والتجارة وغيرها. ويتم حساب هذا المعيار على أساس أن :

$$\text{نسبة الاستثمار إلى اجمالى الاستثمارات} = \frac{\text{الاستثمار المحلى} \times ١٠٠}{\text{جملة الاستثمارات}}$$

وكما كانت نسبة الاستثمارات المحلية أعلى كان ذلك مؤشراً إيجابياً فى تشغيل
أموال البنك، بمراعاة عنصر هام يجب أخذه فى الاعتبار، وذلك فيما يتعلق بمدى توافر
عملات أجنبية لا يستوعبها السوق المحلى ومن ثم يتحتم توظيفها فى السوق
الخارجى .

ومن نتائج الدراسة الميدانية اتضح أن ٢٠٪ من البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج يبلغ فيها الاستثمار المحلي ١٠٠٪ وهما بيت التمويل الكويتي وبنك قطر الإسلامي إلا أنها تتجه للتناقص في البنك الأول.

وتتراوح هذه النسبة بين ٩٠٪ و ٨٥٪ في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار وتجه إلى الانخفاض من ٨٤,٥٪ تقريباً حتى تصل إلى ٢٦٪ سنة ١٩٨٨ في بنك دبي الإسلامي.

ويصفة عامة نلاحظ اتجاه هذه النسبة إلى التناقص في كل بنوك الخليج التي توافرت بيانات فيها عن نسبة الاستثمارات المحلي إلى جملة الاستثمارات.

٢/٢ : التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية :

يهتم هذا المعيار بدراسة مدى قيام البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج بتنويع استثماراتها في عدة قطاعات بما يخدم قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدولة. وكلما كانت الاستثمارات تتسم بالتنوع كلما كان ذلك أفضل ويحظى بدرجة مقبولة علمياً.

ومن خلال الدراسة الميدانية اتضح أن البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج تمارس سياسات متقاربة في توجيه استثماراتها إلى القطاعات المختلفة كما هو مبين في الجدول التالي :

نسبة %	عدد البنوك	درجة التنوع والتوازن بين القطاعات
٢٠٪	٢	تنوع وتوازن مقبول بين عدة قطاعات *
٢٠٪	٢	التركيز على قطاعي التجارة والعقار
٨٠٪	٦	التركيز على قطاع واحد غير واسع في سياساته
١٠٠٪	١٠	الاجمالي

* التوازن المقبول يشير إلى وجود استثمارات في عدة قطاعات منها التجارة والصناعة والزراعة والخدمات مع التقارب في نسب الاستثمار بين هذه القطاعات وأن انخفض أو ارتفع بعضها نسبياً ولكنه في جملة مقبول .

ويلاحظ هنا أهمية قطاع التشييد والعقار والتجارة مع انخفاض أهمية قطاع الزراعة ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة لمنطقة الخليج حيث تزدهر التجارة والتشييد بينما لا يوجد مجال كبير للزراعة.

٣/٢ : الاهتمام بالمعايير الاجتماعية :

يمكن الوصول إلى مدى اهتمام البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج بالمعايير الاجتماعية من خلال العديد من المؤشرات الفرعية، من أهم هذه المؤشرات التي اعتمدت عليها اللجنة.

١ - الأهداف الاجتماعية ومدى توافرها مع الأهداف الاقتصادية التي تسعى الفروع الإسلامية لتحقيقها.

٢ - مدى ضرورة وأهمية المشروعات التي تمويلها البنوك الإسلامية وتنفيذها في عملياتها الاستثمارية.

٣ - أهم المعايير التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية عند اتخاذها لقرار التمويل والاستثمار.

وقد اتضح من نتائج الدراسة الميدانية عن طريق الاستقصاء بالنسبة لهذه المؤشرات ما يلي :

١ - الأهداف الاجتماعية:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية من واقع الإجابة على الاستقصاء الموجه للبنوك الإسلامية وذلك لبيان مدى أهمية الأهداف الاجتماعية بجانب الأهداف الاقتصادية، النتائج الموضحة في الجدول التالي :

الأهداف	مجموع نقاط الترتيب	الترتيب
تحقيق أقصى ربح للمودعين	١٧	الأول
الحفاظ على درجة نمو المصرف	٢٣	الثاني
تحقيق أقصى ربح للمساهمين	٢٩	الثالث
توفير الحاجات الأساسية حسب سلم الأولويات الإسلامية	٢٥	الرابع
المشاركة في خطة التنمية	٢٦	الخامس
تحقيق المنافع الاجتماعية	٢٨	السادس

يلاحظ من الجدول السابق النقاط التالية :

١ - العمود الأول يشير إلى مسلسل الأهداف من ١-٦ وأن الأرقام الثلاثة الأولى تشير إلى الأهداف الاقتصادية. أما الأرقام الثلاثة الأخيرة فتشير إلى الأهداف الاجتماعية.

٢ - تكون أهمية ترتيب الأهداف كلما كان الرقم أصغر لأن المطلوب من البنوك من خلال استثمارات الاستقضاء هو ترتيب هذه الأهداف بحيث يوضع رقم ١ للأهم ثم رقم ٢ للأقل أهمية وهكذا حتى رقم ٦ لأقل الأهداف أهمية.

٣ - يمكن مما سبق الوصول إلى مجموع الأهداف الاقتصادية وكذلك مجموع الأهداف الاجتماعية على النحو التالي :

الأهداف	مجموع الأهداف الفرعية	المجموع	الترتيب
الاقتصادية	١٧ + ٢٩ + ٢٣	٦٩	الأول
الاجتماعية	٢٦ + ٢٥ + ٢٨	٧٩	الثاني

يوضح الجدول أن أهمية الأهداف الاقتصادية مازالت تغطي على الأهداف الاجتماعية ومازال لها الأولوية بشكل واضح، وهذا طبيعي حيث أننا بصدد منشأة اقتصادية في المقام الأول.

٢/٣/٢ - مدى ضرورة المشروعات التي تمويلها البنوك الإسلامية :

بالرجوع إلى نتائج قوائم الاستقصاء التي وجهت للبنوك الإسلامية محل الدراسة والتي اهتمت في سؤالها رقم (١٨) ببيان مدى أهمية وضرورة المشروعات التي يختارها البنك الإسلامي. والتي تشير إلى ميله للنواحى الاجتماعية أو النواحى الاقتصادية بالدرجة الأولى، اتضح ما يلي :

١ - أن تكرار الاستجابات لكل من النواحى الاقتصادية والنواحى الاجتماعية في المشروعات كان على النحو المبين في الجدول التالي :

لاحظ أن اختيار (أ) يدعم الجانب الاجتماعى .

فى حين أن الاختيار (ب) يدعم الجانب الاقتصادى .

ب	أ	التكرار	المشروعات التي يقترح تمويلها
-	٥	٥ -	أ - تمويل مشروع يحقق عائدا ١٤٪ وينتج مواد غذائية ب - تمويل مشروع يحقق عائدا ٢٠٪ وينتج عطر
١	٤	٤ ١	أ - تمويل مصنع يحقق عائدا ٢٠٪ وينتج ٢٠٠ فرصة عمل ب - تمويل مصنع يحقق عائدا ١٢٪ وينتج ١٠٠ فرصة عمل
-	٥	٥ -	أ - تمويل مشروع استصلاح أراضي بدر عائدا بعد ٢ سنوات ب - تمويل مشروع سياحي بدر عائدا سريعا
-	٥	٥ -	أ - تمويل مشروع انتاج عدد وآلات حرفيين ب - تمويل مشروع انتاج عدد سيارات خاصة
١	١٩	-	الاجمالي

يتضح من الجدول السابق أن اهتمام البنوك الإسلامية بالمشروعات الاجتماعية هو المتقدم حيث لا يوجد هناك اقبال على المشروعات الاقتصادية إذا ما وضعت في مجال الاختيار مع المشروعات الاجتماعية.

٣/٣/٢ - أهمية المعايير التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية عند اتخاذ قرارها للتمويل والاستثمار :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية من خلال قائمة الاستقصاء أن ترتيب المعايير التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية عند تمويلها للمشروعات الاستثمارية كانت على النحو التالي :

يلاحظ أنه يعطى وزن ترجيحي (٣) للأهمية الكبيرة للمعيار ووزن (٢) للأهمية المتوسطة ووزن (١) للأهمية الضعيفة للمعيار.

المعيار	الوزن الترتيبي	الترتيب
انخفاض المخاطرة	١٥	الأول
الضمانات الكافية	١٤	الثاني
مسايرة خطة التنمية بالدولة	١٣	الثالث
الربحية العالية	١٢	الرابع
سرعة استرداد الأموال	١١	الخامس
سمعة طالب التمويل وخبرته	١١	السادس
مئات المركز المالي يطالب التمويل	١١	السابع
حاجة المجتمع لنوع المنتجات	١٠	الثامن
خدمة البيئة المحلية	٩	التاسع والأخير

فى الجدول السابق يتضح أن الجوانب المادية تسيطر على فكر المسؤولين عند اختيار المشروعات الاستثمارية، ويتضح ذلك حيث كانت المعايير الأهم وذات الأولوية :

- انخفاض المخاطرة .

- الضمانات الكافية.

- سرعة استرداد الأموال.

بينما جاءت المعايير التى تهتم بالجوانب الاجتماعية فى ذيل قائمة أهم المعايير ومنها:

- حاجة المجتمع لنوع المنتجات.

ذلك وأن كنا نرى أهمية واضحة لمسايرة خطة التنمية التى جاءت فى المركز الثالث وهى لا تخضع بالضرورة للمعايير الاجتماعية فى المقام الأول .

٤/٢ : تمويل الصناعات الصغيرة:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية على البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج أن الاهتمام بتمويل الصناعات الصغيرة كان على النحو المبين فى الجدول التالى :

يتضح من بيانات الجدول انقسام البنوك الإسلامية فى منطقة الخليج من حيث قيامها بتمويل الصناعات الصغيرة واقتصار ٢٠٪ منها على تمويل الصناعات فى الفئة ١٠٠٠٠ فأقل وهما بنك البحرين الإسلامى وبنك فيصل الإسلامى البحرينى .

الترتيب	مجموع نقاط الترجيح	درجة الاهتمام
٢٠٪	٢	بنوك تمويل صناعات تقع في الفئة ١٠,٠٠٠ فأقل
٣٠٪	٣	بنوك تمويل صناعات تقع في الفئة ١٠٠,٠٠٠ فأكثر
٥٠٪	٥	بنوك لا تهتم بتمويل الصناعات الصغيرة
١٠٠٪	١٠	الاجمالي

٥/٢ : نشر الوعي الثقافي والمصرفي :

يعتبر نشر الوعي الثقافي والمصرفي الاسلامي من بين الأنشطة الاجتماعية بالغة الأهمية في ارساء قواعد التعامل المصرفي الاسلامي خاصة في مراحله الأولى .

ولقد تحدد لقياس هذا الجانب مؤشرين على جانب كبير من الأهمية هما :

١- نشر الوعي الثقافي والديني والمصرفي .

٢ - تعدد الحسابات الخاصة الدنيا .

أما فيما يتعلق بمدى تحقيق الوعي الثقافي والدور الاعلامي فلقد كانت نتائج الدراسة الميدانية لمجالات وأنشطة اثراء الوعي الثقافي والديني والمصرفي بناء على ما جاء في اجابات استمارة الاستقصاء كما يوضحها الجدول الآتي :

جدول يوضح أهمية أنشطة الراء الوعي الثقافي

والمصرفي والديني التي تمارسها البنوك الاسلامية بمنطقة الخليج

الترتيب	الوزن الترجيحي	النشاط
الأول	٦	القائمة الندوات والمؤتمرات
الثاني	٥	نشر الكتب العلمية والثقافية
الثالث	٤	بحوث تطوير الخدمة المعرفية
الرابع	٣	ارسال بعثات أو استغلالها من الطلبة على نفقة المصرف
الخامس	٢	إتعاث الدعاة
الآخر	١	بعثات كشفية وأنشطة ترويجية

ويتضح من هذا الجدول تركيز النشاط الثقافي والاعلامى للبنوك الاسلامية بمنطقة الخليج في اقامة الندوات والمؤتمرات ونشر الكتب الدينية والثقافية .

ثانيا: نتائج تقييم النشاط الاجتماعي للبنوك الاسلامية بمنطقة الخليج :

أولا - فيما يتعلق بنشاط الزكاة :

تبين أن البنوك الاسلامية بمنطقة الخليج لا تضطلع جميعا بنشاط الزكاة، حيث لا يتطرق بنك البركة الاسلامى للاستثمار إلى هذا النشاط على الإطلاق، وكذا شركة البركة للاستثمار كما لم تفصح شركة الراجحي المصرفية عن شيء في نشاطها في هذا المجال، أما باقى البنوك الاسلامية في هذه المنطقة فتجمعها صفات عامة :

١ - ليس هناك اهتمام بالافصاح عن قيام البنك بنشاط الزكاة في القانون الاساسى للبنك إلا بالنسبة لبنكين هما بنك دبي الاسلامى والبنك الاسلامى الأردنى للتمويل والاستثمار.

٢ - ليس هناك اهتمام باظهار نشاط البنك تفصيلا في مجال أعمال الزكاة في التقارير السنوية إلا بالنسبة لبنوك ثلاثة حيث جات الإشارة إلى هذا النشاط في صورة إجمالية غير مفصلة.

٣ - أوكلت البنوك الإسلامية القيام بنشاط الزكاة إلى إدارة متوسطة غير مستقلة إلا في حالة بنك دبي الاسلامى الذى أوكلها إلى ادارة مستقلة.

٤ - يتراوح عدد الأفراد العاملين بنشاط الزكاة في هذه البنوك بين اثنين وخمسة أفراد على الأكثر.

٥ - يكون دور الرقابة الشرعية استشاريا في معظم البنوك الإسلامية التى تقوم بنشاط الزكاة، الا بالنسبة لبنك دبي الإسلامى حيث يكون تدخلها واضحا بأكثر من أسلوب.

٦ - تتمثل فئات المزمكين في الأطراف التالية :

(أ) المساهمون.

(ب) المتعاملون من الأفراد والشركات.

(ج) الأطراف غير المتعاملة مع المصرف.

٧ - تبين من الدراسات أن البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج لا تبذل جهداً يذكر في تجميع موارد الزكاة حيث يعتبر أهم موارد الزكاة لديها هو قيام الأفراد بتقديم زكاتهم إلى مقر البنك.

٨ - تتمثل الفئات المستحقة للزكاة في الفئات الشرعية الثمانية (يستبعد منها العاملون عليها وفي الرقاب وابن السبيل) ذلك بالإضافة إلى المؤسسات الخيرية الإسلامية والمعاهد والمدارس الإسلامية.

٩ - يتم تحديد الأفراد المستحقين للزكاة وفق عدة إجراءات أهمها الترشيحات من بعض المتعاملين أو المساهمين أو تركيبة أحد كبار أئمة المساجد أو تقدم المستحق بطلبه إلى المصرف لدراسته مع قيام لجان أو أفراد بدراسة الحالات المستحقة ميدانياً.

١٠ - لم ترد الإشارة إلى المنفق من الزكاة إلا في حالة بنك واحد هو بنك دبي الإسلامي الذي أظهرت تقاريره السنوية أن المنفق من الزكاة يزيد على الموارد المتوافرة منها لدى البنك بنسبة مختلفة.

ثانياً: فيما يتعلق بنشاط القرض الحسن:

١ - لم تهتم البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج بالإشارة إلى قيامها بنشاط القرض الحسن في قانونها التأسيسي وإشارة مجملة في النظام الأساسي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار الذي أظهر أن للبنك حق الاقراض بدون فائدة أو مشاركة في الربح بشروط محددة.

٢ - لم ترد أي إشارة إلى نشاط القرض الحسن لكل البنوك الإسلامية محل الدراسة.

٣ - استندت البنوك الإسلامية القيام بنشاط القرض الحسن إلى إدارات قائمة أو أشخاص يقومون به إلى جانب أعمالهم الأخرى أو إلى لجنة تعقد بصفة استثنائية.

٤ - تعتمد البنوك الإسلامية جميعاً على جزء من أموال البنك في تمويل نشاط القرض الحسن إلى جانب التبرعات من أهل الخير بالنسبة لبعض البنوك.

٥ - لم تظهر بوضوح أرقام المستفيدين من نشاط القرض الحسن أو متوسط ما يحصلون عليه منه.

٦ - تعتبر حالات الكوارث والأمراض والطوارئ هي أهم المجالات التي تمنح فيها البنوك الإسلامية محل الدراسة قروضا حسنة.

- ٧- تشترك جميع البنوك الإسلامية في طلب ضمان شخصية للقروض الحسنة وقد حددته بعضها بالمرتب المحول إليها.
- ٨- اتفقت جميع البنوك محل الدراسة على أن مدة دراسة تقديم القرض الحسن هي شهران فأقل.
- ٩- لم تتفق البنوك محل الدراسة حول المدة المحددة لسداد القرض الحسن التي تراوحت بين ستة شهور وستين.

ثالثا : فيما يتعلق بالتبرعات :

لا يقوم سوى بنك واحد من البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج وهو بنك دبي الإسلامي بنشاط التبرعات، وهو يقوم بجمعها من الأفراد الطبيعيين، ورجال الأعمال ويقوم بإنفاقها وفق ما يحدده من مصارف لها، وفي حالات التعليم والزواج والعلاج وترميم المساكن.

أما البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار فقد أشار في نظامه الاساسي إلى قبوله للهبات والتبرعات واشرافه على انفاقها دون ايضاح أكثر من ذلك.

ويتضح من هذا التحليل أن بنك دبي الإسلامي يتفوق على جميع البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج في القيام بالنشاطات الاجتماعية بذاتها: الزكاة- القرض الحسن- التبرعات وهو ما تشير إليه أيضا الأوزان النسبية التي حصل عليها في هذا النشاط.

رابعا : الاستثمار اعملى من جملة الاستثمارات :

تنبئ البيانات المتوافرة بالنسبة لهذا النشاط أن بنك قطر الدولي الإسلامي يقوم بالاستثمار المحلي بنسبة ١٠٠٪، أما البنك الإسلامي الأردني وبيت التمويل الكويتي وبنك دبي الإسلامي فتتناقص استثماراتهم المحلية باستمرار وقد يرجع ذلك إلى الطبيعة الجغرافية لدول المنطقة ومدى توافر العملات الأجنبية لديها.

خامسا : التوازن في تمويل القطاعات :

اتجهت استثمارات البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج اساسا إلى قطاعي التجارة والعقار الذي يحظى بنصيب متزايد من الاستثمارات الكلية بينما تتناقص الاستثمارات الموجهة إلى قطاعي الصناعة والزراعة بصورة ملحوظة.

سادسا : الاهتمام بالمعايير الاجتماعية :

١- أوضحت الدراسة الميدانية أن الأهداف الاقتصادية مازالت تستأثر بالاهتمام الأكبر لدى البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج عند اتخاذها قرارات الاستثمار والتمويل حيث كانت هذه الأهداف هي :

- (أ) الحفاظ على درجة نمو المصرف .
(ب) تحقيق أقصى ربح للمساهمين .
(ج) تحقيق أقصى ربح للمودعين .
- ٢- كذلك اتضح اعتماد هذه البنوك على المعايير المادية عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل حيث كانت المعايير التي تعتمد عليها هي:
- (أ) انخفاض المخاطرة .
(ب) الضمانات الكافية .
(ج) سمعة طالب التمويل وخبرته .
(د) الربحية العالية .
(هـ) مسايرة خطة التنمية بالدولة .
- ٣- كان من الملفت للنظر أنه في مجال المفاضلة بين المشروعات الاقتصادية المعروضة بالسؤال رقم (١٨) باستمارة الاستقصاء كانت جميع الاختيارات تتجه إلى تلك المشروعات التي تدعم الجانب الاجتماعي، وهو ما يتعارض مع ما جاء في النقطتين السابقتين.

سابعا : تمويل الصناعات الصغيرة :

أوضحت الدراسة الميدانية أن بنكين فقط أظهر اهتماما بتمويل الصناعات الصغيرة- هما بنك البحرين الإسلامي بينما كان تمويل ثلاثة بنوك ينصب على الفئات ١٠٠٠٠٠ جنيه ولم تظهر نصف البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج اهتماما بتمويل الصناعات الصغيرة.

ثامنا : نشر الوعي الثقافي والمصرفي :

- واتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن أهم الأنشطة التي تمارسها البنوك الإسلامية لنشر الوعي الثقافي والمصرفي هي بالترتيب كما يلي:
- (أ) إقامة الندوات والمؤتمرات.
(ب) نشر الكتب الثقافية والدينية.
(ج) بحوث تطوير الخدمات المصرفية.
(د) إرسال بعثات واستضافتها من الطلبة على نفقة المصرف.

القسم الخامس

التقارير الجزئية والتقارير العام لتقويم الدور الاجتماعي
للبنوك الإسلامية في الدول الإسلامية

القسم الخامس

التقارير الجزئية والتقارير العام لتقويم الدور الاجتماعي للبنوك لاسلامية فى الدول الاسلاميه

أولاً: تقويم النشاط الاجتماعي للبنوك الإسلامية فى البلاد الإسلامية :
(أ) البنك المركزى لجمهورية إيران الإسلامية * :

بعد قيام الثورة الإسلامية فى إيران تم اسلمة كل القوانين ومن بينها القوانين الخاصة بالمعاملات المصرفية، ومن ثم فالبنوك فى إيران خاضعة للنظام المصرفى الإسلامى الذى وافق عليه مجلس الشورى الإسلامى.

ولم يستطع المعهد العالمى للفكر الإسلامى الحصول حتى الآن على القوانين الأساسية للبنوك بإيران والتقارير السنوية واللوائح والقرارات الخاصة بها، وعلى ذلك فليست هناك صورة تفصيلية لما يتم فى الجانب الاجتماعى حتى يمكن إجراء التقويم بصورته المناسبة، وإنما البيانات المتوافرة هى تلك المتعلقة بالبنك المركزى لجمهورية إيران الإسلامية المستقاة من القوانين المصرفية التى صادق عليها مجلس الشورى الإسلامى.

أولاً : الأنشطة الاجتماعية بذاتها:

١/١ - نشاط الزكاة : تقوم الدولة نفسها فى إيران بتحصيل الزكاة، ولهذا فليس للبنوك نشاط يذكر فى هذا الصدد.

ولم تتوافر أى بيانات أخرى عن دور البنوك الإسلامية فى إيران فى تمويل نشاط الزكاة أو أى من الأنشطة الأخرى المتعلقة بها.

٢/١ - نشاط القرض الحسن : لم يرد أى شىء عن القرض الحسن سوى ما ذكر أنه يحقق للبنك قبول الودائع التى تأخذ أحد الصور التالية :

(أ) ودائع القرض الحسن (جارى - توفير) .

(ب) ودائع أخرى .

* يتم دراسة هذا البنك منفردا لكونه بنكا مركزيا- بنك الحكومة- فلا يمكن مساواته بالبنوك أو الفروع الإسلامية الأخرى. هذا ويلتزم البنك بدفع أصول ودائع القرض الحسن .

٣/١ - التبرعات : لم يرد عنها شيء.

ثانياً: الأنشطة الاجتماعية بتبعيتها :

١/٢ - الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات : تقوم البنوك بالاستثمار داخل جمهورية إيران الإسلامية.

٢/٢ - الصراخ في تمويل القطاعات الاقتصادية: يذكر أن البنك يعمل كافة القطاعات الاقتصادية .

٣/٢ - الاهتمام بالمعايير الاجتماعية : لم يرد عنها شيء لعدم وصول رد على استمارة الاستقصاء التي تم إرسالها للبنوك في إيران .

٤/٢ - تمويل الصناعات الصغيرة : لم تتوافر عنها بيانات من خلال الوثائق المتاحة.

٥/٢ - نشر الوعي الثقافي والمصرفي: غير متاح عنه أى بيانات من خلال الوثائق والمستندات المتوفرة.

ب - بنوك إسلامية أخرى في بلدان إسلامية :

يتم تقييم الدور الاجتماعي لمجموعة البنوك الإسلامية التي سيأتى بيانها فى ظل المتاح من البيانات ولذلك يجب أن تؤخذ فى الاعتبار مجموعة النقاط التالية :

١ - أن مجموعة البيانات المتاحة عن هذه البنوك يشوبها بعض النقص والقصور مما لايساعد على إجراء التحليل اللازم للخروج بالنتائج الدقيقة عن الدور الاجتماعي لهذه البنوك.

٢ - أنه قد تم إرسال قائمة الاستقصاء لهذه البنوك ومع ذلك لم نتلق الرد إلا من بنكين فقط.

٣ - أن الأجواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية لهذه البنوك متباينة مما يؤثر تأثيراً بالغاً على نتائج التحليل.

٤ - أن المعهد قد طلب من هذه البنوك إرسال قائمة من الوثائق الرسمية تحتوى على العقود الأساسية للتأسيس والتقارير السنوية وبعض المطبوعات التي تساهم فى عمليات التحليل والدراسة ولم يتلق ردود باستثناء بنك البركة جيپوتى وبنك فيصل الإسلامى قبرص.

ومع المحددات السابقة إلا أنه يعز علينا إلا نقوم بأى جهد نحو تحليل دور هذه البنوك تجاه أنشطتها الاجتماعية فى ظل المتاح من البيانات.

ج: بنوك إسلامية أخرى في بلدان إسلامية وغير إسلامية :

والبنوك الإسلامية التي شملتها الدراسة هي :

- ١ - بنك فيصل الإسلامي - قبرص.
- ٢ - بنك البركة - جيبوتي .
- ٣ - بنك البركة الموريتاني الإسلامي - موريتانيا.
- ٤ - بنك موريتانيا الإسلامي - موريتانيا.
- ٥ - بنك التمويل السعودي التونسي - تونس.
- ٦ - البنك الإسلامي الماليزي - ماليزيا.
- ٧ - المصرف الإسلامي التجارى التعاونى المحدود - بنجلاديش.

وتشتمل الدراسة على :

١ - جدول ترتيب البنوك الإسلامية في الدول الإسلامية من حيث أهميتها النسبية في القيام بالأنشطة الاجتماعية وفق المعايير الاجتماعية الموضوعية.

٢ - دراسة المعايير الاجتماعية مقسمة إلى :

القسم الأول: الأنشطة الاجتماعية بذاتها.

القسم الثاني: الأنشطة الاجتماعية بتبعيتها.

جدول ترتيب البنوك الإسلامية في بلدان غير إسلامية

من حيث أهميتها النسبية في القيام بالأنشطة الاجتماعية حسب المعايير الاجتماعية الموضوعية.

الترتيب	المجموع من درجة ١٠٠	أنشطة اجتماعية بتبعيتها من ٤٥ درجة	أنشطة اجتماعية بذاتها من ٥٥ درجة	اسم البنك
الأول	٧	١	٦	بنك البركة الدولي المحدود
الثاني	٨	٤	٤	المصرف الإسلامي الدولي لوكسمبورج
الثالث	٢	٢	-	صرفي الإسلامي الدولي الدانمارك

ملاحظات على الجدول السابق :

- ١- الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بذاتها = ٥٥ درجة
وهي تخص من - نشاط الزكاة = ٤٠
- نشاط القرض الحسن = ١٠
- نشاط التبرعات = ٥
٢- الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بتبعيتها = ٤٥
وهي تخص من - الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات = ٥
- التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية = ٥
- الاهتمام بالمعايير الاجتماعية = ١٠
- تمويل الصناعات الصغيرة = ١٥
- نشر الوعي الثقافي والمصرفي = ١٠
٣ - المجموع الكلي = ١٠٠

٤ - الترتيب في العمود الأخير للبنوك الإسلامية في الدول غير الإسلامية من حيث التزامها بمجموعة المعايير الاجتماعية التي وضعتها اللجنة الاجتماعية، ونلاحظ انخفاض هذا المجموع إلى درجة كبيرة، ونقف على أسباب ذلك بتحليل هذه النتائج فيما يلي :

القسم الأول : الأنشطة الاجتماعية بذاتها :

١/١	نشاط الزكاة	٤٠
٢/١	نشاط القرض الحسن	١٠
٣/١	التبرعات	٥
الإجمالي		٥٥

١/١ نشاط الزكاة :

أوضحت الدراسة الوثائقية للبنوك الثلاثة عدم وجود ذكر لنشاط الزكاة في كل من المصرف الإسلامي الدولي بالدامار وبنك البركة الدولي بلندن، ويبرر ذلك وجود البنكين في مجتمعات غير إسلامية. أما المصرف الإسلامي الدولي بلوكسمبورج فقد كان نشاط الزكاة به كما يبينته الدراسة الوثائقية .

المعايير الادارية والتنظيمية لنشاط الزكاة :

- ١/١/١ - لم يتم الإفصاح عن نشاط الزكاة فى القانون الإسلامى للمصرف.
- ٢/١/١ - أوضحت دراسة التقارير السنوية إيراد رقم خاص بمبلغ الزكاة ضمن بنود الميزانيات المعتمدة.
- ٣/١/١ - لم يتم الإفصاح عن الادارة أو القسم المسئول عن الزكاة أو مكانته التنظيمية.
- ٤/١/١ - لم يتم الإشارة إلى عدد الأفراد المسئولين عن الزكاة أو تخصصاتهم.
- ٥/١/١ - يتم نشاط الزكاة بصفة أساسية فى المركز الرئيسى لعدم وجود فرع للمصرف.
- ٦/١/١ - هيئة الرقابة الشرعية لها دور فعال فى تقدير الزكاة المستحقة على البنك وإبداء الرأى فى مصارفها.

معايير موارد الزكاة :

- لم تبين الدراسة الوثائقية فئات المزمكين أو طرق تجميع موارد الزكاة إلا أن التقارير السنوية أظهرت تزايد مبالغ الزكاة المنفقة سبعة أمثال فيما بين ١٩٧٩، ١٩٨٢.
- معايير مصارف الزكاة :

لم تبين الدراسة الوثائقية فئات المستحقين للزكاة أو الأسلوب المتبع من قبل المصرف فى تحديد المستحق للزكاة أو نسبة المنفق من موارد الزكاة أو تنوع أنشطتها.

٢/١ نشاط القرض الحسن :

أظهرت الدراسة الوثائقية عدم وجود نشاط القرض الحسن إلا فى بنك البركة الدولى المحدود بلندن.

- ١/١/١ - لم يتم الإفصاح عن قيام البنك بهذا النشاط فى القانون الأساسى للبنك.
- ٢/١/١ - أشارت التقارير السنوية المتاحة قيام البنك بتقديم القروض الحسنة إلى موظفيه.

٣/١/١ - ليس هناك مايشير فى المستندات المتاحة إلى وجود هيكل تنظيمى مستقل لنشاط القرض الحسن.

٤/١/١ - أظهرت الدراسة الوثائقية أن تمويل القرض الحسن هى أموال البنك فقط.

١/١/٥ - تزايد عدد الأفراد المستفيدين من القروض الحسنة من ٢ أفراد سنة ١٩٨٦ إلى ١٥ فردا سنة ١٩٨٩.

١/١/٦ - تزايدت نسبة القروض الحسنة الممنوحة خلال أربع سنوات من ٠,٠٤٪ إلى ٠,١٪.

١/١/٧ - كما تزايد متوسط ماحصل عليه الفرد من قروض حسنة إلى الضعف بين سنة ١٩٨٦ وسنة ١٩٨٩.

٣/١ التبرعات :

أظهرت الدراسة الوثائقية أن البنك الدولي المحدود بلندن هو الوحيد الذى يقوم بهذا النشاط.

١/٣/١ - أظهرت الدراسة الوثائقية أن مصادر التبرعات من البنك فقط حيث لم نجد ما يشير إلى قيامه بتلقى تبرعات من الغير .

١/٣/٢ - تزايدت التبرعات المنفقة ٤ مرات من سنة ١٩٨٨، ١٩٨٩ إلا أنه لم ترد إشارة إلى مجالات إنفاق هذه التبرعات.

القسم الثانى : الأنشطة الاجتماعية بتبعيتها :

وتشتمل على :

- | | | |
|-----|--------------------------------------|----|
| ١/٢ | الاستثمار المحلى من جملة الاستثمارات | ٥ |
| ٢/٢ | التوازن فى تمويل القطاعات الاقتصادية | ٥ |
| ٣/٢ | الامتثال بالمعايير الاجتماعية | ١٠ |
| ٤/٢ | تمويل الصناعات الصغيرة | ١٥ |
| ٥/٢ | نشر الوعي الثقافى والمصرفى | ١٠ |

٤٥

١/٢ الاستثمار اأغلى من جملة الاستثمارات :

تقع البنوك الإسلامية الثلاثة محل الدراسة فى دول غير إسلامية مما يجعل قيامها باستثمارات محلية معيارا لايعتد به فى تقويم قيامها بنورها الاجتماعى إلا أن الدراسة الوثائقية لتقارير المصرف الإسلامى الدولى بالدانمارك بينت قيام البنك باستثمارات بين دول السوق الأوروبية المشتركة وخاصة الدانمارك والدول الإسلامية وخاصة دول الخليج ومصر .

٢/٢ التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية :

أظهرت الدراسة الوثائقية لتقارير المصرف الإسلامي الدولي بلوكسمبورج قيامه بتوزيع استثماراته بين قطاعات التجارة والصناعة والزراعة والإسكان بنسب مرتفعة ومتقاربة، أما الخدمات والإعلام والتعليم فإنها تتم بنسب أقل وإن كانت تلقى اهتماما من البنك، أما المصرف الإسلامي الدولي بالدانمارك فإنه يقوم بتمويل قطاع التجارة الدولية بين البلدان فقط.

٣/٢ الاهتمام بالمعايير الاجتماعية :

أسلفنا عدم ورود إجابات لاستمارة الاستقصاء عن أى من البنوك الثلاثة مما يجعل من الصعوبة بمكان التعرف على مدى اهتمام البنك بالمعايير الاجتماعية والتي تتضح من خلال الإجابة على أسئلة استمارة الاستقصاء .

٤/٢ تمويل الصناعات الصغيرة :

لم تبين الدراسة الوثائقية قيام البنوك الإسلامية الثلاثة محل الدراسة قيامها بتمويل الصناعات الصغيرة .

٥/٢ نشر الوعي الثقافي والمصرفي :

لم تبين الدراسة الوثائقية مدى اهتمام البنوك الإسلامية محل الدراسة بتممية الحسابات وخاصة الدنيا .

إلا أن هذه الدراسة أظهرت قيام المصرف الإسلامي الدولي بلوكسمبورج بإنشاء مؤسسات تدعم النشاط الاجتماعي منها :

– مؤسسة الزكاة والصدقات في فابوز بليختنشتاين تقوم على قبول أموال الزكاة والتبرعات الأرصدة المخصصة .

– المجلس الدولي للبحوث الإسلامية في فابوز بليختنشتاين .

– معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية بجامعة فرانكفورت.

أما بنك البركة المحدود بلندن فقد قام بعقد ندوة عن الاقتصاد الإسلامي بالجزائر.

أولاً: تقوم النشاط الاجتماعي للبنوك الإسلامية في البلاد غير الإسلامية :

(أ) البنوك الإسلامية في جزر البهاما :

تتم دراسة البنكين الإسلاميين، بجزر البهاما لانتمائهما إلى منطقة جغرافية واحدة تماثل ظروفهما في العمل وهذان البنكان هما :

١- بنك التقوى المحدود .

٢- دار المال الإسلامي.

بدراسة التقريرين المعدين عن هذين البنكين وجدنا أن الأوزان النسبية لكل منهما فيما يتعلق بالأنشطة الاجتماعية بذاتها والأنشطة الاجتماعية بتبعيتها هي كالتالي :

اسم البنك	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية ٥٥ درجة	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية ٤٥ درجة	المجموع ١٠٠	الترتيب
بنك التقوى	١٨	٧	٢٥	الأول
دار المال الإسلامي	١٦	٧	٢٣	الثاني

ملاحظات على الجدول السابق :

١- الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بذاتها = ٥٥ درجة

وهي تخص كل من - نشاط الزكاة = ٤٠ =

- نشاط القرض الحسن = ١٠ =

- نشاط التبرعات = ٥ =

٢- الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بتبعيتها = ٤٥ =

وهي تخص كل من - الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات = ٥ =

- التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية = ١٠ =

- الاهتمام بالمعايير الاجتماعية = ١٥ =

- تمويل الصناعات الصغيرة = ١٠ =

- نشر الوعي الثقافي والمصرفي = ١٠ =

٣- المجموع الكلي = ١٠٠ =

٤- الترتيب في العمود الأخير للبنوك الإسلامية في النول غير الإسلامية من حيث التزامها بمجموعة المعايير الاجتماعية التي وضعتها اللجنة الاجتماعية، ونلاحظ انخفاض هذا المجموع إلى درجة كبيرة، ونقف على أسباب ذلك بتحليل هذه النتائج فيما يلي وتشمل على :

القسم الأول : الأنشطة الاجتماعية بذاتها :

١/١ : نشاط الزكاة ٤٠

٢/١ : نشاط القرض الحسن ١٠

٣/١ : التبرعات ٥

٥٥

١/١ : نشاط الزكاة :

المعايير الادارية والتنظيمية لنشاط الزكاة :

أوضحت نتائج دراسة تقريرى البنكين اهتمامها بالجوانب الإدارية والتنظيمية وتفصيل لنشاط الزكاة وتفصيل ذلك:

١/١/١ : إفصاح البنكين عن نشاط الزكاة فى قانونهما الأساسى.

٢/١/١ :- إفصاح البنكين عن قيامهما بدفع زكاة أموالهما، فنكرت التقارير السنوية مبالغ مستحقات صندوق الزكاة وقيام لجنة الزكاة فى دار المال الإسلامى بتوزيعها فى مصارفها الشرعية.

٣/١/١ :- يتبع نشاط الزكاة لجنة عليا هى هيئة الرقابة الشرعية المعنية من قبل مجلس الإدارة فى بنك التقوى ولجنة تابعة لإدارة رأس المال فى دار المال الإسلامى.

٤/١/١ :- لم يتم الإفصاح عن الأفراد المسؤولين عن نشاط الزكاة فى دار المال الإسلامى، أما فى بنك التقوى فإن أعضاء لجنة الرقابة الشرعية هم ثلاثة أعضاء متخصصين فى فقه الشريعة وقواعد وفقه المعاملات هم المسؤولين عن نشاط الزكاة.

٥/١/١ :- يقتصر نشاط الزكاة على لجنة واحدة فى كلا البنكين « ولا يتوقع أن يكون لهما فروعاً ».

٦/١/١ :- هيئة الرقابة الشرعية هى المشرفة على نشاط الزكاة فى البنكين حيث تقوم بـ :

- تحديد قيمة الزكاة .

- تعمل على اقتطاع الزكاة .

- صرف الزكاة فى أوجهها الشرعية .

معايير موارد الزكاة :

٧/١/١ : فئات المزمكين :

بينت التقارير الدورية أن فئات الزكاة فى كلا البنكين هى:

- قيام البنك بدفع زكاة المال من خلال المساهمين بالإضافة إلى قيام أفراد طبيعيين بتقديم زكاتهم إلى بنك التقوى.

- قيام هيئات بتقديم زكاتهم إلى بنك التقوى.

٨/١/١ : طرق تجميع موارد الزكاة :

يقدم كلا البنكين بخصم الزكاة من المنبع: وذلك بالإضافة إلى مايرد إلى بنك التقوى من موارد خارجية مستقلة.

معايير مصارف الزكاة :

١٠/١/١ : فئات المستحقين للزكاة :

بينت التقارير الدورية أن توزيع الزكاة فى البنكين يكون للمستحقين من المصارف الشرعية الثمانية.

١١/١/١ : أسلوب تحديد المستحق للزكاة :

لم تحدد الوثائق المتاحة لكلا البنكين أسلوب تحديد المستحق للزكاة أو كيفية التعرف عليه.

١٢/١/١ : نسبة المنفق من موارد الزكاة :

لم تظهر الوثائق المتاحة نسبة المنفق من الزكاة .

٢/١ : نشاط القرض الحسن :

أظهرت الوثائق أن بنك التقوى لايقوم بأى نشاط للقرض الحسن .

أما دار المال الإسلامى فقد أورد فى أحد تقاريره تقديم البنك لقروض بدون فوائد لأغراض إنسانية أو خيرية لاتحصل المؤسسة الممولة لها على أى أرباح.

٣/١ : التبرعات :

لم نجد فى الوثائق المتاحة مايفيد قيام أى من البنكين بقبول التبرعات أو القيام على توزيعها. إلا فيما ورد ذكره بالنظام الأساسى لبنك التقوى أنه يقبل تنظيم مايرد إليه من هبات وتبرعات ويصرفها فى مصارفها الشرعية.

القسم الثاني :الأنشطة الاجتماعية بتميتها ، وتشمل علي :

- ١/٢ : الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات ٥
- ٢/٢ : التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية ٥
- ٣/٢ : الاهتمام بالمعايير الاجتماعية ١٠
- ٤/٢ : تمويل الصناعات الصغيرة ١٥
- ٥/٢ : نشر الوعي الثقافي والمصرفي ١٠

المجموع الكلي ٤٥

١/٢ : الاستثمار اقليمي من جملة الاستثمارات :

تشير جملة الاستثمارات إلى الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل من ناحية كما تشير إلى إجمالي المشاركات والمضاربات والاستثمارات المباشرة والمتاجرة وغيرها، وبالنسبة لبنكي البهاما لايجوز تطبيق هذا المعيار وذلك لوجودهما في مجتمع غير إسلامي، وعلى ذلك فإن قيامهما باستثمار أموالهما في البلدان الإسلامية من خلال الشركات التابعة لهما يعتبر وصفا أفضل من الناحية الاجتماعية والشرعية، لما تقدمه بذلك من خدمات اقتصادية واجتماعية للاقتصاديات المسلمة التي تستثمر أموالها فيها.

٢/٢ : التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية :

أكدت الوثائق المتاحة للبنكين أن استثماراتها تتم في مختلف القطاعات الاقتصادية، وإن لم تظهر نسبة المساهمة في كل قطاع.

٣/٢ : الاهتمام بالمعايير الاجتماعية :

لم تتح الوثائق الخاصة بكلا البنكين أى بيانات عن :

- مدى التزام البنكين بالأهداف الاجتماعية .

- مدى ضرورة وأهمية المشروعات التي يتم تمويله.

- أهم المعايير التي يتم الاعتماد عليها عند اتخاذ قرار التمويل.

٤/٢ : تمويل الصناعات الصغيرة :

لا توجد أى إشارة في الوثائق المتاحة عن قيام أى من البنكين بتمويل الصناعات الصغيرة .

٥/٢ : نشر الوعي الثقافى والمصرفى :

يعتبر نشر الوعي الثقافى والمصرفى الإسلامى من بين الأنشطة الاجتماعية بالغة الأهمية فى إرساء قواعد التعامل المصرفى واتحاد المناخ الإسلامى السليم لعمل البنوك الإسلامية خاصة فى مراحله الأولى .

لقد تحدد لقياس هذا الجانب مؤشران على جانب كبير من الأهمية هما :

- الوعي الثقافى والدور الإعلامى .

- تعدد الحسابات وخاصة الدنيا .

١- بالنسبة لهذا المؤشر لم يرد شيء بالوثائق المتاحة لبنك التقوى أما دار المال الإسلامى فقد بينت تقاريرها أنها تقوم بإصدار نشرات لتنمية الوعي الثقافى المصرفى الإسلامى .

٢- لم يرد شيء فى الوثائق المتاحة تفيد قياس هذا المؤشر .

القسم السادس

التقارير الجزئية والتقارير العام لتقويم الدور الإجمالى
للبنوك الإسلامية فى البلاد غير الإسلامية

القسم السادس

التقارير الجزئية والتقارير العام لتقويم الدور الاجتماعي للبنوك الاسلامية فى البلاد غير الإسلامية

أولاً: نتائج تقويم النشاط الاجتماعي للبنوك الإسلامية فى البلاد غير الإسلامية :

أولاً : فيما يتعلق بنشاط الزكاة :

توضح الدراسة أن نشاط الزكاة هو النشاط الاجتماعى الأساسى فى بنكى جزر البهاما، وإن لم ترد له بيانات تفصيلية فى الوثائق الصادرة عنهما، ويلتزم البنكان فى هذا المجال بالمبادئ الشرعية لفريضة الزكاة بالنسبة لمصارف الزكاة، أما البنوك الإسلامية الثلاث فى أوروبا الغربية فليس هناك ترد تفاصيل خاصة بمصادرهما أو مصارفهما أو السياسة المتبعة لذلك .

ثانياً : نشاط القرض الحسن :

لم يتم ذكر نشاط القرض الحسن إلا فى دار المال الإسلامى وبنك البركة الدولى المحدود بلندن ولكن دون وجود بيانات تفصيلية.

ثالثاً : نشاط التبرعات :

لم يتم نشاط التبرعات إلا فى البركة الدولى المحدود بلندن وبنك التقوى ولكن دون بيانات تفصيلية.

رابعاً : النشاط الاجتماعى بتبعيته :

يتركز هذا النشاط فى قيام بنك التقوى المحدود ودار المال الإسلامى باستثمار أموالهما فى الدول الإسلامية التى توجد بها شركات البنكين وبين دول السوق الأوروبية المشتركة والدول الإسلامية، وذلك فى كل القطاعات الاقتصادية وإن لم تذكر بيانات تفصيلية عن ذلك.

يقتصر النشاط فى مجال نشر الوعى الثقافى والمصرفى على قيام دار المال الإسلامى بإصدار نشرات وقيام المصرف الإسلامى الدولى بلوكسمبورج بإنشاء مؤسسات تدعم النشاط الاجتماعى .

جدول ترتيب البنوك الإسلامية في الدول الإسلامية حسب أهميتها النسبية في القيام بالأنشطة الاجتماعية وفق المعايير الاجتماعية الموضوعة

الترتيب	المجموع من ١٠٠ درجة	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية بتبعيتها في ٤٥ درجة	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية بذاتها في ٥٥ درجة	اسم البنك
الأول	٢٩	١٤	١٥	بنك البركة الموريتاني الإسلامي
الثاني	١٧	٤	١٣	بنك موريتانيا الإسلامي للاستثمار والتجارة والتيبة
الثالث	١٣	٤	٩	بنك البركة - جيبوتي
الرابع	١٣	٧	٦	البنك الإسلامي للماليزي
الخامس	١٢	-	١٢	بنك فيصل الإسلامي - قبرص
السادس	١٠	٨	٢	بيت التمويل السعودي التونسي
السابع	٧	٧	-	المصرف الإسلامي التجاري التعاوني المحدود

ملاحظات على الجدول السابق:

١ - الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بذاتها = ٥٥ درجة

وهي تخص كل من :

- نشاط الزكاة = ٤٠ =

- نشاط القرض الحسن = ١٠ =

- نشاط التبرعات = ٥ =

٢ - الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بتبعيتها = ٤٥ درجة

وهي تخص كل من :

- الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات. = ٥ =

- التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية. = ٥ =

- الاهتمام بالمعايير الاجتماعية. = ١٠ =

- تمويل الصناعات الصغيرة. = ١٥

- نشر الوعي الثقافي والمصرفي. = ١٠

٣- المجموع الكلى = ١٠٠ درجة

١ - يتضع من هذه الدرجات انخفاض مساهمتها فى النشاط الاجتماعى بشقيه حيث يحصل البنك الأول فى الترتيب على ٣٠٪ من مجموع الدرجات.

٢ - للوقوف على مدى التزام البنوك الإسلامية لمجموعة المعايير التى وضعتها اللجنة الاجتماعية نقوم بتحليلها والوقوف على نتائجها فيما يلى :

القسم الأول: الأنشطة الاجتماعية بذاتها وتشتمل على :

٤٠	١/١/١ نشاط الزكاة
١٠	نشاط القرض الحسن
٥	التبرعات
٥٥	

١ / ١ نشاط الزكاة :

المعايير التنظيمية والإدارية لنشاط الزكاة :

١/١/١ - الإفصاح عنها فى القانون الأساسى: يبين الجدول التالى نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالإفصاح عن نشاط الزكاة فى القانون الأساسى للبنك.

النسبة /	العدد	بيان
٢٨	٢	- مفصّل عنها
٤٤	٣	- غير مفصّل عنها
٢٨	٢	- غير متاح بيانات
١٠٠٪	٧	إجمالي

من الجدول السابق يتضح أن النسبة العظمى ٤٤٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة لم تفصّل عن نشاط الزكاة فى قوانينها الأساسية وإن كانت تمارسها كما سيتضح بعد ذلك. وأن هناك ٢٨٪ من هذه البنوك لم تتّح عنها البيانات اللازمة التى توضح مدى الإفصاح عن نشاط الزكاة من عدمه.

٢/١/١: الإفصاح عن نشاط الزكاة في التقارير السنوية: يوضح الجدول التالي نتائج الدراسة الميدانية في هذا الصدد.

بيــــــــــــــــان	العدد	النسبة %
- مفصح عنها	٢	٢٨
- غير مفصح عنها	٢	٢٨
- غير متاح بيانات	٣	٤٤
إجماليـــــــــــــــــ	٧	٪١٠٠

توضح البيانات السابقة أن النسبة العظمى من البنوك الإسلامية محل الدراسة لاتفصح عن نشاط الزكاة في تقاريرها السنوية أو غير متاح عنها البيانات الكافية للتحليل .

٣/١/١: الإدارة أو القسم المسئول عنها ومكانته التنظيمية:

يوضح الجدول التالي مدى وجود إدارة أو قسم يهتم بإدارة نشاط الزكاة في البنك: إن الجدول السابق يوضح أن ٧٢٪ من البنوك الإسلامية لاتهتم بتنظيم قسم أو إدارة تتولى الاهتمام بنشاط الزكاة. وهذا يدل على أن بعض البنوك قد توكلها لأقسام أخرى أو لاتمارسها على الإطلاق وأن النسبة التقليدية والتي تمثل ٢٨٪ هي التي تخصص لها قسماً مستقلاً لإدارتها والإشراف على نشاطها.

بيــــــــــــــــان	العدد	النسبة %
- يوجد إدارة / صندوق لأعمال الزكاة	٢	٢٨
- لا يوجد	٥	٧٢
إجماليـــــــــــــــــ	٧	٪١٠٠

٤/١/١ : عدد الأفراد المسئولين وتخصصاتهم :

أوضحت الدراسة الميدانية أن العاملين بإدارات وأقسام وصناديق الزكاة كانت بياناتهم على الوجه التالي :

بيان	العدد	النسبة %
- يوجد إدارة / صندوق لأعمال الزكاة	٢	٢٨
- لا يوجد	٥	٧٢
إجمالي	٧	١٠٠ %

كما هو واضح من بيانات الجدول السابق فإن بنك واحد فقط هو الذي يتوافر به عدد مناسب للقيام بعبء العمل في إدارة الزكاة، ومع ذلك فهناك خمسة بنوك لا يتوافر عنها أية بيانات قد تفيد في تحليل هذا العنصر.

٥/١/١ : عدد لجان أو صناديق الزكاة ومدى مناسبة :

تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن صناديق الزكاة في غالبية البنوك غير مناسبة وقد تكون غير موجودة على الإطلاق كما هو واضح في الجدول التالي :

٦/١/١ : دور الرقابة الشرعية :

أوضحت نتائج الدراسات الميدانية أن دور الرقابة الشرعية دور قليل إذ أن ٢٨ % من البنوك الإسلامية محل الدراسة هي التي تتميز بوجود دور لهيئة الرقابة الشرعية، وماعدا ذلك ليس للرقابة الشرعية دور في ٤٤ % من البنوك محل الدراسة أما الـ ٢٨ % المتبقية فلا تتوافر عنها بيانات ويتضح ذلك من البيانات المدرجة في الجدول التالي :

بيان	العدد	النسبة %
- مناسبة	٢	٢٨
- غير مناسبة	٤	٥٨
- غير متاح بيانات	١	١٤
إجمالي	٧	١٠٠ %

معايير موارد الزكاة:

٧/ ١/ ١ : فئات المزمكين :

النسبة %	العدد	بيان
٢٨	٢	- لها نور
٤٤	٣	- ليس لها نور
٢٨	٢	- غير متاح بيانات
١٠٠%	٧	إجمالي

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن ٤٢٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة قد أظهرت فئات المزمكين الذين تعتمد عليهم في تمويل نشاط الزكاة لديها وأن ٢٨٪ منهم غير مبين لهذه الفئات وأن ٢٨٪ من هذه البنوك لم تتوافر عنه البيانات الموضحة لهذا العنصر، ولقد تمثلت أهم فئات المزمكين فيما يلي :

- ١ - البنك نفسه.
- ٢ - الأفراد سواء كانوا مودعين أو أفراد ولا يتعاملون مع البنك.
- ٣ - المساهمون.

٨/ ١/ ١ : طرق تجميع موارد الزكاة:

تمثلت أهم الطرق التي تعتمد عليها هذه البنوك محل الدراسة في تجميع موارد الزكاة لديها فيما يلي :

- ١ - قيام البنك بخصم مقدار الزكاة من المنبع.
- ٢ - تقدم الأفراد للبنك بدفع زكواتهم.
- ٣ - قيام بعض الشركات التابعة للبنك بتقديم زكاتها إلى البنك.

٩/ ١/ ١ : معايير مصارف الزكاة:

أوضحت الدراسة الميدانية أن ٢٨٪ من البنوك محل الدراسة بينت مصارف الزكاة بها بينما لم يبين ٢٨٪ منها هذه المصارف، أما الـ ٤٤٪ الباقية فغير متاح عنها أي بيانات تساعد في تحديد مدى اهتمامها بتحديد مصارف الزكاة ويوضح الجدول التالي ذلك:

١٠/١/١ : فئات المزكين :

قد حددت البنوك التي أوضحت مصارف الزكاة فئات المستحقين على النحو التالي :

١ - الأفراد المستحقون من الفقراء والعجزة.

النسبة %	العدد	بيــــــــــــان
٢٨	٢	- مفصح عنها
٢٨	٢	- غير مفصح عنها
٤٤	٣	- غير متاح بيانات
٪١٠٠	٧	إجماليـــــــــ

٢ - المرضى .

٣ - الحالات الاجتماعية الملحة .

٤ - فى سبيل الله .

٥ - نو العيال الكثير .

١١/١/١ : أسلوب تحديد المستحق للزكاة :

لم تبين أى من البنوك الإسلامية محل الدراسة ماهو الأسلوب الذى تتبعه فى تحديد المستحق للزكاة .

١ / ٢ : نشاط القرض الحسن :

المعايير التنظيمية والإدارية :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن النواحي الإدارية والتنظيمية الخاصة بالقرض الحسن فى البنوك الإسلامية محل الدراسة أن ٥٦٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة لا تهتم بالقرض الحسن فى قوانينها الأساسية وتقاريرها السنوية فلا إدارة أو قسم مسئول عنه.

النسبة /	العدد	بيان
٤٤٪	٣	١/٢/١: الإفصاح عنه في القانون الأساسي
٥٦٪	٤	- مفصّل عنه - غير مفصّل عنه
٤٤٪	٣	٢/٢/١: الإفصاح عنه في التقارير السنوية
٥٦٪	٤	- مفصّل عنه - غير مفصّل عنه
٤٤٪	٣	٣/٢/١: المكانة التنظيمية الخاصة به
٥٦٪	٤	- له مكانة تنظيمية مناسبة - ليس له مكانة تنظيمية مناسبة

٤/٢/١: مصادر تمويل القرض الحسن :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن مصادر تمويل القرض الحسن في البنوك الإسلامية التي أفصحت قيامها بهذا النشاط كانت على النحو التالي :

١ - جزء من موارد صندوق الزكاة.

٢ - جزء من أموال البنك.

٣ - تبرعات من أهل الخير.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة البنوك الإسلامية محل التحليل التي أظهرت مصادر تمويل القرض الحسن قد بلغت ٥٦٪ في حين لم تبين ٤٤٪ من تلك البنوك اهتمامها بإظهار تلك المصادر.

٥/٢/١: سياسات المصرف عند منح القرض الحسن :

أبدت حوالي ٥٦٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة والتحليل أن سياستها عند منح القروض الحسنة كانت على النحو التالي :

١ - مدة دراسة منح القرض: فيما يتعلق بمدة دراسة منح القرض الحسن تبين أنها تتراوح ما بين شهر وثلاثة شهور.

٢ - الضمان: بينت الدراسة أن الضمان المطلوب يختلف فيما بين البنوك وإن كان الغالب أن يكون الضمان المطلوب شخصي أو عيني أو بضمان راتب الشخص المقترض.

٣ - فترة السداد: تبين أن متوسط الفترة اللازمة لسداد قيمة القرض تتراوح ما بين سنة حتى ثلاث سنوات يتفاوت الوضع في ذلك حسب قيمة القرض فيما بين البنوك.

٤ - عدم السداد أو المماطلة: في حالة عدم سداد المقترض لقيمة القرض في الوقت المحدد للسداد قد يلجأ البنك إلى الضامنين والضمانات السابق تحديدها.

٥ - حالات منح القروض الحسنة: تمنح القروض الحسنة لحالات معينة من بينها الكوارث والطوارئ والأمراض وحالات أخرى تختلف من بنك إلى آخر.

٦ - جملة الاختصاص: فروع البنوك ليس لها سلطة في منح القروض الحسنة وإنما في معظم الحالات يتم اللجوء إلى المركز الرئيسي في معظم الحالات.

٣ / ١ : التبرعات

أوضحت الدراسة الميدانية أن نشاط التبرعات كانت نتائجه على الوجه الموضح بالجدول التالي:

لم توفر نتائج الدراسات الميدانية المتاحة أية بيانات تفصيلية لنظام التبرعات (مصادرها - ومجالات إنفاقها) إلا في بنك واحد فقط أوضح أن مصدر التبرعات يتمثل في المؤسسة الخيرية التابعة لمجموعة البركة دلة - جدة وأن مجالات الإنفاق لتلك التبرعات التي يحصل عليها تذهب إلى المدارس الإسلامية والهيئات الخيرية.

بيــــــــــــــــان	العدد	النسبة %
- بنوك لديها نشاط التبرعات	٢	٢٩
- بنوك ليس لديها نشاط التبرعات	٤	٥٦
- بنوك غير متاح لديها بيانات	١	١٥
إجمالي	٧	١٠٠%

هذا في حين لم تبين البنوك الأخرى مجالات الإنفاق الخاصة بالتبرعات التي تقبلها.

القسم الثاني: الأنشطة الاجتماعية بتبعيتها. وتشتمل على:

٥	١/٢: الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات
٥	٢/٢: التوازن في جملة القطاعات الاقتصادية
١٠	٣/٢: الاهتمام بالمعايير الاجتماعية
١٥	٤/٢: تمويل الصناعات الصغيرة
١٠	٥/٢: نشر الوعي الثقافي والمصرفي
٤٥	

٢ / ١ : الاستثمار األملى من جملة الاستثمارات:

تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن الاستثمار المحلي هو الغالب فى البنوك الإسلامية محل الدراسة. ويوضح ذلك الجدول التالى :

النسبة %	العدد	بيان
٥٧	٤	- الاستثمار المحلي مناسب
١٤	١	- الاستثمار المحلي غير مناسب
٢٩	٢	- غير متاح بيانات
١٠٠%	٧	إجمالي

مما سبق يتضح أن البنوك الإسلامية محل الدراسة تميل إلى تغليب الاستثمار المحلي لحاجة البلدان التى توجد فيها لهذا الاستثمار فى حين أن هناك ٢٩% من هذه البنوك لا يوجد بالنسبة لها أى بيانات تساعد فى بيان مدى مناسبة الاستثمارات فيها. خامسا: التوازن فى تمويل القطاعات الاقتصادية:

أظهرت نتائج الدراسات الميدانية فيما يتعلق بمدى تحقيق البنوك الإسلامية للتوازن فى استثماراتها النتائج التالية:

النسبة %	العدد	بيان
٥٦	٤	- بنوك تحقق التوازن
-	-	- بنوك لا تحقق التوازن
٤٤	٣	- غير متاح بيانات
١٠٠%	٧	إجمالي

مما سبق يتضح أن البنوك الإسلامية محل الدراسة تميل إلى تحقيق التوازن في استثماراتها المختلفة، وقد أظهرت الدراسة أيضاً أن أهم القطاعات محل الاستثمار في هذه البنوك كانت على النحو التالي :

١ - التجارة الداخلية والخارجية .

٢ - الصناعات المختلفة .

٣ - الزراعة والصيد البحري .

٤ - التعامل العقاري .

٥ - مجالات أخرى .

٢ / ٣ : الاهتمام بالمعايير الاجتماعية :

كانت البنوك الإسلامية محل الدراسة في : مجال الاهتمام بالمعايير الاجتماعية موزعة على النحو التالي :

النسبة %	العدد	بيان
٤٤	٣	- بنوك متاح عنها بيانات
٥٦	٤	- بنوك غير متاح عنها بيانات
١٠٠	٧	إجمالي

وهكذا فإن البنوك التي استجابت كانت هي النسبة الأقل، ولقد كان ترتيب الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها على النحو المبين في الجدول التالي :

الترتيب	العدد	بيان
١	٢	الحفاظ على نمو المصرف
٢	٥	توفير الحاجات الأساسية
٣	٧	تحقيق أقصى ربح للمودعين
٤	٨	المشاركة في خطة التنمية
٥	٩	تحقيق المنافع الاجتماعية
٦	١١	تحقيق أقصى ربح للمساهمين

٤ / ٢ : تمويل الصناعات الصغيرة

لم تظهر نتائج الدراسة الميدانية للبنوك الإسلامية محل الدراسة والتحليل أى اهتمام من قبل تلك البنوك بالصناعات الصغيرة سواء فى أنواعها أو تمويلها أو سياساتها الأخرى .

٥ / ٢ : نشر الوعي الثقافى والدور الإعلامى :

أوضحت نتائج الدراسة أن ٢٨٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة هى التى تهتم بهذا الجانب الحيوى والهام من النشاط الاجتماعى، فى حين أن ٧٢٪ من تلك البنوك لا يوجد بها مثل هذا النشاط.

ولقد كانت أهم الأنشطة التى تمارسها تلك البنوك فى هذا الصدد على النحو التالى :

- ١ - إقامة الندوات والمؤتمرات.
- ٢ - نشر الكتب الدينية والثقافية.
- ٣ - إرسال بعثات أو استضافتها من الطلبة على نفقة المصرف.

ثانياً: نتائج تقوم النشاط الاجتماعى للبنوك الإسلامية فى الدول الإسلامية :

أظهرت نتائج تفرد تجربة البنوك الإسلامية فى إيران بعد قيام الثورة الإسلامية. حيث وجد أن:

- ١ - الدولة تقوم بتحصيل الزكاة.
 - ٢ - لا يوجد نشاط للقرض الحسن.
 - ٣ - لم يرد شئ عن قبول أو صرف التبرعات.
- أما بالنسبة للأنشطة الاجتماعية بتبعيتها فقد بينت الدراسة أن:

- ١ - جميع البنوك الإسلامية تقوم باستثماراتها داخل إيران.
- ٢ - البنك المركزى يقوم بتمويل كل القطاعات الاقتصادية.
- ٣ - لم يصل الرد على استمارة الاستقصاء للوقوف على مدى الاهتمام بالمعايير الاقتصادية أو تمويل الصناعات الصغيرة أو أساليب نشر الوعي الثقافى والمصرفى .

أما بالنسبة لمجموعة البنوك الإسلامية في الدول الإسلامية الأخرى فقد بينت نتائج الدراسة مايلي :

أولاً : بالنسبة لنشاط الزكاة:

أظهرت نتائج الدراسة بالنسبة لنشاط الزكاة مايلي:

- ١ - أن ربع هذه البنوك تقريباً هو الذى أفصح عن قيامه بنشاط الزكاة سواء فى قوانينها الأساسية أو فى التقارير السنوية.
- ٢ - أن ربع هذه البنوك تقريباً هو الذى خصص إدارة أو صندوق للقيام بأعمال الزكاة.
- ٣ - أن ١٤٪ فقط من هذه البنوك هى التى خصصت عدداً مناسباً من الأفراد العاملين فى إدارات أو صناديق الزكاة بها.
- ٤ - أن ربع البنوك محل الدراسة تقريباً هو الذى حدد عدد لجان أو صناديق الزكاة مناسب للقيام بهذا النشاط بها.
- ٥ - للرقابة الشرعية دور مناسب فى الإشراف على نشاط الزكاة فى ربع عدد البنوك الإسلامية محل الدراسة.
- ٦ - أظهرت نتائج الدراسة أن أهم فئات المزمكين تتمثل فى:
 - البنك.
 - المساهمين.
 - الأفراد (مودعين وغير متعاملين مع البنك).
- ٧ - تمثلت أهم طرق تجميع موارد الزكاة فى:
 - الخصم من المنبع.
 - تقديم الأفراد لذكواتهم.
 - تقديم الشركات لذكواتها.
- ٨ - أهم مصارف الزكاة هي:
 - الفقراء والعجزة.
 - فى سبيل الله.
 - حاجات اجتماعية ملحة.
 - ذو العيال الكثير.

ثانياً: بالنسبة لنشاط القرض الحسن

١ - أظهرت نتائج الدراسة أن ٥٦٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة لاهتمت بنشاط القرض الحسن في قوانينها الأساسية أو تقاريرها السنوية.

٢ - تتمثل مصادر تمويل القرض الحسن في :

(أ) جزء من موارد الزكاة .

(ب) جزء من أموال البنك .

(ج) تبرعات من أهل الخير .

٣ - كانت السياسات المتبعة عند منح القرض الحسن كالتالي :

(أ) تتراوح مدة منح القرض الحسن بين شهر وثلاثة شهور .

(ب) يتراوح الضمان المطلوب لمنح القرض الحسن بين سنة وثلاث سنوات .

(ج) تتراوح مدة سداد قيمة القرض بين سنة وثلاث سنوات .

(د) ليس للفروع سلطة منح القروض الحسنة وإنما يتم اللجوء إلى المركز الرئيسي .

٤ - الحالات التي تمنع فيها القروض الحسنة :

(أ) الكوارث والطوارئ.

(ب) الأمراض.

ثالثاً: بالنسبة للتبرعات :

أظهرت نتائج الدراسة أن ربع البنوك الإسلامية محل الدراسة فقط هي التي تقوم بنشاط التبرعات إلا أن الدراسة لم تبين تفاصيل هذا النشاط.

رابعاً: بالنسبة للاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات :

أظهرت نتائج الدراسة أن الاستثمار المحلي هو الغالب في البنوك الإسلامية محل الدراسة لحاجة البلدان التي توجد فيها لهذا الاستثمار.

خامساً : بالنسبة للتوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية :

أظهرت نتائج الدراسة أن ٥٦٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة تحقق التوازن في استثماراتها بين القطاعات المختلفة : التجارة الداخلية والخارجية - الصناعة - الزراعة - والصيد البحري - العقارات.

سادسا: بالنسبة للاهتمام بالمعايير الاجتماعية :

أوضحت نتائج الدراسة أن درجة اهتمام البنوك الإسلامية بالدول الإسلامية ومراعاتها للمعايير الاجتماعية سواء عند وضع وصياغة أهدافها أو عند التمويل والاستثمار كانت على النحو التالي :

١ - كان ترتيب الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها البنوك محل الدراسة كالتالي :

(أ) الحفاظ على نمو المصرف.

(ب) توفير الحاجات الأساسية.

(جـ) تحقيق أقصى ربح للمودعين .

(د) المشاركة في خطة التنمية.

سابعا: بالنسبة لتمويل الصناعات الصغيرة :

أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية محل الدراسة لا تظهر أى اهتمام بالصناعات الصغيرة سواء فى أنواعها أو تمويلها أو سياستها.

ثامنا: بالنسبة لنشر الوعي الثقافي والدور الإعلامي :

أظهرت نتائج الدراسة أن ٧٢٪ من البنوك محل الدراسة لا يوجد بها اهتمام بهذا النشاط. أما بالنسبة للبنوك الأخرى كانت أهم الأنشطة التي تمارسها.

(أ) إقامة الندوات والمؤتمرات.

(ب) نشر الكتب الدينية والثقافية.

(جـ) إرسال بعثات أو استضافتها من الطلبة على نفقة المصرف.

القسم السابع

النتائج العامة والتوصيات لتقويم النشاط
الاجتماعى للبنوك الإسلامية

القسم السابع

النتائج العامة والتوصيات لتقوم النشاط الاجتماعى للبنوك الاسلامية

أولاً: النتائج العامة لتقييم النشاط الاجتماعي للبنوك الإسلامية :

من خلال النتائج السابقة والخاصة بكل مجموعة من مجموعات التحليل والدراسة للبنوك الإسلامية يمكننا أن نصل إلى بعض النتائج العامة وذلك على النحو التالى :

١- تم تقسيم البنوك الإسلامية إلى خمس مجموعات حتى يسهل تحليل نشاطها الاجتماعي وذلك كما يلي :

(أ) البنوك الإسلامية فى مصر وتشمل ٤ بنوك و١٠ فروع إسلامية لبنوك ربوية .

(ب) البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج العربى وتشمل ١٠ بنوك .

(ج) البنوك الإسلامية فى السودان وتشمل ٥ بنوك .

(د) البنوك الإسلامية فى البلدان الإسلامية وتشمل ٨ بنوك .

(هـ) البنوك الإسلامية فى البلاد غير الإسلامية وتشمل ٥ بنوك .

٢- يوضح الجدول التالى الترتيب الخاص بالبنوك الإسلامية محل التحليل والدراسة وذلك حسب أهميتها النسبية من حيث مدى الالتزام بأبعاد النور الاجتماعي «بذاته - بتبعيته » :

الترتيب	المجموع درجة ١٠٠	الوزن النسبى للأنشطة الاجتماعية درجة ٤٥	الوزن النسبى للأنشطة الاجتماعية درجة ٥٥	اسم البنك
الأول	٨٣	٣٤	٤٩	بنك ناصر الاجتماعي
الثانى	٧٩	٣٢	٤٦	بنك فيصل الإسلامى المصرى
الثالث	٧٧	٣٩	٣٨	بنك فيصل الإسلامى السودانى
الرابع	٦٧	٢٥	٤٢	المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية
الخامس	٥٨	٢٥	٣٣	بنك التضامن الإسلامى السودانى
السادس	٥٦	١٩	٣٧	البنك الوطنى المصرى
السابع	٤٨	٢٠	٢٨	البنك الإسلامى السودانى
الثامن	٤٧	٢٤	٢٣	بنك البحرين الإسلامى
التاسع	٤٥	١٢	٣٣	بنك دبي الإسلامى
العاشر	٣٦	٢١	١٥	بنك قطر الإسلامى

اسم البنك	أنشطة اجتماعية بذاتها من ٥٥ درجة	أنشطة اجتماعية بنيعتها من ٤٥ درجة	المجموع	الترتيب
بنك قطر الاسلامي	١٥	٢١	٣٦	العاشر
بنك البركة الموريتاني الإسلامي	١٥	١٤	٢٩	الحادي عشر
بنك فيصل الإسلامي البحرين	١٢	١٤	٢٧	الثاني عشر
بنك التقوي المحدود	١٨	٧	٢٥	الثالث عشر
بنك التنمية التعاوني الإسلامي - السودان	-	٢٤	٢٤	الرابع عشر
دار المال الإسلامي	١٦	٧	٢٣	الخامس عشر
البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	١٢	٩	٢٢	السادس عشر
البنك الإسلامي لغرب السودان	٣	١٩	٢٢	السابع عشر
بنك مصر للمعاملات الإسلامية	-	٢٢	٢٢	الثامن عشر
بنك التمويل الكويتي	٦	١٤	٢٠	التاسع عشر
بنك البركة الإسلامي للاستثمار البحرين	٦	١٣	١٩	العشرون
بنك موريتانيا الإسلامي للاستثمار للتجارة والتنمية	١٣	٤	١٧	الحادي والعشرون
بنك التمويل المصري السعودي	-	١٧	١٧	الثاني والعشرون
بنك البركة جيبوتي	٩	٤	١٣	الثالث والعشرون
شركة الراجحي المصرفية	٦	٧	١٣	الرابع والعشرون
البنك الإسلامي للماليزي	٦	٧	١٣	الخامس والعشرون
بنك فيصل الإسلامي قبرص	١٢	-	١٢	السادس والعشرون
شركة البركة للاستثمار	-	١١	١١	السابع والعشرون
بيت التمويل السعودي التونسي	٢	٨	١٠	الثامن والعشرون
بنك قناة السويس	-	٩	٩	التاسع والعشرون
بنك التنمية والائتمان الزراعي الدقهلية	-	٨	٨	الثلاثون
الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي	٤	٣	٧	الحادي والثلاثون
المصرف الإسلامي التجاري التعاوني المحدود - بنجلابيش	-	٧	٧	الثاني والثلاثون
بنك النيل للمعاملات الإسلامية	-	٧	٧	الثالث والثلاثون
بنك التجاريين	-	٦	٦	الرابع والثلاثون

٣- أوضحت الدراسة التطبيقية أن ٦٠٪ تقريبا من البنوك الإسلامية بما يمثل ٢٠ بنكا هي التي تمارس نشاط الزكاة، ولقد تمثلت أهم نتائج نشاط الزكاة بها على النحو التالي :

(أ) الجوانب الادارية والتنظيمية لنشاط الزكاة :

الجوانب الادارية والتنظيمية	عدد البنوك	النسبة إلى اجمالي البنوك /	النسبة إلى ٢٠ بنكا /
- الإفصاح عنها في القانون الأساسي	١٢	٢٥	٦٠
- الإفصاح عنها في التقارير السنوية	١٣	٢٨	٦٥
- الإدارة أو القسم المسئول عنها ومكانته التنظيمية	١٦	٤٧	٨٠
- عدد الأفراد المسئولين عنها وتخصصاتهم	١١	٢٢	٥٥
- عدد لجان أو صناديق الزكاة	٦	١٧	٣٠
- نور الرقابة الشرعية	١٦	٤٧	٨٠

والواضح من الجدول السابق أن نشاط الزكاة على الرغم من كونه النشاط الاجتماعي الأول لا يضطلع به إلا ٦٠٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة وقد اتضح أنه حتى بالنسبة للبنوك الإسلامية التي تضطلع بنشاط الزكاة فإنها جميعها لاتفصح عن هذا النشاط في قوانينها الأساسية أو تقاريرها السنوية، كما أنه لاتعهد بهذا النشاط لأفراد متخصصين في ذلك، فضلا عن أن معظم هذه البنوك لا يوجد لها لجان أو صناديق للزكاة غير المركز الرئيسي، وإلى حد ما يظهر اهتمام هذه البنوك بنور الرقابة الشرعية في الإشراف على نشاط الزكاة.

(ب) موارد نشاط الزكاة :

بيان	عدد البنوك	النسبة إلى اجمالي البنوك /	النسبة إلى ٢٠ بنكا /
- المساهمون	١٣	٢٨	٦٥
- المتعاملون مع البنك	٦	١٨	٣٠
- غير المتعاملين مع البنك	١٠	٢٩	٢٠
- البنك نفسه	٧	٢١	٣٥
- عائد حسابات خيرية	١	٣	٥
- أخرى	٢	٦	١٠

من الجدول السابق يتضح أن المساهمين هم المصدر الرئيسي لموارد نشاط الزكاة
في البنوك التي تضطلع بهذا النشاط.

ج - مصارف الزكاة :

بيان	عدد البنوك	النسبة إلى إجمالي البنوك %	النسبة إلى ٢٠ بنكاً %
- مصارف شرعية	١٢	٣٥	٦٠
- مؤسسات خيرية إسلامية	٥	١٥	٢٥
- مدارس ومعاهد إسلامية	٢	٦	١٠
- عجزه	٣	٩	١٥
- نوا العيال الكثير	٣	٩	١٥
- أخرى	٢	٦	١٠

ويوضح الجدول السابق أن المصارف الشرعية تعتبر هي المصارف الرئيسية لأموال
الزكاة التي تقوم البنوك الإسلامية بتوزيعها حيث تمثل أكثر من نصف هذه المصارف.
(د) أوضحت الدراسة التطبيقية أن عدم قيام البنوك الإسلامية الأربعة عشر الباقية
بهذا النشاط يرجع إلى:

- الفتاوى الصادرة والخاصة بعدم اختصاص البنك بهذا النشاط .
- قيام مؤسسات متخصصة بهذا النشاط كما هو الحال بالنسبة لبنوك السودان
وبعض بنوك منطقة الخليج .

٤ - أوضحت الدراسة التطبيقية أن ٦٥٪ تقريباً من البنوك الإسلامية محل الدراسة
هي التي تهتم بنشاط القرض الحسن وذلك بما يمثل اثنين وعشرين بنكاً، وفيما يلي
أهم النتائج الخاصة بالقرض الحسن.

أ - الجوانب الإدارية والتنظيمية :

بيان	عدد البنوك	النسبة إلى إجمالي البنوك %	النسبة إلى ٢٠ بنكاً %
- الإصحاح عنه في القانون الأساسي	٩	٢٧	٤١
- الإصحاح عنه في التقارير السرية	١٢	٣٥	٥٥
- للوكالة التنظيمية	١٣	٣٨	٥٩

يوضح الجدول السابق أن الإفصاح عن نشاط القرض الحسن يتم بنسبة ضعيفة فيما بين البنوك الإسلامية بصفة عامة، هذا وتمثل مكانته التنظيمية مركزا ضعيفا أيضا بالنسبة لإجمالي البنوك الإسلامية.

(ب) مصادر أموال القرض الحسن :

بيان	عدد البنوك	النسبة إلى إجمالي البنوك %	النسبة إلى ٢٠ بنكا %
- جزء من أموال البنك	١٤	٤١	٦٣
- تبرعات من الأفراد	٤	١٢	١٨
- جزء من موارد البنك	٤	١٢	١٨

ويوضح الجدول السابق أن الجزء الأكبر في تمويل القرض الحسن يتأتى عن طريق أموال البنك دون الأموال من المصادر الأخرى .

(ج) مصارف القرض الحسن :

بيان	عدد البنوك	النسبة إلى إجمالي البنوك %	النسبة إلى ٢٠ بنكا %
- مصارف في أغراض اجتماعية	١١	٣٢	٥٠
- مصارف في أغراض اقتصادية	٢	٦	٩

يوضح الجدول السابق أن استخدامات القروض الحسنة يغلب عليها الجانب الاجتماعي في مجالاته المختلفة.

(د) تتشابه سياسات البنوك الإسلامية إلى حد كبير فيما يتعلق بمنح القروض الحسنة حيث تتم الدراسة في مدد متقاربة (حوالى شهرين) كما أن البنوك الإسلامية تتطلب ضمانات شخصية أو عينية أو بضمان المرتبات، ويتم تسوية القرض في فترة تتراوح بين ١٠ شهور وثلاث سنوات تقريبا.

(هـ) ترجع معظم البنوك على الكفيل في حالة عدم سداد القرض الحسن ويتبع بعضها أسلوب «نظرة إلى ميسرة» .

٥- بينت الدراسة التطبيقية للنشاط الاجتماعي في البنوك الإسلامية الأربع والثلاثين أن نشاط التبرعات كان قاصرا على ثلاثة عشر بنكا فقط وهي تمثل نسبة ٣٨٪ فقط من أجمالي البنوك محل الدراسة .

مصادر أموال التبرعات	عدد البنوك	النسبة إلى إجمالي البنوك %	النسبة إلى ٢٢ بنكا %
- من مال البنك	٥	١٥	٢٥
- مساهمون	١	٣	٨
- أفراد	٨	٢٤	٦٢
- شركات	٢	٦	١٥
- صنفات جارية	٢	٦	١٥

نخلص من الدراسة التفصيلية لنشاط التبرعات إلى أن :

- ١- عدد البنوك القائمة بهذا النشاط لاتصل إلى نصف البنوك محل الدراسة .
 - ٢- أهم مصادر أموال التبرعات هو من مال البنك .
 - ٣- مصارف التبرعات هي نفس مجالات الزكاة أو في المجالات التي يحددها المتبرعون.
 - ٦- أوضحت الدراسة التطبيقية للنشاط الاجتماعي بتبعيته في البنوك الإسلامية محل البحث النتائج التالية :
- (أ) ان الاستثمار المحلي لموارد البنوك محل الدراسة يصل إلى ١٠٠٪ من جملة الاستثمارات في حالة وجود السوق المحلي المناسب الذي يستوعب هذه الاستثمارات، وفي حالة عدم وجود عملات غير محلية تدفع إلى الاستثمار بالخارج.
- أما بالنسبة لبنوك جزر البهاما، وتلك التي توجد في مجتمعات غير إسلامية فإن قيامها بالاستثمار في الاقتصاديات المسلمة من خلال شركاتها يعتبر هو الوضع الأمثل في هذه الحالة.

(ب) يتوقف توزيع البنك الإسلامي لاستثماراته في تمويل القطاعات الاقتصادية إلى طبيعة الاقتصاد القائم فيه، حيث وجد تنوعا في هذا التمويل في الاقتصاديات متعددة القطاعات، بينما اقتصر التمويل على بعض قطاعات بعينها في اقتصاديات مثل دول الخليج.

(ج) أن الأهداف الاقتصادية تحظى باهتمام أكبر من الأهداف الاجتماعية إذ أن الحفاظ على درجة نمو المصرف وتحقيق أقصى ربح للمودعين والمساهمين كأهداف قد طغت على تحقيق المنافع الاجتماعية وتوفير الحاجات الأساسية والمشاركة في خطة التنمية.

(د) تعتمد البنوك الإسلامية محل الدراسة على المعايير الاقتصادية عند اختيارها للمشروعات الاستثمارية حيث تأتي معايير: الضمانات الكافية ومثانة المركز المالي وانخفاض المخاطرة على رأس قائمة المعايير المستخدمة، بينما تأتي المعايير الاجتماعية: خدمة البيئة المحلية وحاجة المجتمع لتنوع المنتجات في ذيل قائمة المعايير المستخدمة.

(هـ) لم يحظ معيار تمويل الصناعات الصغيرة بإجابات تفصيلية واضحة مما كان سبباً في عدم إعطاء دلالات واضحة عن الاهتمام بالنشاط الاجتماعي بتبعيته في هذا المجال .

(و) لم تتوافر البيانات الكافية عن الحسابات وفئاتها وخاصة الدنيا منها مما وقف حائلاً دون بيان هذا المعيار في التطبيق العملي .

(ز) أوضحت الدراسة الميدانية اهتماماً كبيراً من جانب البنوك الإسلامية محل الدراسة بإقامة الندوات والمؤتمرات ونشر الكتب الدينية والثقافية وإرسال البعثات من الطلبة أو استضافتها على نفقة المصرف، وكذلك القيام ببحوث تطوير الخدمات المصرفية.

٧- يعمل البنك المركزي لجمهورية إيران الإسلامية في ظل القوانين المصرفية التي صادق عليها مجلس الشورى الإسلامى إلى تركيز نشاط الزكاة في يد الدولة، ومن الواضح أن الاستثمارات كلها محلية وموزعة على كافة القطاعات الاقتصادية، ولا تتوافر بيانات أخرى تسمح بتحليل النشاط الاجتماعي .

٨- يمارس المصرف الإسلامى الدولى بالدانمارك والمصرف الإسلامى الدولى بلوكسمبورج عملهما كمصارف تجارية في ظل القوانين المصرفية المحلية وبترخيص من البنك المركزى دون أن يحظيا بأى استثناء قانوني، ولهذا فإن موضوع النشاط الاجتماعى غير وارد بالنسبة لهذين المصرفين.

٩- لا يوجد القانون الأساسى لبنك البركة الدولى المحدود «لندن» فهو غير متاح وتوجد بعض التقارير التى لاتتيح التقييم الدقيق للنور الاجتماعى لهذا البنك.

١٠- تميزت البنوك الإسلامية التابعة لمجموعة فيصل الإسلامية بارتفاع اهتمامها بجانب النشاط الاجتماعى بذاته وخاصة الزكاة، فقد كانت رائدة في هذا المجال

على أسس إسلامية صحيحة، فضلا عن عدم تقصيرها في الالتزام بالمعايير الاجتماعية في نشاطها المصرفي كله.

١١- لم يظهر نشاط الزكاة في البنوك التابعة لمجموعة البركة بناءً على فتوى الرقابة الشرعية الخاصة بعدم إلزام البنك كشخصية معنوية بإخراج الزكاة وكذلك عدم الالتزام بخصم الزكاة من المساهمين في المنبع .

ثانياً: توصيات واقتراحات اللجنة لدعم الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية :

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية لـ ٣٢ بنكاً إسلامياً و ١٠ فروع إسلامية لبنوك تقليدية في كل أنحاء العالم توصى اللجنة البنوك الإسلامية ببعض التوصيات وتتقدم ببعض الاقتراحات التي يمكن أن تدعم من دورها في القيام بالدور الاجتماعي المنتظر منها :

أولاً : أن قيام البنوك الإسلامية بنشاط الزكاة يتوقف على مدى التزام الدولة بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تتضمن أضطلاعها بنشاط الزكاة الذي هو من الأعمال السيادية.

وتظهر أهمية قيام البنوك الإسلامية بهذا النشاط كلما ابتعدت قيادة المجتمع عن الدور السيادي ويقع على عاتق هذه البنوك الاهتمام بتوفير الامكانيات الإدارية والتنظيمية والبشرية والمالية اللازمة للقيام به على وجهه الصحيح.

وتوصى اللجنة بضرورة:

١ - تحفيز الأفراد والجماعات على المشاركة الاجتماعية من خلال إنشاء لجان وصناديق الزكاة والعمل على تنسيق انتشارها الجغرافي والقطاعي بين البنوك الإسلامية بما يؤدي لمضاعفة أموال ونشاط الزكاة.

٢ - التوسع في تشكيل لجان الزكاة التابعة للبنوك الإسلامية من خلال الدعوة لمختلف الفئات من الجماهير في مختلف الأماكن والا تعتمد على مجرد وجود صناديق للزكاة داخل إدارة البنك.

٣ - يجب على إدارات وأقسام وصناديق ولجان الزكاة مداومة النزول إلى ميدان المجتمع ومقابلة الأفراد (موردين / مستحقين) في مقار أعمالهم وسكنهم، وعدم الاعتماد على الجلوس خلف المكاتب وانتظار حضور الأفراد حتى يتحقق التفاعل الحقيقي بين البنك الإسلامي والمجتمع.

ثانياً: أن نشاط القرض الحسن هو من أنواع النشاط الاجتماعي الأصل الذي على البنوك الإسلامية القيام به وتزداد قدرة هذه البنوك على أداء أفضل لهذا النشاط مع التزام أفراد المجتمع بالسلوك الإسلامي الصحيح في الالتزام بالأداء.

وتوصي اللجنة بضرورة:

١ - مساعدة وتدعيم الأقليات من خلال تقديم القروض الحسنة أو من خلال أموال الزكاة وذلك لتوفير مصدر مستقر للعمل يجلب لهم دخلاً مناسباً.

ثالثاً: يعتبر قيام البنوك الإسلامية بنور في مجال قبول التبرعات والقيام على توزيعها من قبيل التوسع في أداء دورها الاجتماعي حيث يمكن لمؤسسات المجتمع الإسلامي الخيرية التكفل بهذا النشاط كاملاً.

رابعاً: أن الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية في مجال الأنشطة الاجتماعية بتبقيتها من السمات التي تميزها عن البنوك التقليدية.

وتوصي اللجنة بضرورة:

١ - عدم إغفال الأهداف الاجتماعية وجعلها على قدم المساواة مع الأهداف الاقتصادية، وذلك فضلاً عن اهتمامها بالقطاعات الاقتصادية التي توفر الاكتفاء الذاتي للمجتمع.

٢ - العمل على تنويع الاستثمارات من حيث المجالات والأجال من خلال الاهتمام بالاستثمارات طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة بما يساعد على تحقيق العوائد المناسبة للمجتمع على المدى البعيد.

٣ - العمل على تشجيع الصناعات الصغيرة والحرفية وتمويلها، وإمدادها بالآلات والمعدات سواء عن طريق المشاركة أو عن طريق المراقبة ومتابعة هذه الصناعات والعمل على مساعدتها في تسويق منتجاتها محلياً وخارجياً من خلال علاقات البنك المختلفة.

خامساً: يقع على عاتق البنوك الإسلامية تخصيص جزء من أموالها وإمكاناتها المالية لرفع الوعي المصرفي والثقافي الإسلامي لأفراد المجتمع بمختلف الوسائل والطرق.

وتوصي اللجنة بضرورة:

١ - تقديم العون الثقافي والتربوي في المجتمعات المحلية وذلك من خلال الإمداد البشري للمجتمعات والمؤسسات الاجتماعية وعن طريق تنمية وأعداد برامج لهذه المؤسسات مثل مكافحة التدخين والإدمان ومكافحة الجريمة.

٢ - العمل على إعداد البرامج والمسابقات الدينية والتي تتعلق بالأنشطة الاجتماعية للبنك لتنمية الوعي المصرفي والإسلامي.

٣ - ضرورة العمل على تنمية وتطوير نظم الإيداع من خلال زيادة الوعي المصرفي الإسلامي لزيادة حجم الودائع وزيادة أعداد حساباتها والعمل على اكتساب فئات جديدة من المودعين.

ويمكن فى هذا الصدد:

(أ) البحث عن فئات جديدة من المودعين خاصة صغار السن والشباب.

(ب) حث المودعين الحاليين على زيادة ودائعهم وتعاملاتهم.

(ج) تقديم مزيج متكامل من الأوعية الادخارية والاستثمارية يسائر رغبات فئات المتعاملين المتعددة.

٤ - تدعيم وتقوية مركز البنوك الإسلامية ورسم الصورة الذهنية الطيبة لدى فئات الجمهور المختلفة مما يتطلب ضرورة تحقيق نوع من التعاون بين تلك البنوك فى هذا الصدد.

٥ - التأكيد على أهمية دور البنوك الإسلامية فى الارتقاء بالمستوى العلمى والثقافى للأفراد من خلال:

(أ) إعداد برامج للمحاضرات والندوات والمؤتمرات.

(ب) المساهمة فى إصدار الكتب والمراجع والأبحاث العلمية والثقافية والدينية والمصرفية.

(ج) تدعيم وتنمية روح الجماعة وتشجيع العلاقات التعاونية بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

٦ - ضرورة قيام البنوك الإسلامية بخطة اعلانية موحدة لتزويد الرأى العام بأسس العمل المصرفى الإسلامى ولابد من وضع برنامج متكامل لربط تلك الخطة بالعلاقات العامة لتهيئة الرأى العام للتفاعل مع البنوك الإسلامية فى أداء دورها الاجتماعى بصورة أكثر فاعلية.

٧ - ضرورة تدعيم التعاون والتكامل بين البنوك الإسلامية بصدد التنسيق لخطة متكاملة هدفها تنمية الوعي وتعميق الروح الدينية وإبراز صور التعامل المصرفى

الإسلامى لكافة الجماهير وأثر ذلك على دورها الاجتماعى بما ينعكس على تنمية المجتمع بصورة شاملة بعد ذلك.

أخيراً: توصى اللجنة أن تفصح البنوك الإسلامية عن تفاصيل نشاط الزكاة والأنشطة الاجتماعية الأخرى فى تقاريرها السنوية أو لوائح أو غيرها مما يشجع البنوك الأخرى على مسايرة ذلك، ويظهر تميز هذه البنوك فى المجال الاجتماعى ويشجع الأفراد على التعامل معها.

إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

أولاً - سلسلة إسلامية المعرفة

- إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- الوجيز في إسلامية المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل مع أوراق عمل بعض مؤتمرات الفكر الإسلامي، (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م). أعيد طبعه في المغرب والأردن والجزائر.
- نحو نظام نقدي عادل، للدكتور محمد عمر شاہرا، ترجمه عن الإنجليزية سيد محمد سكر، وراجعه الدكتور رفيع المصري، الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية لعام (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة (متقنة ومزودة)، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).
- نحو علم الإنسان الإسلامي، للدكتور أكبر صلاح الدين أحمد، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد الغني خلف الله، (دار البشير/ عمان الأردن) (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).
- منظمة المؤتمر الإسلامي، للدكتور عبدالله الأحسن، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد العزيز الفانز، الرياض، (١٤١٠هـ/ ١٩٩١م).
- تراثنا الفكري، للشيخ محمد الفزالي، الطبعة الثانية، (متقنة ومزودة) (١٤١٢هـ/ ١٩٩١م).
- مدخل إلى إسلامية المعرفة: مع مخطط لإسلامية علم التاريخ، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الثالثة (متقنة ومزودة) (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).
- إصلاح الفكر الإسلامي، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، أبحاث الندوة المشتركة بين مركز صالح عبدالله كامل للأبحاث والدراسات/ بجامعة الأزهر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).
- ابن تيمية وإسلامية المعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).

ثانياً - سلسلة إسلامية الثقافة

- دليل مكتبة الأسرة المسلمة، خطة وإشراف الدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثانية (متقنة ومزودة) (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).
- الصحوة الإسلامية بين المجهود والتطرف، للدكتور يوسف القرضاوي (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر)، (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

ثالثاً - سلسلة قضايا الفكر الإسلامي

- حجة السنة، للشيخ عبد الغني عبد الجائق، الطبعة الثالثة، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).
- أدب الاختلاف في الإسلام، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الخامسة (متقنة ومزودة) (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- الإسلام والتنمية الاجتماعية، للدكتور محسن عبد الحميد، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

- كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالِم وضوابط، للدكتور يوسف الفرساني، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- كيف نتعامل مع القرآن: مذاكرة مع الشيخ محمد الغزالي أجراها الأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- مراجعات في الفكر والدعوة والحركة، للأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة إثنائية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- حول تشكيل العقل المسلم، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- المسلمون والهدل الحضاري للأستاذ حيدر الغدير، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- مشككتان وقرأة فهما للأستاذ طارق البشري والدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- حقوق المواطنة: حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي، للأستاذ راشد الفترشي، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- رابعاً - سلسلة المنهجية الإسلامية
- أزمة العقل المسلم، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية: أعمال المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي،
- الجزء الأول: المعرفة والمنهجية، (١٤١١هـ / ١٩٩٠م).
- الجزء الثاني: منهجية العلوم الإسلامية، (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- الجزء الثالث: منهجية العلوم التربوية والنفسية، (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- مجلد الأعمال الكاملة (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- معالم المنهج الإسلامي، للدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- في المنهج الإسلامي: البحث الأصلي مع المناقشات والتعقيبات، للدكتور محمد عمارة، (١٤١١هـ/١٩٩١م).
- خلافة الإنسان بين الوعي والعقل، للدكتور عبد المجيد النجار، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- المسلمون وكتابة التاريخ: دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، للدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقرار والتأصيل للأستاذ نصر محمد عارف، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- خامساً - سلسلة أبحاث علمية
- أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية (متنفة)، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- التفكير من المشاهدة إلى الشهود، للدكتور مالك بدري، الطبعة الثالثة، (متنفة) (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- العلم والإيمان: مدخل إلى نظرية المعرفة في الإسلام، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة

الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

- فلسفة التنمية: رؤية إسلامية، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- روح الحضارة الإسلامية، للشيخ محمد الفاضل بن عاشور، ضبطها وقدم لها عمر عبيد حسن، الطبعة الثانية، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، للدكتور عبد المجيد النجار، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

سادساً - سلسلة المحاضرات

- الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

سابعاً - سلسلة رسائل إسلامية المعرفة

- خواطر في الأزمة الفكرية والمآزق الحضاري للأمة الإسلامية، للدكتور طه جابر العلواني، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- نظام الإسلام المعقاني في العصر الحديث، للأستاذ محمد المبارك، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- الأسس الإسلامية للعلم، للدكتور محمد معين صديقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- قضية التنهية في الفكر الإسلامي، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- صياغة العلوم صياغة إسلامية، للدكتور اسماعيل الفاروقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، للدكتور زغلول راعب النجار، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

ثامناً - سلسلة الرسائل الجامعية

- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للأستاذ أحمد الريسوني، (١٤١١هـ/١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- الخطاب العربي المعاصر: قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة للأستاذ غادي إسماعيل، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعبارية، للأستاذ محمد محمد إسميزان، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- المقاصد العامة للشريعة: للدكتور يوسف العالم، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
- نظريات التنصية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظر الحضاري الإسلامي، للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الثالثة، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- القرآن والنظر العقلي، للدكتورة فاطمة إسماعيل، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، للدكتور عبدالرحمن زيد الزيندي، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، للدكتور راجع الكردي، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، للدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور،

(١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

- فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي: دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر، للدكتور سليمان الخطيب، (١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).

- الأمثال في القرآن الكريم، للدكتور محمد جابر الفياض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

- الأمثال في الحديث الشريف، للدكتور محمد جابر الفياض، (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).

- تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية، للأستاذ إبراهيم العقيلي، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

تاسعاً - سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات

- الكشاف الاقتصادي لأيات القرآن الكريم، للأستاذ محيي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).

- الكشاف الموضوعي لأحداث صحيح البخاري، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).

- الفكر النبوي الإسلامي، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثالثة (متنقة ومزودة) (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

- قائمة مختارة: حول المعرفة والفكر والمنهج والثقافة والحضارة، للأستاذ محي الدين عطية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

- معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، للدكتور نزيه حماد، الطبعة الثالثة (متنقة ومزودة) (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

- دليل الباحثين إلى التربية الإسلامية في الأردن، للدكتور عبد الرحمن صالح عبدالله، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

- دليل مستخلصات الرسائل الجامعية في التربية الإسلامية بالجامعات المصرية والسعودية، للدكتور عبد الرحمن النقيب، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

- الدليل التصنيفي: لموسوعة الحديث النبوي الشريف ورجاله، إشراف الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

عاشرًا - سلسلة تهسير التراث

- كتاب العلم، للإمام النسائي، دراسة وتحقيق الدكتور فاروق حمادة، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).

حادي عشر - سلسلة حركات الإصلاح ومناهج التغيير

- هكذا ظهر جيل صلاح الدين.. وهكذا عادت القدس، للدكتور ماجد عرسان الكيلاني، الطبعة الثانية (متنقة ومزودة)، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).

ثاني عشر - سلسلة المفاهيم والمصطلحات

- الحضارة - الثقافة - الدنية ودراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

الموزعون المعتمدون لإصدارات المعهد

المملكة العربية السعودية: دار العلمية للكتاب الإسلامي ص.ب. 55195 الرياض 11534
مكتب: 465-0818 (966-1) فاكس: 463-3489 (966-1)

المملكة الأردنية الهاشمية: المعهد العلمي للفكر الإسلامي ص.ب. 9489 - عمان
هاتف: 639-992 (962-6) فاكس: 611-420 (962-6)

لبنان: المكتب العربي المتمدن ص.ب. 135788 بيروت.
مكتب: 807-779 (961-1) 860-184 (961-1) فاكس: 478-1491 (212) C/O

المغرب: دار الأمان للنشر والتوزيع، 4 زقة المأمونية الرباط
مكتب: 723-276 (212-7) فاكس: 200-055 (212-7)

مصر: دار النهار للطبع والنشر والتوزيع، 7 ش الجمهورية عابدين - القاهرة
هاتف: 3406543 (20-2) فاكس: 3409520 (20-2)

الإمارات العربية المتحدة: مكتبة قراءة للجميع ص.ب. 11032، دبي (سوق الحرة المركزي الجديد)
مكتب: 063-901 (971-4) فاكس: 690-084 (971-4)

AMANA PUBLICATIONS

10710 Tucker Street Suite B, Beltsville, MD 20705-2223
Tel: (301) 595-5777-(800) 660-1777 Fax: (301) 595-5888

SA'DAWI PUBLICATIONS

P.O.Box 4059, Alexandria, VA 22303 USA
Tel: (703) 751-4800. Fax: (703) 571-4833

ISLAMEC BOOK SERVICE

2622 East Main Street, Plainfield, IN 46168 USA
Tel: (317) 839-8150 Fax: (317) 839-2511

THE ISLAMIC FOUNDATION

Markfield Da'wah Center, Rutby Lane Markfield, Leicester LE6 0RN, U.K.
Tel: (44-530) 244-944/45 Fax: (44-530) 244-946

MUSLIM INFORMATION CENTRE

223 Seven Sisters Rd. London N4 2DA, U.K.
Tel: (44-71) 272-5170 Fax: (44-71) 272-3214

LIBRAIRE ESSALAM

135 Bd. de Menilmontant. 75011 Paris
Tel: (33-1) 43 38 19 56 Fax: (33-1) 43 57 44 31

SECOMPEX. Bd. Maurice Lemonnier; 152

1000 Bruxelles Tel: (32-2) 512-4473 Fax (32-2) 512-8710

RACHAD EXPORT, Le Van Swinden Str. 108 11

1093 Ck Amsterdam Tel: (31-20) 693-3735 Fax (31-20) 693-8827

GENUINE PUBLICATIONS & MEDIA (Pvt.) Ltd

P. O. Box 2725 Jamia Nager New Delhi 100025 India
Tel: (91-11) 630-989 Fax: (91-11) 684-1104

شمال أمريكا:
- مجلة للنشر

السعودية للنشر

- خدمات الكتاب الإسلامي

بريطانيا:
- المؤسسة الإسلامية

- خدمات الإعلام الإسلامي

فرنسا: مكتبة السلام

بلجيكا: سيكومبيكس

هولندا: رشاد للتصدير

الهند:

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة
أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس
عشر الهجري (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) لتعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
 - استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
 - إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانية وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.
 - ويسنعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:
 - عقد المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية المتخصصة.
 - دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
 - توجيه الدراسات العلمية والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.
- وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية الإسلامية والغربية وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P.O. Box 669)
Herndon, VA 22070-4705 U.S.A
Tel: (703) 471-1133
Fax: (703) 471-3922
Telex: 901153 IIIT WASH

هذا الكتاب

جزء من موسوعة تشتمل على ستة أجزاء تتناول بالتحليل والتقويم والنقد أداء تجربة المصارف الإسلامية كما تم تطبيقها في العديد من الدول الإسلامية ، وقد اشتملت هذه الموسوعة على الأجزاء التالية :

- المدخل العام للموسوعة الذى بين منهجها وطريقة العمل فيها .
- تقويم عمل هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية .
- تقويم الدور الاجتماعى للمصارف الإسلامية .
- تقويم الدور الاقتصادى للمصارف الإسلامية .
- تقويم الجوانب الادارية للمصارف الإسلامية .
- تقويم الجوانب المحاسبية للمصارف الإسلامية .

وهذه الموسوعة قد أنجزت فى حدود زمانية تستلزم المتابعة والتواصل حتى يمكن الاستمرار فى النقد والتقويم بقصد الترشيد وتجاوز مواطن الضعف والقصور لتزدى المصارف الإسلامية دورها المأمول فى تحقيق النهوض وال عمران فى المجتمعات الإسلامية وغيرها .